منظمة العفو الدولية

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2012
حالة حقوق الإنسان في العالم

12

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين والنشطاء الذين يناضلون من أجل إعلاء وتعزيز حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. وتتطلع منظمة العفو الدولية إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وسعياً لتحقيق هذه الغاية تقوم منظمة العفو الدولية بأبحاث وأنشطة من أجل منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كافةً، سواء المدنية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية. فهذه الحقوق جميعها كلّ لا يتجزأ، من الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات إلى الحق في السلامة الجسدية والعقلية، ومن الحق في الحماية من التمييز إلى الحق في المأوى.

وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على أعضائها في مختلف أنحاء العالم وعلى تبرعات الجمهور. ولا تطلب المنظمة ولا تقبل أية أموال من الحكومات من أجل الأنشطة التي تضطلع بها فيما يتعلق بإجراء تحقيقات أو القيام بحملات ضد انتهاكات حقوق الإنسان. ومنظمة العفو الدولية مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية.

ومنظمة العفو الدولية حركة ديمقراطية تتمتع بالاستقلالية في إدارة شؤونها. ويتولى المجلس الدولي، المؤلف من ممثلي جميع الفروع في مختلف البلدان والذي يُعقد مرة كل عامين، اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة التي تنتهجها. وأعضاء اللجنة التنفيذية الدولية المنتخبون من المجلس الدولي لمتابعة تنفيذ قراراته هم: برنارد سينتوبين (بلجيكا، الجزء الناطق بالفلمنكية، أمين الصندوق الدولي)؛ بيترو أنتونيولي (إيطاليا)؛ غودالوبي ريفاس (المكسيك)؛ جالينغ ج. س. تيمسترا (هولندا، عضو منتدب)؛ فانوشي راجانايغام (نيوزيلندا)؛ خوليو توراليس (باراغواي)؛ لويز مندي (السنغال)؛ إيونا غو (كوريا الجنوبية)؛ كريستين بامب (السويد، نائب رئيس اللجنة)؛ وبيتر باك (المملكة المتحدة، رئيس اللجنة).

متحدون ضد الظلم، ونناضل معاً من أجل حقوق الإنسان.

© Glenna Gordon

زنازين في سجن مونروفيا المركزي، بليبيريا، مخصصة لسجينين، وهي غالباً مكتظة بعدد من النزلاء يصل إلى ثمانية. وينام عدة أشخاص على الأرضية، بينما ينام آخرون في أرجوحة مصنوعة من أكياس الأرز الفارغة المربوطة بقضبان الزنزانة ونوافذها.

المحتويات

القيادة تنبثق من الشارع/9
بقلم سليل شتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية

نظرة عامة على مناطق العالم/21
آسيا والمحيط الهادئ/23
إفريقيا/33
الأمريكيتان/43
أوروبا ووسط آسيا/53
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/63

عناوين منظمة العفو الدولية/75
عناوين الفروع وهياكل التنسيق والمكاتب/76
مطبوعات يمكن طلبها/80
كيفية الانضمام إلى المنظمة/84

الطبعة الأولى 2012
Amnesty International Ltd
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة
لمنظمة العفو الدولية، 2012

رقم الوثيقة:
AI Index: POL 10/002/2012
Arabic

بيانات هذا الكتاب مثبتة في سجل المكتبة البريطانية.

اللغة الأصلية: الإنجليزية

أشرف على الترجمة والمراجعة والتحرير والتنضيد والإخراج الفني:
فريق تحرير اللغة العربية بالأمانة الدولية،
منظمة العفو الدولية

الطباعة:
Sudbury Print Group
Sudbury, Suffolk
United Kingdom

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

amnesty.org/ar

محتشدون يطلقون ألعاباً نارية ويحتفلون في ميدان التحرير، بالقاهرة، مصر، عقب سماع نبأ تنحي الرئيس حسني مبارك، 11 فبراير/شباط 2011.

© Guy Martin/Panos

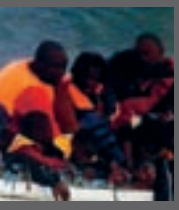

12

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2012

المقدمة

سليل شتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، يناقش مع أحد وجهاء السكان الأصليين قضية انعدام الخدمات الأساسية في مناطق السكان الأصليين النائية. المنطقة الشمالية، أستراليا، أكتوبر/تشرين الأول 2011.

© Amnesty International/Chloe Geraghty

المقدمة
التقرير السنوي 2012

القيادة تنبثق من الشارع

سليل شتي، الأمين العام

كان التغيير والبسالة والصراع من سمات العام 2011 – وهو العام الذي نهضت فيه الشعوب احتجاجاً على الحكومات وغيرها من الفاعلين ذوي النفوذ، في أعداد لم نشهد لها مثيلاً منذ عقود. وقد خرجت الجماهير احتجاجاً على إساءة استغلال السلطة، وانعدام المساءلة، وتنامي عدم المساواة، وتفشي الفقر المدقع، وغياب القيادة على مستوى الحكم. وكان التناقض بين شجاعة المحتجين المطالبين بالحقوق، وعجز القيادة عن الارتقاء إلى مستوى تلك الشجاعة باتخاذ إجراءات ملموسة لبناء مجتمعات تقوم على احترام حقوق الإنسان، تناقضاً مؤلماً بكل وضوح.

في بداية الأمر، بدا أن الاحتجاجات والاضطرابات ستقتصر على البلدان التي كان فيها الاستياء والقمع متوقَّعيْن. ولكن مع مرور أيام ذلك العام، بات واضحاً أن فشل الحكومات في ضمان العدالة والأمن والكرامة الإنسانية هي التي كانت تطلق شرارة الاحتجاجات في العالم. فمن نيويورك إلى موسكو إلى لندن إلى أثينا، ومن دكار وكمبالا إلى لاباز وكويرنفاكا، ومن فنوم بنه إلى طوكيو، خرجت الجماهير إلى الشوارع.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انطلقت الشرارة الأولى من غضب ويأس شاب تونسي، وأجَّج نارها غضب آلاف المحتجين، فاجتاحت البلاد بأسرها وأطاحت بحكم الرئيس بن علي. ومع انتشار رقعة الاحتجاجات في سائر أرجاء المنطقة، أُخذت الحكومات الغربية على حين غرَّة. فقد كانت تلك الحكومات تعرف أن غضب المحتجين من القمع وانعدام الفرص الاقتصادية يستند إلى أسس قوية، ولكنها لم تشأ أن تفقد «علاقتها الخاصة» بالحكومات القمعية، التي رأت فيها ضماناً لعدم زعزعة الاستقرار في منطقة استراتيجية تحتوي على احتياطي ضخم من النفط والغاز.

وكانت ردود الحكومات على الاحتجاجات السلمية في المنطقة تتسم بالوحشية، بل كانت مميتة في أغلب الأحيان. فقد تزايد بشكل مستمر عدد الأشخاص الذين قُتلوا أو جُرحوا أو سُجنوا بسبب ممارستهم

لحقوقهم. واضطر عشرات الآلاف من الأشخاص للنزوح، وشقَّ بعضهم رحلته المهلكة عبر البحر الأبيض المتوسط بحثاً عن ملجأ. وأدى شبح تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين من شمال أفريقيا إلى تصاعد خطاب كراهية الأجانب من قبل بعض السياسيين الأوروبيين.

وفي مصر، مرَّ أكثر من عام على تنحي الرئيس حسني مبارك وتولِّي المجلس الأعلى للقوات المسلحة زمام السلطة في البلاد، مع تعهده بأن دوره سيكون انتقالياً. ويعتقد العديد من الأشخاص أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يحرِّض على العنف، أو يعجز عن منع، بهدف إضفاء الشرعية على الرأي الذي يقول إن الدولة التي يدير شؤونها الجيش هي وحدها التي تتمتع بالقوة الكافية لضمان الأمن.

بيد أن الأمر الأكثر إثارة للقلق في مصر يتمثل في أنه جرت محاكمة ما يربو على 12,000 مدني من قبل الجيش، أو تقديمهم إلى القضاء العسكري – وهذا عدد يفوق مجموع الذين قُدموا إلى المحاكم العسكرية خلال عهد مبارك برمته الذي دام 30 عاماً. وكان إلغاء قانون الطوارئ، الذي كان يمثل أداة رئيسية للانتهاكات يمثِّل مطلباً رئيسياً للمحتجين. غير أن الحكومة المؤقتة، شأنها شأن حكومة مبارك، تدعي أنها بحاجة إلى التمتع بسلطات خاصة لضمان الأمن.

وثمة ممارسة أخرى انتقلت من عهد حكومة مبارك، وهي عمليات الإخلاء القسري للسكان الذين يعيشون في المناطق العشوائية. ووقعت الأغلبية العظمى من الوفيات خلال «ثورة 25 يناير» في صفوف المجتمعات المهمشة، ومن بينهم أولئك الذين يعيشون في المناطق العشوائية. وقد عاش المصريون على مدى عقود من الزمن في ظل النسخة الحكومية من مفهوم الأمن – ولكنهم يستحقون ما هو أفضل من ذلك.

ودفعت النساء بشكل خاص ثمناً باهظاً في ظل الحكم العسكري. ففي مارس/آذار 2011، قبضت قوات الأمن على مجموعة من الشابات اللائي كن يقمن بالاحتجاج في ميدان التحرير. ثم أُخضعن لفحوص العذرية القسرية وتلقين تهديدات من قبل الجيش. وفي ديسمبر/كانون الأول، قضت محكمة إدارية مصرية بأن تلك الممارسة تعتبر غير قانونية، وأمرت بوضع حد لإخضاع النساء المعتقلات لفحوص العذرية. وكانت تلك خطوة إيجابية، ولكن تعزيز حقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين لا يزالان بعيديْ المنال على الرغم من أن النساء يلعبن دوراً أساسياً في الاحتجاجات. وعندما طلبت منظمة العفو الدولية من مختلف الأحزاب السياسية في مصر الالتزام بحماية المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، من قبيل حرية التعبير والتجمع، وإلغاء عقوبة الإعدام والحرية الدينية وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين، لم يلبِّ الحزبان الرئيسيان اللذان حصلا على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية هذا الطلب. إذ لم يرد حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين، الذي فاز بـ 235 مقعداً (47 بالمئة)، على طلب منظمة العفو الدولية. كما أن حزب النور السلفي، الذي احتل المرتبة الثانية في الانتخابات، حيث حصل على 121 مقعداً (24 بالمئة) أحجم عن تأييد حقوق المرأة أو إلغاء عقوبة الإعدام.

وفي ليبيا، ردَّ العقيد معمر القذافي على احتجاجات الشارع بالتوعد بتحطيم المحتجين، الذين أطلق عليهم اسم «الجرذان». وأعلن القذافي ونجله سيف الإسلام – الذي اعتُبر «بطل الإصلاح في ليبيا» في السابق – حرباً مفتوحة على كل من يُعتبر غير موالٍ للنظام. وقد أرسل القرار غير المسبوق لمجلس الأمن بإحالة ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية إشارة قوية بشأن أهمية المساءلة. وعلى الرغم من ذلك، فقد انزلقت البلاد إلى نزاع مسلح. وعندما قُتل العقيد القذافي في الحجز في أكتوبر/تشرين الأول، كانت قواته قد قامت باختطاف وتعذيب آلاف المقاتلين المعارضين الأسرى وغيرهم من المعتقلين. وفرَّ مئات الآلاف من السكان من أتون النزاع، وجرتْ عمليات نزوح جماعي. ولا تزال ليبيا غير مستقرة: فالمجلس الوطني الانتقالي لا يسيطر فعلياً على البلاد، ولا تزال أفعال التعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وغير ذلك من أشكال الانتقام وعمليات النزوح القسري مستمرة.

وواصلت إيران حملة القمع التي بدأت في أعقاب انتخابات عام 2009، وأظهرت استعدادها لاعتقال كل مَن يطعن في شرعية الرئيس أحمدي نجاد. وتمارس الحكومة الرقابة اللصيقة على وسائل الإعلام،

وتحظر الصحف وتحجب المواقع الإلكترونية وقنوات التلفزة الفضائية الأجنبية. ويتم تفريق المظاهرات المناهضة لسياسات الحكومة بعنف، ويُقبض على منتقدي الحكومة ويُعتقلون تعسفياً. ومع ذلك، فإن الناس مستمرون في الدفاع عن حقهم في حرية التعبير.

وقد شهد العالم هذا النمط من الاحتجاجات والردود المميتة عليها في بلد تلو الآخر. ففي البحرين، عملت الحكومة على قمع المظاهرات بدعم من القوات العسكرية السعودية. وفي يونيو/حزيران، كررت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون دعم الولايات المتحدة لهذا البلد، واعتبرت البحرين «شريكاً مهماً»؛ على الرغم من توفر أدلة قاطعة على استخدام الحكومة للقوة المميتة ضد المحتجين السلميين، وحبس زعماء المعارضة وتعذيبهم. وقد عكس انتقادها الخافت للبحرين رغبة الحكومة الأمريكية في ضمان استمرار القاعدة البحرية الأمريكية للأسطول الخامس في البحرين؛ حتى لو كان ذلك يعني تجاهل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفي اليمن رفض الرئيس علي عبد الله صالح التخلي عن السلطة، حتى بعد إصابته بجروح بالغة في انفجار استهدفه، وتراجع مراراً وتكراراً عن الالتزام بالاتفاقيات التي عُقدت معه بشأن انتقال السلطة على الرغم من الاحتجاجات التي اجتاحت البلاد بأسرها مطالبةً بإسقاطه. وأخيراً، في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، تنازل علي عبد الله صالح عن السلطة مقابل التمتع بالحصانة من الملاحقة القضائية على الجرائم التي ارتُكبت إبان فترة حكمه، وخلال الانتفاضة التي اندلعت ضده. وترك علي صالح السلطة في يد نائبه عبد ربه منصور هادي، الذي تم تنصيبه كرئيس جديد خلال انتخابات أُجريت في فبراير/شباط 2012 ولم ينافسه فيها أي مرشح آخر.

وفي سوريا، لا يزال الرئيس بشار الأسد يتشبث بالسلطة بعناد في وجه انتفاضات شعبية واسعة النطاق ضد حكمه القمعي. وقد قُتل آلاف المدنيين أو جُرحوا، وأُرغم عدد أكبر من ذلك على النزوح. وأظهر استخدام الجيش السوري الدبابات لقصف مدينة حمص ازدراءً تاماً لأرواح السكان المحليين. وأفاد أفراد في الجيش السوري ممن انشقوا عنه، وفروا من البلاد، بأنهم تلقوا أوامر بقتل الأشخاص الذين كانوا يشاركون في الاحتجاجات السلمية، أو حتى المارة في بعض الأحيان. وفي فبراير/شباط 2012، ذكر الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني باشتراك الأطفال في النزاع المسلح أن مئات الأطفال قُتلوا إبان الانتفاضة، كما قُبض على أطفال آخرين تصل أعمارهم إلى 10 سنوات، واحتُجزوا وتعرضوا للتعذيب.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يلعب دوراً مهماً في تحقيق العدالة والأمن لشعوب المنطقة. ومع ذلك، فإن التحرك الدولي ما زال غير كاف إلى حد كبير حتى الآن.

السلطة والمسؤولية والمساءلة

حاول المجتمع الدولي الرد بشكل فعال. وبرزَ الخوف والفرص والنفاق والنوايا الطيبة، جميعاً، في النقاش الدائر.

ففي عام 2011 سُلطت الأضواء على جامعة الدول العربية، عندما حاولت حل القضايا في العديد من البلدان العربية. وكان لدعمها قرار مجلس الأمن بشأن ليبيا أهمية حاسمة في ضمان عدم لجوء أي من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى استخدام حق النقض. ولكن نظراً لخوف بعض الدول الأعضاء في الجامعة العربية من احتمال امتداد الاحتجاجات إليها، فقد فشلت هذه الهيئة الإقليمية في وضع حد للقمع والوحشية.

ومع تدهور الأوضاع في سوريا، قررت جامعة الدول العربية إرسال بعثة مراقبة إلى البلاد. بيد أن شرعية البعثة سرعان ما تعرضت للتشكيك عندما عيَّنت الجامعة الجنرال محمد أحمد مصطفى الدابي، وهو الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية السودانية، على رأس البعثة. وتحت إمرة الدابي كانت الاستخبارات العسكرية السودانية مسؤولة عن عمليات القبض والاعتقال التعسفيين والاختفاء القسري

وتعذيب العديد من الأشخاص في السودان. وعلَّقت البعثة أنشطتها في أواخر يناير/كانون الثاني 2012 لأن العنف جعل من المتعذر على المراقبين القيام بمهماتهم. كما فشلت محاولة لاحقة لإرسال بعثة لحفظ السلام. وفي أواخر فبراير/شباط، تم تعيين الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان كمبعوث مشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية خاص بالأزمة السورية.

وعندما دعت جامعة الدول العربية مجلس الأمن إلى القيام بدوره في المحافظة على السلم والأمن الدوليين استخدمت كل من روسيا والصين حق النقض ضد قرار دعا إلى وضع حد للعنف وتنحي الرئيس بشار الأسد، وذلك استناداً إلى مبدأ سيادة الدول. كما برَّرت روسيا استخدامها لحق النقض بانتقادها تدخل حلف شمال الأطلسي (ناتو) في ليبيا بسبب تجاوزه للصلاحيات التي منحها له القرار، وهي حماية المدنيين.

إن استخدام حق النقض لتقويض السلم والأمن الدوليين ليس بالأمر الجديد. فقد استخدمت روسيا (وقبلها الاتحاد السوفييتي) والولايات المتحدة حق النقض أكثر من 200 مرة فيما بينهما – وكان العديد منها لأسباب سياسية واضحة. إن فشل مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات فعالة بشأن سوريا، على غرار فشله في التدخل في حالة سري لنكا، يثير تساؤلات خطيرة حول ما إذا كانت لديه الإرادة السياسية لضمان السلم والأمن الدوليين، كما أنه يذكِّر الذين يسعون إلى طلب الحماية من الأمم المتحدة بأن النظام الدولي خال تماماً من المساءلة. ويبدو أن الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن تدافع عن سيادة الدولة، عندما يحمي ذلك سلوكها من النقد، أو يساعد في المحافظة على علاقاتها الخاصة (والمربحة) مع الحكومات القمعية.

وعقب استخدام روسيا حق النقض في مجلس الأمن، وردت أنباء عن استمرار مبيعات الأسلحة من قبل الشركة الروسية المصدِّرة للأسلحة التابعة للدولة، وهي شركة «روزوبورون إكسبورت»، إلى الحكومة السورية، بما في ذلك صفقة لبيع طائرات مقاتلة. وقال مدقق حسابات سابق في وزارة الدفاع السورية، انشقَّ في يناير/كانون الثاني 2012، إن مبيعات الأسلحة الروسية إلى سوريا ازدادت بشكل حاد منذ بدء الانتفاضة.

وربما ليس بالأمر المفاجئ أن تكون الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن هي نفسها الدول الأكبر في العالم المصدرة للأسلحة. فهي، مجتمعةً، شكلت ما لا يقل عن 70 بالمئة من مجمل صادرات الأسلحة في عام 2010: الولايات المتحدة (30 بالمئة)، روسيا (23 بالمئة)، فرنسا (8 بالمئة)، المملكة المتحدة (4 بالمئة)، الصين (3 بالمئة). وعلى الصعيد العالمي، أدى هذا التدفق اللامسؤول للأسلحة من هذه الدول الخمس إلى مقتل عدد لا يُحصى من المدنيين، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان وقوانين الحرب.

ووثَّقت منظمة العفو الدولية كيف سمحت حكومات: أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، وروسيا، بإرسال إمدادات الذخيرة والتجهيزات العسكرية، وأسلحة الشرطة إلى كل من البحرين، ومصر، وليبيا، واليمن في سنوات القمع الوحشي التي أدت إلى اندلاع الانتفاضات الشعبية. وكان من الممكن منع تلك الصادرات، لو أن تلك الدول المزوِّدة لها التزمت بسياستها المعلنة المتعلقة بتجنب صادرات الأسلحة التي يمكن أن تسهم في وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ويبقى السؤال: هل يمكن الوثوق بالبلدان التي تستطيع استخدام حق النقض ضد أي قرار من مجلس الأمن، في صون السلم والأمن الدوليين، عندما تكون هي نفسها المستفيد الأكبر من تجارة الأسلحة العالمية؟ وطالما ظلت سلطة استخدام حقوق الإنسان النقض مطلقة، وطالما لم توجد معاهدة قوية لتجارة الأسلحة تستطيع منع هذه الدول من بيع الأسلحة إلى الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان، فإن دورها، كضامن للسلم والأمن، سيظل محكوماً بالفشل على ما يبدو.

عالمية فشل القيادة

إن فشل القيادة الذي أدى إلى إطلاق شرارة الاحتجاجات الشعبية، وتأجيجها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يقتصر على مجلس الأمن أو على منطقة واحدة من مناطق العالم.

فقد انتقلت الاحتجاجات المناهضة للحكومات من شمال أفريقيا إلى أجزاء أخرى من القارة. ففي أوغندا، وعلى الرغم من حظر جميع أشكال الاحتجاجات العامة في فبراير/شباط 2011، خرج الناس إلى الشوارع في مختلف مدن البلاد للاحتجاج على ارتفاع أسعار الوقود وغيره من السلع الأساسية. وردَّت الشرطة باستخدام القوة. وفي زمبابوي وسوازيلند، حاولت السلطات إخماد الاحتجاجات باستخدام القوة المفرطة. واستُخدمت الذخيرة الحية ضد المحتجين في بلدان من قبيل بوركينا فاسو وملاوي والسودان، الأمر الذي يُظهر المدى الذي يمكن أن تذهب إليه بعض الحكومات في سبيل التشبث بالسلطة.

وفي أمريكا اللاتينية أيضاً، رفع الناس أصواتهم. ففي بوليفيا تزداد التوترات الاجتماعية، وسط تكرر الاحتجاجات بشأن القضايا الاقتصادية، وحقوق السكان الأصليين. فعندما شارك مئات الأشخاص في مسيرة احتجاجية طولها 360 ميلاً من ترينيداد في محافظة بيني إلى لاباز في أواسط عام 2011، اضطر الرئيس موراليس إلى إلغاء خطط إنشاء طريق عبر أراضي السكان الأصليين في إسيبوري سكيوري والمتنزه الوطني. إذ أن تلك الخطط كانت تشكل انتهاكاً للضمانات الدستورية بشأن التشاور المسبق وقوانين المحافظة على البيئة. وقد أُصيب عشرات الأشخاص بجروح خلال الاحتجاجات، عندما استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع والهراوات؛ لتفكيك مخيم مؤقت أُقيم على الطريق. وفي المكسيك، خرج الناس إلى الشوارع مراراً للمطالبة بوضع حد للعنف والإفلات من العقاب، وعسكرة الحرب على المخدرات، وسط تزايد الخسائر في أرواح المدنيين.

وفي روسيا أسهمت مشاعر الإحباط من الفساد والمحسوبية والعمليات الديمقراطية المزيفة التي تحرم الناس من فرصة استخدام أصواتهم، في الضغط من أجل إحداث تغيير. وتم إضعاف أصوات المعارضة في الحلبة السياسية على نحو ممنهج، وحرمانها من الوصول إلى وسائل الإعلام السائدة التي تؤكد أن بوتين لم يواجه أية معارضة حقيقية في الانتخابات الرئاسية. ومما زاد الطين بلة أن بوتين وصف المحتجين بأنهم «باندرلوغ»، في إشارة إلى قرود رواية «كتاب الأدغال» الشهيرة للكاتب روديارد كبلنغ، وشبَّه رمز احتجاجها، وهو الشريط الأبيض، بالعازل الذكري. بيد أن الاحتجاجات تؤذن بانبلاج حقبة جديدة في روسيا، وبظهور طائفة جديدة من التحديات لبوتين والمحيطين به؛ إذ سيتعين عليهم إيجاد طرق للتصدي لهذه التحديات وتلبية المطالب، مادام الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان، قد وُضعا على جدول الأعمال بقوة.

وأظهرت السلطات الصينية خوفها من نمط الانتفاضات الشعبية، على شاكلة ما حدث في تونس، بأن تحركت بسرعة لاستباق الاحتجاجات. ففي فبراير/شباط، خرجت قوات الأمن الصينية بأعداد كبيرة إلى الشوارع في شنغهاي بهدف منع أية مجموعة صغيرة من التحول إلى حشد. وعلى الرغم من القيود الصينية المشددة على وسائل الاتصال الرقمية وتدفق المعلومات؛ فقد أشارت مصادر رسمية إلى خروج آلاف المظاهرات في شتى أنحاء البلاد. وشكَّلت عمليات الإخلاء القسري في المناطق الريفية والحضرية على السواء محوراً رئيسياً للمحتجين في الصين. وفي التبت، حيث القيود أشد، احتجَّ أكثر من عشرة رهبان بإضرام النار في أنفسهم، وقتلت قوات الأمن عدداً من المحتجين، وأصابت آخرين بجروح في يناير/كانون الثاني 2012.

وأظهرت السلطات في ميانمار أيضاً قلقها بشأن إمكانية اندلاع اضطرابات عامة، فسارعت إلى إعادة تصوير نفسها كمؤيدة للإصلاح. وسمحت الحكومة للسيدة دو اونغ سان سو كي، من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بالتسجيل لخوض الانتخابات الفرعية، وسُمح لبعض المنفيين بالعودة إلى البلاد. وبحلول أواسط يناير/كانون الثاني 2012، كان قد أُطلق سراح 600 سجين سياسي، واستعاد العديد

منهم أنشطتهم المعارضة. بيد أن مئات الأشخاص مازالوا يقبعون وراء القضبان، مع أن من الصعب تأكيد الأرقام الدقيقة. إن التزام الحكومة المعلن بالسماح للمعارضة السياسية السلمية يعتبر أمراً مشجعاً، ولكن لا يزال أمامها الكثير كي تفعله.

الديمقراطية والتجريد من الإمكانيات

عندما اشتعلت نار الاحتجاجات في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وغيرها من البلدان التي كانت تشهد قمع حرية التعبير والتجمع، بدت معظم الحكومات الديمقراطية على ثقة من أن الاضطرابات المدنية ستبقى «هناك» بعيدةً عنها.

بيد أن الاحتجاجات، في الحقيقة، حدثت في شتى أنحاء العالم وأظهرت محدودية الحكومات الديمقراطية في تعزيز حقوق الإنسان والإيفاء بها.

وظلت الخطوط الواضحة التي يرسمها السياسيون للتمييز بين الحكومات الجيدة والحكومات السيئة مبسَّطة بشكل مبالغ فيه باستمرار. فقد فضحت الانتفاضات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنانية ونفاق السياسات الخارجية للدول التي تدعي احترام حقوق الإنسان. ولكن السياسات المحلية، التي أدت إلى استمرار الأزمة الاقتصادية والمعاناة من تنامي انعدام المساواة الدائم، افتضح فشلها في تعزيز حقوق الإنسان في داخل بلدانها كذلك. واجتاحت مشاعر كراهية الأجانب بلدان أوروبا والولايات المتحدة لأن المهاجرين وقعوا كبش فداء. كما يواجه أفراد طائفة «الروما»، الذين عانوا من الاضطهاد والتهميش طويلاً في أوروبا، وغيرهم من ضحايا التطوير الحضري، عمليات الإخلاء القسري والعنف.

وتمثّل رد حكومة الولايات المتحدة على الأزمة الاقتصادية في إقراض المؤسسات المالية، التي كانت «أضخم من أن تفشل»، لإنقاذها من الإفلاس. ولكنها فعلت ذلك بدون فرض أية شروط على كيفية القيام بذلك. وشعر العاطلون عن العمل، وغير القادرين على تأمين الضمان الصحي، ويواجهون الإغلاق، وربما فقدان السكن والتشرد، بأنهم تعرضوا للخيانة. وكما كتب الفائز بجائزة نوبل جوزيف ستيغليتس، فإن «المصارف حصلت على الأموال، التي ذهب جزء منها على شكل علاوات إضافية، ولم يذهب سوى القليل منها إلى إقراض الناس. وفي النهاية التفت مديرو المصارف إلى أنفسهم وفعلوا ما تعوَّدوا على فعله.»

إن ما كشفت الأزمة الاقتصادية النقاب عنه هو أن العقد الاجتماعي بين الحكومة والمحكومين قد فُسخ. فقد كانت الحكومات في أحسن الأحوال غير مبالية بهموم الناس، وفي أسوأ أحوالها كانت مهتمة بحماية المتربعين على سدة السلطة، ليس إلا. وشكَّلت الإحصاءات التي تُظهر ازدياد انعدام المساواة، في الدخل والأصول، نوعاً من الأدلة على فشل الحكومات في الإيفاء بالتزاماتها بضمان الإحقاق التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ومع تعمُّق الأزمة الاقتصادية في العديد من البلدان الأوروبية، خرج الناس إلى الشوارع في مظاهرات مناهضة لإجراءات التقشف. ففي اليونان أشارت أشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية والتقارير الصحفية إلى تكرر استخدام القوة المفرطة من قبل الشرطة في المظاهرات التي اندلعت في أثينا في يونيو/حزيران، بما فيها الاستخدام الواسع للمواد الكيميائية ضد المحتجين السلميين إلى حد كبير. وفي أسبانيا استخدمت الشرطة القوة المفرطة لوقف المظاهرات التي طالب فيها المحتجون بتغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية.

وأظهرت الاحتجاجات المستمرة في أوروبا وأمريكا الشمالية أن الناس فقدوا ثقتهم في حكوماتهم التي تزدري المساءلة والعدالة، وتعزيز المساواة مرة تلو أخرى.

مواجهة ردود الفعل

في الوقت الذي تعرض فيه المحتجون في أوروبا وأمريكا الشمالية لانتهاك حقهم في حرية التجمع، وفي بعض الحالات للاستخدام غير المشروع للقوة على أيدي الشرطة، التي استخدمت خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع، فقد كانت المخاطر أكبر في أجزاء أخرى من العالم. ففي تونس ومصر واليمن وسوريا واجه المحتجون خطر الموت والاختفاء القسري والتعذيب في سبيل الحرية. وفي حمص واجه المحتجون الدبابات القناصة، وعمليات القصف والاعتقال والتعذيب.

وقد فرضت التقانة الحديثة بعض القيود على الشرطة، التي ذكَّرها المحتجون مراراً بأن بوسعهم استخدام الهواتف الخليوية لتسجيل حوادث وحشية الشرطة، وتحميلها على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي فوراً. وبذلت الشرطة كل ما في وسعها لتقييد انتقادات وسائل الإعلام، وترهيب المحتجين، واستخدام الغاز المسيل للدموع، ورذاذ الفلفل والهراوات. وفي خطوة إبداعية بشكل خاص، عمدت السلطات في الولايات المتحدة إلى نفض الغبار عن قانون كان قد سُنَّ في القرن الثامن عشر لمنع ارتداء أقنعة الوجه في نيويورك، بهدف قمع المحتجين السلميين إلى حد كبير.

وثمة خيط مشترك يربط بين هذه الاحتجاجات، سواء كانت في القاهرة أو نيويورك، وهو السرعة التي هبَّت بها الحكومات لمنع الاحتجاجات السلمية وإسكات المعارضة.

صعود قوة الشركات

ليس ثمة من سيناريوهات توضح حالة انعدام القيادة أكثر من عجز الحكومات عن تنظيم الشركات الكبرى، ولاسيما الشركات متعددة الجنسيات التي غالباً ما تجني الأرباح على حساب المجتمعات المحلية. فمن شركة «شل» في دلتا النيجر بنيجيريا إلى شركة «فيدانتا ريسورسيز» في أوريسا بالهند، عجزت الحكومات عن حمل الشركات على احترام حقوق الإنسان كحد أدنى. وفي العديد من البلدان يواجه مئات الآلاف من الناس عمليات الإخلاء القسري مع محاولة شركات التعدين المطالبة بملكية الموارد الطبيعية.

وتتعرض الشركات العاملة، في مجال الوسائل الرقمية والاتصالات، لمزيد من التدقيق في مواجهة مطالبة الحكومات لها بالالتزام بقوانين غير شرعية بشكل صارخ وتنتهك حقوق الإنسان، ومنها الحق في حرية التعبير وفي الحصول على المعلومات، والتمتع بالخصوصية. وثمة أدلة على أن الشركات المكرَّسة ظاهرياً لحرية التعبير وتبادل الرأي (والمستفيدة منها)، ومنها فيس بوك وغوغل وميكروسوفت وتويتر وفودافون وياهو، تتعاون مع الحكومات في ارتكاب بعض تلك الانتهاكات.

إن المخاطر التي تهدد حرية التعبير على الإنترنت، والتي يجري إبرازها في سياق ثورات حقوق الإنسان ليست جديدة. فقد دأبت منظمة العفو الدولية على توثيق عجز الحكومات، من قبيل الصين وكوبا وإيران، عن احترام حرية التعبير والحقوق المتصلة بها على الإنترنت. كما أن القوانين التي طُرحت مؤخراً في الكونغرس الأمريكي، وفي الاتحاد الأوروبي، تشكل تهديداً لحرية الانترنت. إن عجز الحكومات عن المطالبة بأي مستوى من مستويات مساءلة الشركات والمؤسسات إنما يُظهر، مرة أخرى، كيف تعمل الحكومات من أجل دعم القابضين على زمام السلطة بدلاً من تمكين الذين جُرِّدوا من إمكاناتهم.

البحث عن قيادة

إن ما برز خلال عام من الاضطرابات والعملية الانتقالية والنزاع يتمثل في الفشل الفريد للقيادة على المستويين الوطني والدولي. وافتضحت محاججات المسؤولين في الحكومات القمعية الذين يرفضون مفهوم عالمية حقوق الإنسان، ويقولون إن حقوق الإنسان ما هي إلا قيم غربية يتم فرضها عليهم. كما افتضحت معتقدات الحكومات الأخرى التي انطلى عليها أن الشعوب في بعض البلدان «ليست مستعدة لتقبُّل الديمقراطية وحقوق الإنسان».

كيف يمكن إذن أن تستعيد الحكومات دورها كقيادات شريعة؟

أولاً، يجب أن ينتهي النفاق، ولا يجوز لأية دولة أن تدعي أن الشعب الذي تحكمه ليس مستعداً لحقوق الإنسان، ونظام المشاركة في الحكم. ويجب أن تتوقف الدول التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان عن دعم الزعماء الطغاة لأنهم حلفاؤها. وإن صرخة الحرية والعدالة والكرامة التي تدوي في أرجاء العالم يجب أن تُحترم. وتتمثل الخطوة الأولى في هذا الاتجاه في احترام جميع الدول لحرية التعبير والحق في الاحتجاج السلمي.

ثانياً، يجب أن تتحمل الدول مسؤولياتها بصفتها من الفاعلين الدوليين، وأن تأخذها على محمل الجد – ولاسيما تلك المكلَّفة بضمان السلم والأمن الدوليين. ويتمثل أحد الأمثلة على مثل هذا الالتزام في تبني اعتماد معاهدة قوية لتجارة الأسلحة.

في يوليو / تموز 2012 ستعقد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اجتماعاً للاتفاق على النص النهائي للمعاهدة. إن اعتماد معاهدة قوية من شأنه أن يمنع عمليات النقل الدولية لجميع أنواع الأسلحة التقليدية، ومنها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة والمكونات الرئيسية، إلى بلدان يمكن أن تُستخدم فيها لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تشترط المعاهدة على الحكومات إجراء تقييمات صارمة للأخطار المحدقة بحقوق الإنسان قبل إصدار تراخيص لتصدير الأسلحة. ومن شأن ذلك أن يُظهر أن الحكومات تقدم حقوق الإنسان والسلم والأمن العالميين على مصالحها السياسية وأرباحها من تجارة الأسلحة. ولم يصبح وضع معاهدة قوية لتجارة الأسلحة هدفاً قريب المنال في الواقع إلا لأن نشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان، وأفراداً على مستوى القواعد الشعبية، وعلى المستويات الوطني والإقليمي والدولي، ممن يدركون الثمن الباهظ الذي تدفعه البشرية بسبب تجارة الأسلحة غير المسؤولة، هبُّوا لمطالبة الحكومات بالتصدي لمشكلة حقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي فرض رقابة وإشراف أكبر، وخاصة من المؤسسات المالية، بهدف منع وقوع هذا النوع من الأزمة الاقتصادية التي لا تزال تدفع بالعديد من سكان العالم إلى هاوية الفقر. إذ أن ضعف الرقابة والإشراف وانعدام الأنظمة واللوائح التي تنظم هذا العمل، سمح للمصارف وشركات الرهن بالمقامرة بمدخرات الناس ومنازلهم.

ويجب أن يتفهم القادة ضرورة وضع نظام يحمي الضعفاء ويقيِّد الأقوياء، والمحافظة على هكذا نظام – وهو نظام يقوم على حكم القانون، الذي يكفل وضع حد للإفلات من العقاب، والالتزام بالمعايير الدولية للعملية الواجبة والمحاكمات العادلة واستقلال القضاء، ونظام يتذكر فيه الزعماء أنهم موجودون هنا لخدمة مصالح مواطنيهم على أفضل وجه ممكن. وإن خلق بيئة تتيح للجميع إمكانية المشاركة الحقيقية في الحياة السياسية، حيث يتم توفير دعم مؤسسي قوي للانخراط في المجتمع المدني، يُعتبر طريقة واضحة لتجذير هذه الرؤية.

إن حركة منظمة العفو الدولية بُنيت على فهم أن حرية التعبير، والقدرة على تحدي الحكومات، ومطالبتها باحترام حقوق الإنسان وحمايتها والإيفاء بها، أمر أساسي من أجل بناء عالم يعيش فيه الجميع أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق. لقد استعدَّ المحتجون للمنازلة، مطالبين الحكومات بإظهار الروح القيادية من خلال تعزيز وإحقاق حقوق الإنسان والعدالة والمساواة والكرامة. وقد أظهر العالم أن القادة الذين لا يلبون هذه الآمال والتوقعات لن يكونوا مقبولين بعد اليوم.

© AFP Photo/Juan Karita

محتجون من أجل حقوق السكان الأصليين وسلامة البيئة في طريقهم إلى لاباز، ببوليفيا، للتظاهر ضد خطط الحكومة لإنشاء طريق سريع من شأنه أن يشطر أراضي إسيبورو- سيكوري للسكان الأصليين والمتنزه الوطني، الذي يقطنه الآلاف. أغسطس/آب 2011.

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2012
نظرة عامة على مناطق العالم

سو سو نويه، الناشطة بشأن حقوق العمال، تصل إلى مطار يانغون، ميانمار، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2011. وحكم عليها في الأصل بالسجن 12 سنة وستة أشهر ولكن أفرج عنها عقب إعلان الحكومة عفواً طال نحو 240 سجيناً سياسياً في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2011.

© REUTERS/Soe Zeya Tun

آسيا والمحيط الهادئ

نظرة عامة على مناطق العالم
آسيا والمحيط الهادئ

آن الأوان، يا شعب الصين، آن الأوان
فالصين ملك للجميع
وبإرادتكم...
آن الأوان لاختيار ما ستكون عليه الصين.

زهو يوفو، معارض صيني

مع هبوب رياح التغيير من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ردَّت عدة حكومات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ببذل مزيد من الجهود من أجل الاحتفاظ بالسلطة عن طريق قمع المطالب الخاصة بحقوق الإنسان والكرامة. وفي الوقت نفسه ألهمت النجاحات التي أحرزتها الانتفاضتان في تونس ومصر المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والصحفيين في آسيا وشجَّعتهم على رفع أصواتهم باستخدام مزيج من التقانة الجديدة والأنشطة القديمة بهدف التصدي لانتهاكات حقوقهم.

في مارس/آذار اعتقلت السلطات الصينية الشاعر زهو يوفو، مؤلف الأبيات المذكورة آنفاً. وقد استشهد المدعي العام بهذه القصيدة كدليل لدعم توجيه تهمة «التحريض على قلب سلطة الدولة» للمؤلف. وكان زهو، الذي أمضى قرابة تسع سنين من السنوات الثلاث عشرة الأخيرة في السجن بسبب مطالبته بمزيد من الحرية السياسية، واحداً من عشرات المنتقدين والنشطاء والمعارضين الذين تعرضوا للاعتقال والمضايقة على أيدي السلطات الصينية بعد فبراير/شباط، في إحدى أسوأ حملات القمع السياسي التي نُفذت منذ احتجاجات ميدان تيانانمن في عام 1989. وبالإضافة إلى زهو، تضمَّنت قائمة المختفين قسراً كلاً من ليو شيا، زوجة الحائز على جائزة نوبل للسلام ليو شياوبو، والمحامي غاو زهيشنغ، والفنان العالمي الشهير آي ويوي. وفي العديد من الحالات قامت السلطات الصينية بتعذيب المعتقلين بهدف انتزاع «اعترافات» وتعهدات منهم بتجنب استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية أو التحدث إلى الصحفيين أو غيرهم بشأن إساءة معاملتهم.

لقد كانت قسوة القمع مؤشراً على القلق الشديد الذي انتاب الحكومة الصينية بشأن رسائل «الياسمين» على الإنترنت، التي بدأت بالانتشار بين الناس في فبراير/شباط، والتي دعت المواطنين الصينيين الذين سئموا الفساد وسوء الحاكمية والقمع السياسي إلى التجمع السلمي والسير على الأقدام حول مناطق معينة في مدن مختارة. وردَّت السلطات الصينية بحظر البحث في الإنترنت عن كلمات من قبيل «الياسمين» و«مصر» في أوقات مختلفة من العام. بيد أن عشرات الآلاف من المظاهرات خرجت إلى الشوارع في شتى أنحاء البلاد، مع محاولة المحتجين

الصينيين حماية حقوقهم الإنسانية الخاصة – المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكانت دينامية المواطنين المطالبين بحقوقهم متناقضة مع الأوضاع السائدة في البلد الجار، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية)، حيث لم تظهر أية مؤشرات على حدوث تحسُّن في أوضاع حقوق الإنسان الرهيبة بعد خلافة كيم جونغ – أون لوالده كحاكم مطلق للبلاد في 17 ديسمبر/كانون الأول. وربما ظهرت علامات، إن ظهر شيء حقاً، على قيام السلطات باعتقال مسؤولين يُشتبه في أنهم يطعنون أو يشككون في احتمالات الانتقال الناعم للسلطة، كما ظهرت بواعث قلق من انضمام أولئك المعتقلين إلى مئات الآلاف ممن تعرضوا للاعتقال التعسفي والعمل القسري والإعدام أمام الملأ والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في معسكرات الاعتقال السياسي العديدة المنتشرة في البلاد.

ألهمت النجاحات التي أحرزتها الانتفاضتان في تونس ومصر المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والصحفيين في آسيا وشجَّعتهم على رفع أصواتهم باستخدام مزيج من التقانة الجديدة والأنشطة القديمة بهدف التصدي لانتهاكات حقوقهم.

قمع المعارضة

قليلةٌ هي الحكومات التي تضاهي نظام كوريا الشمالية في وحشيته في قمع أصوات شعوبها، ولكن انتهاكات الحق في حرية التعبير وتلقِّي الآراء استمرت في شتى أنحاء المنطقة. وقد عمدت حكومات عدة إلى سحق الآراء المعارضة. ففي كوريا الشمالية، يمكن أن ينتهي المطاف بالأشخاص الذين يحيدون عن الأيديولوجيا الرسمية إلى قضاء بقية حياتهم في معسكر اعتقال قاس وناءٍ. كما قامت كل من فييتنام وميانمار بتجريم التعبير الحر عن الآراء المعارضة، ولديها جهاز مخابرات مكرَّس لترهيب المعارضين وإسكاتهم.

وقامت بلدان أخرى بتكميم أفواه المنتقدين، مع أنها اعتمدت على وسائل عنيفة أقل حدة. وفي 1 يونيو/حزيران، اعتقلت سلطات سنغافورة لفترة وجيزة المؤلف البريطاني ألن شادريك، البالغ من العمر 76 عاماً بعد اتهامه بازدراء المحكمة، وذلك إثر انتقاده سلك القضاء على فرض عقوبة الإعدام، وبذلك استمرت الحكومة في الشذوذ عن المعايير الدولية بشأن حماية حرية الكلام.

في الهند التي تُفاخر بتاريخها في ضمان حرية الكلام وبوسائل الإعلام الحية لديها، حاولت الحكومة فرض قيود جديدة على وسائل التواصل الاجتماعي، بما فيها خدمات الرسائل الفورية. كما ظلت وسائل الإعلام على الإنترنت تتعرض للضغوط في ماليزيا، مع أن القيود المفروضة عليها كانت أخفَّ من القيود التي تكبِّل وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية.

في تايلند، لم تضع الحكومة المنتخبة حديثاً، برئاسة ينغلاك شيناواترا (شقيقة رئيس الوزراء السابق ثاكسين شيناواترا) حداً للتنفيذ العدائي لقانون الخيانة العظمى الإشكالي بشكل كبير، والذي يحظر انتقاد العائلة الملكية. وكان العديد من المستهدَفين قد نشروا مواد على الإنترنت، اعتبرها المدعون العامون مرفوضة، أو أرسلوا رسائل نصية مزعومة اعتُبرت مسيئة، كما هي الحال بالنسبة لأمبون تانغنوباكول، وهو جد في الحادية والستين من العمر، حُكم عليه بالسجن لمدة 20 عاماً بسبب ذلك.

واستخدمت السلطات في جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية)، على نحو متزايد، قانون الأمن الوطني لمضايقة من تتصور أنهم معارضون لسياسة الحكومة بشأن

كوريا الشمالية. وقد نتج عن ذلك في بعض الأحيان تطبيقات غير معقولة للقانون، كما هي الحال في قضية بارك جيونغيون، الذي واجه الاعتقال والمحاكمة الجنائية بسبب نشر قصاصات تهكمية للدعاية الكورية الشمالية.

وأثار نُقاد آخرون ردوداً أكثر حدة، ودفعوا أرواحهم ثمناً لرفع أصواتهم في بعض الأوقات. وتمكَّن الصحفيون الباكستانيون من المحافظة على بيئة إعلامية صاخبة ومشاكسة في بعض الأحيان على الرغم من رد الفعل العنيف من جانب الحكومة، فضلاً عن الأحزاب السياسية والجماعات المتمردة، من قبيل حركة «طالبان باكستان». وقُتل ما لا يقل عن تسعة صحفيين خلال العام، من بينهم سليم شاهزاد، وهو صحفي على الإنترنت، الذي كان قد انتقد علناً الأجهزة العسكرية والاستخبارية القوية في البلاد. وقال صحفيون آخرون لمنظمة العفو الدولية إنهم تعرضوا لتهديدات خطيرة من قبل أجهزة المخابرات القوية والخفية أو أجهزة الأمن أو الأحزاب السياسية أو الجماعات المتشددة.

ولم يكن الصحفيون وحدهم مستهدفين بالهجوم بسبب آرائهم في باكستان. فقد اغتيل اثنان من السياسيين الرفيعي المستوى بسبب اعتراضهم على استخدام قوانين التجديف المثيرة للإشكالات الكبرى، وهما سلمان تيسير، حاكم ولاية البنجاب الجريء، وشاهباز بهائي، وزير الأقليات (والوزير المسيحي الوحيد).

نظرة عامة على مناطق العالم
آسيا والمحيط الهادئ

الأقليات

شهدت باكستان، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تمييزاً مستمراً وخطيراً ضد الأقليات الدينية والعرقية. وغالباً ما جرى تهميش أفراد الأقليات، وفي العديد من الحالات سقطوا ضحايا للمضايقات الحكومية المباشرة. وفي حالات عدة، فشلت الحكومات في احترام مسؤوليتها عن حماية حقوق أفراد الأقليات. إن هذا التمييز المستحكم أدى إلى تعميق الفقر وإبطاء وتيرة التنمية ككل وتأجيج العنف في العديد من البلدان.

في كوريا الشمالية، يمكن أن ينتهي المطاف بالأشخاص الذين يحيدون عن الأيديولوجيا الرسمية إلى قضاء بقية حياتهم في معسكر اعتقال قاس وناءٍ.

وفي إقليم بلوشستان الغني بالموارد في باكستان، تورطت قوات الأمن وبعض الجماعات المتمردة في ارتكاب انتهاكات، ومنها عمليات الاختفاء القسري والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء. ولم تفِ الحكومة بجميع وعودها بالتصدي للتظلمات القديمة لمجتمع البلوش فيما يتعلق بتوزيع الدخل الناجم عن المشاريع الاستخراجية والخاصة بالبنية التحتية. كما شهد الإقليم هجمات وحشية عديدة ضد الأقلية الشيعية في باكستان، وخاصة أفراد طائفة الهزارا، الذين ينتمي العديد منهم إلى أصل أفغاني، ويعيشون في عاصمة إقليم بلوشستان كويتا. وقد دعت جماعات دينية متشددة علناً إلى استخدام العنف ضد الشيعة، وسُمح لها بالعمل وتنفيذ أعمال عنف، من قبيل عملية قتل 26 زائراً شيعياً في 20 سبتمبر/أيلول، التي كانت أشبه بعمليات الاغتيال. وأعلنت جماعات متشددة باكستانية مسؤوليتها عن هجمات ضد الشيعة حتى في أفغانستان، حيث أسفر تفجيران متزامنان وقعا في ديسمبر/كانون الأول عن مقتل نحو 70 شخصاً من طائفة الشيعة، كانوا يشاركون في مواكب عاشوراء الدينية في كابول ومزار الشريف.

وواجه أتباع الطائفة الأحمدية، وهم جماعة دينية متمركزة بشكل رئيسي في آسيا، الذين يعتبرون أنفسهم من أتباع الإسلام، تمييزاً منهجياً في باكستان

وإندونيسيا. ففي باكستان، حيث يُحظر قانونياً على أتباع الطائفة الأحمدية أن يعلنوا أنهم مسلمون، تعرَّض أفراد الطائفة إلى مضايقات مستمرة من قبل مسؤولين في الدولة، ولم يحصلوا على حماية كافية أو دعم كافٍ، واستُهدفوا من قبل جماعات دينية متشددة. وفي إندونيسيا، وُجهت انتقادات إلى الشرطة بسبب عجزها عن منع مجموعة من الرعاع مؤلفة من 1,500 شخص من شن هجوم على طائفة الأحمدية في منطقة سايكيوسك الفرعية في فبراير/شباط. وقد أسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة عدد آخر بجروح. وسمحت الحكومة المركزية بالاستمرار في العمل بأنظمة محلية تنص على تقييد أنشطة طائفة الأحمدية. كما تعرَّض أتباع الطائفة في بلدان ذات أغلبية إسلامية أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من قبيل بنغلاديش وماليزيا، للتمييز بسبب معتقداتهم الدينية، حيث مُنع أطفالهم من الالتحاق ببعض المدارس، وفُرضت قيود صارمة على حقهم في التعبُّد بحرية.

ووقع المسلمون السنة ضحايا للتمييز في الصين: فقد ظل السكان الأوغور، وأغلبيتهم مسلمون وينتمون إلى جماعة عرقية مميزة، يواجهون القمع والتمييز في إقليم شينجيانغ أوغور ذو الحكم الذاتي. واستخدمت الحكومة الصينية ذريعة خطر الإرهاب والتمرد الغامض لقمع الحقوق المدنية والسياسية والتدخل في ممارسة الأوغوريين لشعائرهم الدينية، في الوقت الذي أدى تدفق المهاجرين من جماعة «هان» العرقية والتمييز لصالحهم إلى جعل الأوغوريين مواطنين من الدرجة الثانية من حيث الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

كما كانت الأحوال سيئة بالنسبة لجماعات عرقية أخرى في الصين. فقد أقدم ما لا يقل عن اثني عشر راهباً بوذياً، من الرهبان الحاليين أو السابقين، على إضرام النار في أنفسهم (يُعتقد أن ستة منهم قد فارقوا الحياة)، وذلك احتجاجاً على القيود المفروضة على الممارسات الدينية والثقافية – وهي قيود أدت إلى تأجيج شعور التبتيين بالاغتراب وتعميق مظالمهم. وفي منغوليا الداخلية، كانت التوترات العرقية حادة. واندلعت احتجاجات على نطاق واسع في شتى أنحاء الإقليم عقب قيام عامل نفط صيني ينتمي إلى جماعة «هان» العرقية بقتل راع من أصل عرقي منغولي بحسب ما زُعم.

> في إندونيسيا، وُجهت انتقادات إلى الشرطة بسبب عجزها عن منع مجموعة من الرعاع مؤلفة من 1,500 شخص من شن هجوم على طائفة الأحمدية في فبراير/شباط. والذي أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة عدد آخر بجروح.

النزاعات المسلحة وعمليات التمرد

كان التمييز العرقي والديني وما نتج عنه من مظالم سياسية واجتماعية وراء العديد من النزاعات المسلحة وعمليات التمرد التي دامت زمناً طويلاً وألحقت الضرر بمئات الآلاف من الناس في المنطقة.

وقد احتدمت النزاعات التي دامت عقوداً بين حكومة ميانمار والعديد من الجماعات المسلحة العرقية مرة أخرى، وقاتلت القوات الحكومية المتمردين الذين ينتمون إلى جماعات كارين وشان وكاتشين، مما تسبَّب في نزوح عشرات الآلاف من المدنيين وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وصلت إلى حد الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

واشتركت قوات حركة «طالبان» وغيرها من الجماعات المتمردة في أفغانستان في هجمات منظمة وواسعة النطاق ضد المدنيين، أسفرت عن وقوع 77 بالمئة

نظرة عامة على مناطق العالم
آسيا والمحيط الهادئ

من مجمل الخسائر التي وقعت في النزاع بين صفوف المدنيين وفقاً لبيانات الأمم المتحدة. وجدَّدت منظمة العفو الدولية دعوة المحكمة الجنائية الدولية إلى التحقيق في الأوضاع، حتى مع بدء قيام القوات الدولية التي تساعد الحكومة الأفغانية بنقل المسؤولية عن الأمن إلى قوات الحكومة الأفغانية. وقد أعربت العديد من منظمات المجتمع المدني الأفغانية، خاصة المنظمات النسائية، عن قلقها من إقصائها عن المشاركة في المفاوضات مع الجماعات المتمردة، على الرغم من قرار مجلس الأمن رقم 1325، الذي يدعو إلى تمثيل المرأة بشكل حقيقي وكاف خلال محادثات السلام.

واستمرت نزاعات أقل حدة على جزيرة مندناو في الفلبين، بالإضافة إلى جنوب تايلند – وهما منطقتان حُرمتا تاريخياً من الحقوق المدنية، وفُرضت عليهما مكابدة تردي مستوى التنمية الاقتصادية. وظهرت فسحة أمل في الفلبين مع سعي الأطراف إلى السلام على الرغم من نشوب أعمال عنف لفترة قصيرة. أما في جنوب تايلند فقد استعصت الأوضاع على الإجابات البسيطة مع استمرار المتمردين في استهداف المدنيين بقصد ترهيب السكان المحليين وتهجير البوذيين وغيرهم ممن يُتصوَّر أنهم موالون للحكومة المركزية. ولم تف الحكومة المركزية التايلندية بالتزاماتها بفرض المساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن، كما لم تستجب بشكل استراتيجي ومستدام للمطالب المتعلقة بالمزيد من التنمية السياسية والاقتصادية في المنطقة.

وأدى التدني النسبي في مستوى التنمية الاقتصادية، ولاسيما في مناطق «أديفاسي» القبلية، وسوء الحاكمية إلى تأجيج عمليات التمرد في العديد من الولايات الوسطى والشرقية في الهند. وأسفرت المصادمات التي اندلعت بين المتمردين الماويين وقوات الأمن إلى مقتل نحو 250 شخصاً. ولجأ المتمردون إلى عمليات احتجاز الرهائن والهجمات العشوائية، بينما انتهكت قوات الحكومة، بشكل اعتيادي، حقوق السكان المحليين الذين كانت تحميهم ظاهرياً. وإدراكاً للطبيعة الإشكالية لاستراتيجية الحكومة، أمرت المحكمة العليا في الهند بحل الجماعات شبه العسكرية التي ترعاها سلطات ولاية تشاتيسغاره، والتي يُزعم أنها مسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. كما وافقت المحكمة العليا على إطلاق سراح سجين الرأي الدكتور بنياك سن بكفالة، أثناء فترة استئناف الحكم بالسجن المؤبد الذي صدر بحقه. وفي عام 2010 حكمت عليه محكمة المقاطعة في تشاتيسغارة بالسجن المؤبد إثر إدانته بتهمتي إثارة الفتنة والتعاون مع الماويين المسلحين.

ومرة أخرى، وُجهت انتقادات إلى القوات الهندية في جمو وكشمير على ارتكابها انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي مارس/آذار أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً ركَّز على إساءة استخدام الاعتقالات التعسفية بموجب قانون السلامة العامة، الأمر الذي دفع حكومة الولاية إلى إطلاق وعود بإصلاح هذا القانون. وفي سبتمبر/أيلول حددت لجنة حقوق الإنسان في الولاية أماكن 2,700 قبر لا تحمل أية علامات، وتعرَّفت على 574 جثة بأنها جثث لمواطنين محليين مختفين، مما يكذِّب ادعاءات قوات الأمن بأنهم كانوا مقاتلين. بيد أن طلب لجنة حقوق الإنسان من الولاية استخدام فحوص الطب الشرعي الحديثة للتعرف على رفاة بقية الموتى ذهبت أدراج الرياح.

احتدمت النزاعات التي دامت عقوداً بين حكومة ميانمار والعديد من الجماعات المسلحة العرقية مرة أخرى، وقاتلت القوات الحكومية المتمردين، مما تسبَّب في نزوح عشرات الآلاف من المدنيين وارتكاب انتهاكات وصلت إلى حد جرائم الحرب.

المساءلة والعدالة

خيَّم شبح الإفلات من العقاب على الانتهاكات السابقة على العديد من بلدان المنطقة، ولاسيما تلك العالقة بإرث النزاعات. وأدى الفشل في تحقيق العدالة إلى تعقيد جهود المصالحة، وغالباً ما أرسى نمطاً من الظلم وعدم خضوع قوات الأمن للمساءلة.

استمر سجل سري لنكا، الذي دام عقوداً، في إنشاء اللجان الخاصة المشوبة بالنواقص للتصدي للانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان، مع استمرار عمل «لجنة استقاء الدروس والمصالحة». وقد أكملت هذه اللجنة نطاق صلاحياتها بإصدار تقرير تضمَّن مقترحات مفيدة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، ولكنها فشلت في التحقيق في دور قوات الحكومة في الهجمات التي شُنت على آلاف المدنيين خلال المراحل الأخيرة للصراع ضد «حركة نمور تحرير تاميل عيلام». وجاءت النتائج التي توصلت إليها لجنة استقاء الدروس والمصالحة في هذا الصدد نتيجةً لعملية مشوبة بالمثالب الصارخة، ومناقضة للنتائج التي توصلت إليها لجنة الخبراء المعنية بالمساءلة في سري لنكا والتي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة، والتي توصلت إلى أن ثمة مزاعم ذات صدقية بأن كلا الطرفين ارتكبا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وأوصت لجنة الخبراء بإنشاء لجنة تحقيق مستقلة تتولى التحقيق في مزاعم الانتهاكات على أيدي جميع أطراف النزاع، فضلاً عن مراجعة ما قامت به الأمم المتحدة إبان النزاع في سري لنكا.

وقد ساعد الفشل في تحقيق العدالة على خلق مناخ الإفلات من العقاب، شهد حالات جديدة من الاختفاء القسري في شمال الجزيرة وشرقها، بالإضافة إلى التهديدات والهجمات الموجهة ضد الصحفيين والنقاد والنشطاء. ومع أن الحكومة ألغت حالة الطوارئ، فقد احتفظت بقانون منع الإرهاب، بل أضافت أنظمة جديدة سمحت باحتجاز المشتبه بهم بدون تهمة أو محاكمة.

كما أدى تدخل الحكومة الكمبودية إلى تعريض عملية المساءلة عن الجرائم التي ارتُكبت إبان فترة حكم «الخمير الحمر» للخطر، حيث أُغلقت إحدى القضايا، وتوقفت أخرى. وفي أفغانستان، ظل أشخاص ممن واجهوا مزاعم ذات صدقية بشأن مسؤوليتهم عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، يشغلون مناصب حكومية رفيعة.

وفي الوقت الذي تهرَّب المتهمون بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان من المسؤولية، فإن العديد من الحكومات استخدمت عقوبة الجَلد لمعاقبة المذنبين – وهو ما يعتبر انتهاكاً لمبدأ الحظر الدولي للعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة. واستمرت سنغافورة وماليزيا في فرض عقوبة الضرب بالخيزران على عدد من الجرائم، من بينها انتهاكات قوانين الهجرة. واستخدمت السلطات في إقليم أتشيه بإندونيسيا، على نحو متزايد، الضرب بالخيزران كعقوبة على عدة جرائم، منها تعاطي المشروبات الكحولية ولعب القمار والخلوة مع شخص من الجنس الآخر خارج رباط الزوجية أو القرابة. وفي جزر المالديف أبقت السلطات على عقوبة الضرب بالخيزران تحت ضغط المعارضة السياسية.

خيَّم شبح الإفلات من العقاب على الانتهاكات السابقة على العديد من بلدان المنطقة، ولاسيما تلك العالقة بإرث النزاعات. وأدى الفشل في تحقيق العدالة إلى تعقيد جهود المصالحة، وغالباً ما أرسى نمطاً من الظلم وعدم خضوع قوات الأمن للمساءلة.

المهاجرون واللاجئون

لقد دفعت عوامل عديدة، شملت انعدام الأمن والكوارث الطبيعية والفقر وانعدام الفرص الملائمة، مئات الآلاف من الأشخاص إلى السعي وراء حياة أفضل في أماكن

أخرى، داخل المنطقة وخارجها. وفي حين أن العديد من الحكومات في المنطقة تعتمد على العمالة المهاجرة كضرورة اقتصادية أساسية، فإن حكومات أخرى ظلت مقصِّرة في حماية حقوق الأشخاص الذين جاءوا طلباً للعمل أو المأوى.

فقد هاجر ما لا يقل عن 300,000 نيبالي إلى الخارج هرباً من ربقة الفقر وإرث النزاع الطويل. وتعرض العديد منهم للخداع بشأن شروط العمل، وعملوا في ظروف وصلت إلى حد العمل القسري. ومع أن الحكومة النيبالية سنَّت بعض القوانين وأنشأت آليات إنصاف بهدف حماية عمالها المهاجرين، فإن بحوث منظمة العفو الدولية وثَّقت أن تلك التدابير لم تُنفذ بشكل سليم بسبب تدني مستوى الوعي العام وضعف المراقبة والملاحقة القضائية للمذنبين.

ولعبت ماليزيا دوراً رئيسياً كبلد مستقبِل للمهاجرين الإقليميين، فضلاً عن استخدام أراضيها كمحطة لعبور طالبي اللجوء في طريقهم إلى أستراليا. وغالباً ما كان يتم اعتقال المهاجرين الذين لا يحملون وثائق ثبوتية في ماليزيا وحبسهم أو ضربهم بالخيزران. وأدت أوضاع الاعتقال المتردية إلى اندلاع حوادث شغب في صفوف المهاجرين المحتجزين في مركز لينغنغ بالقرب من كوالا لامبور في أبريل/نيسان. وقضت المحكمة العليا في أستراليا بإبطال اتفاقية ثنائية بين أستراليا وماليزيا لمبادلة 800 طالب لجوء، ممن وصلوا بالقوارب إلى أستراليا بـ 4,000 لاجئ (معظمهم من ميانمار)، ممن كانوا في ماليزيا بانتظار إعادة توطينهم بسبب عدم كفاية الضمانات القانونية للاجئين في ماليزيا.

نظرة عامة على مناطق العالم
آسيا والمحيط الهادئ

خطوات المضي قُدماً

على الرغم من وجود عقبات كأداء أمامهم، فإن العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تمكنوا من شق طريقهم صوب تحقيق احترام أكبر لحقوقهم، حيث شكَّل النجاح في بلد ما إلهاماً وتشجيعاً للآخرين في بلدان أخرى.

ففي يوليو/تموز أحرزت مجتمعات «الأديفاسي» في أوريسا بالهند نصراً في كفاحها من أجل الدفاع عن نمط حياتها عندما قضت المحكمة العليا في أوريسا بأن محاولة شركة فيدانتا لاستخراج الألمنيوم توسيع مصفاتها إنما يشكل انتهاكاً لحقوق تلك المجتمعات في الماء والصحة والبيئة الصحية، وأن التوسعة من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من الانتهاكات ضد مجتمعات الأديفاسي.

في سبتمبر/أيلول أعلن رئيس وزراء ماليزيا أنه سيسعى إلى إلغاء قانون الأمن الداخلي، الذي يجيز، من بين أمور أخرى، الاعتقال إلى أجل غير مسمى بدون تهمة أو محاكمة، وسن قوانين جديدة خاصة بالأمن بدلاً منها. وقد جاءت تلك الخطوة كرد فعل، جزئياً على الأقل، على حركة «بيريش 2.0» (نظيف)، التي شهدت آلاف المحتجين السلميين في مسيرات جابت شوارع كوالا لامبور في يوليو/تموز. وقد ردَّت الشرطة بضرب المحتجين وإطلاق عبوات الغاز المسيل للدموع على الحشود مباشرة، وألقت القبض على أكثر من 1,600 شخص.

في مارس/آذار أعلنت ماليزيا أنها وقَّعت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأنها ستسعى إلى التصديق على المعاهدة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني صدَّقت الفلبين على نظام روما الأساسي.

دفعت عوامل عديدة، شملت انعدام الأمن والكوارث الطبيعية والفقر وانعدام الفرص الملائمة، مئات الآلاف من الأشخاص إلى السعي وراء حياة أفضل في أماكن أخرى.

وربما كان التقدم الأكثر أهمية من زاوية أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة يتمثل في القرار الذي اتخذته ميانمار بإطلاق سراح ما يربو على 300 سجين سياسي خلال العام، والسماح لأونغ سان سو كيي بخوض المنافسة في الانتخابات البرلمانية. واستمرت السلطات في مضايقة واعتقال بعض المنشقين ونشطاء المعارضة، مما اثار بواعث القلق من أن يكون هدفها الرئيسي هو تخفيف العقوبات المفروضة على البلاد، وليس إحداث تغيير حقيقي. ولكن، كما أظهرت الأحداث في ميانمار وغيرها من البلدان، يمكن للنشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان أن يمروا عبر مثل هذه النوافذ الضيقة لإسماع أصواتهم وتقرير ما سيكون عليه مستقبلهم.

ربما كان التقدم الأكثر أهمية من زاوية أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة يتمثل في القرار الذي اتخذته ميانمار بإطلاق سراح ما يربو على 300 سجين سياسي خلال العام.

نظرة عامة على مناطق العالم

آسيا والمحيط الهادئ

© Carsten Stormer

رجل في كورتشي ينظر إلى طائرة عسكرية تحلق فوقه، جنوب كردوفان، السودان، أغسطس/آب 2011. وعقب اندلاع النزاع في المنطقة في يونيو/حزيران، شنت الحكومة السودانية عمليات قصف جوي عشوائية، ما أدى إلى مقتل وجرح مدنيين.

إفريقيا

نظرة عامة على مناطق العالم

إفريقيا

«لعل هذا العام يصبح العام الذي تُحترَم فيه حرية التعبير والتجمع.. لعله يكون العام الذي لا يُسجَن فيه الإثيوبيون بسبب معتقداتهم السياسية».

الصحفي الإثيوبي وسجين الرأي السابق إسكندر نيغا، في كلمة ألقاها عن حرية الصحافة عشية السنة الإثيوبية الجديدة في سبتمبر/أيلول 2011. وبعد ذلك بأيام قُبض عليه ووُجهت إليه تهمتا الإرهاب والخيانة.

كان للحركات الشعبية في أنحاء شمال إفريقيا أصداؤها في بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وخاصة البلدان ذات الحكومات القمعية. فقد استلهمها نقابيون وطلاب وسياسيون معارضون وشرعوا في تنظيم المظاهرات. ونزل الناس إلى الشوارع مدفوعين بطموحاتهم السياسية، والمطالبة بمزيد من الحرية، والإحباط العميق من حياة الفقر، فاحتجوا على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية البائسة، وعلى ارتفاع تكاليف المعيشة.

وهناك كثير من العوامل الكامنة التي قادت إلى الانتفاضات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وهي موجودة بالمثل في بقية أنحاء إفريقيا. ومن بين هذه العوامل: بقاء الحكام المتسلطين في السلطة منذ عقود، واعتمادهم على الأجهزة الأمنية في قمع أية معارضة. وهناك أيضاً تفشي الفقر والفساد، والافتقار إلى الحريات الأساسية، إلى جانب تهميش جماعات كبيرة في كثير من الأحيان عن المجرى الرئيسي للحياة في المجتمع. وقد بيَّن القمع الوحشي للمظاهرات خلال العام 2011 أن القادة السياسيين في القارة لم يتعلموا سوى القليل مما حدث لنظرائهم في بلدان شمال إفريقيا.

الفقر

شهد العقد الماضي تراجع معدلات الفقر في إفريقيا، وإحراز تقدم على طريق تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة. لكن ملايين الناس مازالوا يعيشون في فقر، دون الحصول على الخدمات الأساسية مثل الماء النظيف والمرافق الصحية والرعاية الطبية والتعليم.

وكان من نتائج التوسع الحضري السريع أن أصبح كثير من الأفارقة يفتقرون إلى السكن الملائم، وكثيراً ما يعيشون في أحياء فقيرة، حيث يفتقرون إلى معظم الخدمات الضرورية ويتهددهم الخطر الدائم بالإخلاء القسري من جانب السلطات. أما من يتم إخلاؤهم قسراً فيفقدون ممتلكاتهم بسبب هدم مساكنهم. كما يفقد كثيرون سبل اكتساب الرزق، ما يدفع بهم نحو المزيد من الفقر. وقد تضرر

الآلاف من عمليات كبيرة للإخلاء القسري في خمس مناطق عشوائية على الأقل في العاصمة الكينية نيروبي. كما أُخلي المئات قسراً من منطقة عشوائية في إقليم العاصمة الاتحادية بنيجيريا. كذلك تواصلت عمليات الإخلاء القسرية في نجامينا عاصمة تشاد، وفي مناطق مختلفة من أنغولا.

وكان من أسباب العنف أحيانًا، بما في ذلك المظاهرات المناهضة للحكومة، تلك المستويات المرتفعة للبطالة والفقر. وتعرضت مبادرات مكافحة الفساد للإهمال المنظم بسبب نقص التأييد السياسي. ففي نيجيريا، على سبيل المثال، أقال رئيس الدولة دون إبداء الأسباب رئيسة مفوضية الجرائم الاقتصادية والمالية قبل انتهاء مدة ولايتها بستة شهور.

بيَّن القمع الوحشي للمظاهرات خلال العام 2011 أن القادة السياسيين في القارة لم يتعلموا سوى القليل مما حدث لنظرائهم في بلدان شمال إفريقيا.

القمع السياسي

منذ بداية يناير/كانون الثاني فصاعداً، خرج محتجون ضد الحكومة إلى الشوارع في الخرطوم ومدن أخرى في أنحاء السودان، متأثرين في هذا بالأحداث في شمال إفريقيا، فتعرضوا للضرب على أيدي قوات الأمن، وتعرض عشرات النشطاء والطلاب للقبض والاعتقال بصورة تعسفية. وتفيد الأنباء أن كثيرين منهم تعرضوا للتعذيب وهم رهن الاحتجاز. وفي أوغندا، دعا سياسيون معارضون الشعب إلى الاقتداء بالمحتجين المصريين والنزول إلى الشوارع، لكن العنف نال من المظاهرات. وأقدمت الحكومة الأوغندية، في فبراير/شباط، على حظر كل الاحتجاجات العامة. واستخدمت قوات الشرطة والجيش القوة المفرطة ضد المحتجين، فضلاً عن التحرش بالزعيم المعارض كيزا بيسيغي وإلقاء القبض عليه. وفي زيمبابوي، قُبض على مجموعة من 45 ناشطًا، في فبراير/شباط، لمجرد أنهم ناقشوا الأحداث في شمال إفريقيا. ووجه الاتهام بالخيانة مبدئيًا لستة منهم. وفي سوازيلند، استخدمت السلطات القوة المفرطة في قمع احتجاجات مماثلة في إبريل/نيسان.

واستخدمت قوات الأمن الذخيرة الحية ضد المتظاهرين المناهضين للحكومة في كل من: أنغولا، وبوركينا فاسو، وغينيا، وليبيريا، ومالي، وموريتانيا، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون، وجنوب السودان، مما أسفر عن سقوط كثير من الضحايا بين قتيل وجريح. وعادةً ما كانت الحكومات تتقاعس عن إجراء تحقيقات في استخدام القوة المفرطة، كما لم يُحاسب أحد على الوفيات التي وقعت.

واستمر تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والسياسيين المعارضين لحملات القبض والاعتقال التعسفيين، وكذلك للضرب والتهديد والترهيب. وقُتل البعض منهم بالفعل على أيدي جماعات مسلحة أو قوى الأمن الحكومية. ولم يحدث تقدم يُذكر في التحقيقات بشأن واقعة قتل إرنست مانيرومفا، الناشط في مجال حقوق الإنسان، في بوروندي عام 2009. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية أُدين خمسة من أفراد الشرطة، في يونيو/حزيران، بقتل الناشط في مجال حقوق الإنسان فلوريبرت تشيبيا عام 2010. ومع ذلك، استمرت المخاوف بشأن عدم التحقيق مع أفراد زُعم أنهم كانوا ضالعين في الجريمة.

وعملت الحكومات على التحكم في المعلومات المتاحة للعامة في كل من: بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، وإثيوبيا، وغامبيا،

نظرة عامة على مناطق العالم

إفريقيا

وغينيا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ومدغشقر، والصومال، والسودان، وأوغندا، ففرضت القيود على الأنباء عن حوادث بعينها، وأغلقت أو أوقفت مؤقتًا محطات إذاعية، وأغلقت مواقع إلكترونية أو حظرت صحفاً معينة. وقد شرعت رواندا في عملية إصلاحية لتعزيز حرية وسائل الإعلام، لكن بعض المنافذ الإعلامية التي أغلقتها السلطات عام 2010 ظلت مغلقة. كما حُكم على اثنين من الصحفيين بالسجن لمدد طويلة.

وناقش المجلس الوطني (البرلمان) في كل من أنغولا وجنوب إفريقيا تشريعات يمكن أن تقلل بشكل حاد من حرية التعبير والحصول على المعلومات. وفي موقف أكثر إيجابية وقَّع الرئيس النيجيري غودلوك جوناثان أخيرًا قانون حرية المعلومات.

الصراع

تفاقم العنف السياسي الذي اندلع عقب الانتخابات الرئاسية في ساحل العاج، في نوفمبر/تشرين الثاني 2010، ليتحول إلى صراع مسلح على مدى النصف الأول من العام 2011. وقد حصلت القوات الموالية للحسن أواتارا على دعم القوات الفرنسية وبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومن ثم استطاعت السيطرة على البلاد في نهاية إبريل/نيسان، وألقت القبض على الرئيس السابق لورنت غباغبو وعشرات من مؤيديه. وقد نزح مئات الألوف من ديارهم بسبب هذا الصراع، وفر كثيرون منهم إلى البلدان المجاورة، وليبيريا بوجه خاص. وقُتل أو أصيب عدة آلاف من المدنيين في العاصمة أبيدجان، وفي الجزء الغربي من البلاد. وأقدم طرفا النزاع، خلال شهري مارس/آذار وإبريل/نيسان، على قتل مئات المدنيين بشكل غير مشروع في القسم الغربي من دويكوي والقرى المحيطة. واستُهدف المواطنون على أساس انتمائهم العرقي أو ما يُعتقَد عن انتمائهم السياسي. وتقاعست بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام عن توفير الحماية الكافية للمدنيين في دويكوي. كما ارتكبت القوات من كلا الجانبين جرائم عنف جنسي، بما فيها الاغتصاب. وفي أكتوبر/تشرين الأول، قررت «المحكمة الجنائية الدولية» التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها طرفا الصراع. وبعد إصدار مذكرة توقيف بحق لورنت غباغبو، نُقل إلى «المحكمة الجنائية الدولية» في هولندا، في نوفمبر/تشرين الثاني. وينبغي على «المحكمة الجنائية الدولية»، حفاظًا على مصداقيتها، أن تضمن أيضًا التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها القوات الموالية للرئيس أواتارا وملاحقة مرتكبيها. كما ينبغي على «المحكمة الجنائية الدولية» التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت قبل الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين الأول 2010، لأن الجهاز القضائي في ساحل العاج ما زال عاجزاً أو عازفاً عن القيام بهذه المهمة.

وفي جنوب السودان، صوت الشعب بأغلبية كاسحة لصالح الاستقلال في استفتاء تقرير المصير الذي أُجري في يناير/كانون الثاني. ومع الموعد المحدد لاستقلال جنوب السودان، في 9 يوليو/تموز، تصاعدت التوترات فيما يطلق عليها المناطق الانتقالية، في أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق. ولم يتم الاستفتاء المزمع الخاص بأبيي كما كان مقررًا في شهر يناير/كانون الثاني، وانفجر الصراع في مايو/أيار. واستولت القوات المسلحة السودانية – مدعومةً بالميليشيا – على

استخدمت قوات الأمن الذخيرة الحية ضد المتظاهرين المناهضين للحكومة، مما أسفر عن سقوط كثير من الضحايا.

أبيي، ما جعل عشرات الألوف من جماعة «دينكا نغوك» يفرون إلى جنوب السودان. وتعرضت منازل في أبيي للنهب والتخريب. وفي هذه المنطقة أيضًا، تقاعست بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام – المنتشرة في أبيي – عن القيام بأي إجراء ذي أهمية لمنع الهجمات وحماية السكان المدنيين. وحتى نهاية العام لم يكن قد تم التوصل لأي حل للوضع في أبيي.

وفي أعقاب الاختلافات بشأن الترتيبات الأمنية ونتائج انتخابات في ولاية جنوب كردفان، تفاقم الموقف إلى حد الصراع المسلح بين «الحركة الشعبية لتحرير السودان» في الشمال والقوات المسلحة السودانية. ونزح مئات الألوف من السكان نتيجة للصراع وانعدام الأمن. وقامت القوات المسلحة السودانية بقصف جوي دون تمييز أسفر عن خسائر كبيرة بين المدنيين. وقد وثَّقت الأمم المتحدة، ومنظمات أخرى من بينها منظمة العفو الدولية، هذه الهجمات العشوائية وأعمال القتل غير المشروع. فعلى سبيل المثال، وصف أنغيلو السر، وهو مزارع، كيف قُتلت زوجته الحامل واثنان من أطفاله واثنان آخران من أقاربه في غارة جوية وقعت يوم 19 يونيو/حزيران على أم سرديبا، وهي قرية تقع شرق كدوغلي.

وبحلول سبتمبر/أيلول، امتد صراع جنوب كردفان إلى ولاية النيل الأزرق، ما أجبر أيضًا عشرات الألوف من المدنيين على الفرار إلى جنوب السودان وإثيوبيا. وقد حجبت الحكومة السودانية ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق عن العالم الخارجي، ولم تسمح للمنظمات الإنسانية المستقلة ومراقبي حقوق الإنسان وغيرهم بالوصول إلى الولايتين. وتقاعس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، ومجلس الأمن الدولي، عن القيام بأي عمل ملموس لمعالجة هذا الوضع، بما في هذا عدم إدانة منع وصول المنظمات الإنسانية، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي دارفور بالسودان أيضًا، استمر الصراع بلا هوادة، ما أجبر المزيد من السكان على النزوح من ديارهم. واستهدفت السلطات السودانية السكان الذين يعيشون في مخيمات النازحين داخليًا، لأنها تعتبر أن أولئك النازحين يؤيدون جماعات المعارضة. واستمر ورود أنباء عن الاغتصاب وغيره من صور العنف الجنسي. ولا يزال السودان يرفض التعاون مع «المحكمة الجنائية الدولية». وقد طلب المدعي العام للمحكمة إصدار إذن بالقبض على وزير الدفاع عبد الرحمن محمد حسين لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور.

وفي الصومال استمر القتال ضد جماعة «الشباب»، وهي جماعة إسلامية مسلحة، واتخذ بعدًا إقليميًا بقيام القوات الكينية والإثيوبية بالتدخل المباشر في النزاع. وتسببت الهجمات دون تمييز، والتي شنتها أطراف النزاع المختلفة، في قتل وإصابة آلاف المدنيين، وخاصة في مقديشو. ونتيجة النزاع وانعدام الأمن استمر تشريد مئات الألوف. وزاد الجفاف في المنطقة من مأساوية الوضع الإنساني، حيث أُعلنت حالة المجاعة في أجزاء من الصومال. وقد واجهت المنظمات الإنسانية صعوبات هائلة لتوصيل المساعدات الطارئة للسكان.

ولم يجد الصراع في شرق الكونغو نهاية له حتى الآن. ولا تزال جرائم الاغتصاب وغيره من صور العنف الجنسي متفشية هناك، حيث يرتكبها كل من قوات الأمن الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة. كما تواصلت الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، مثل عمليات القتل غير المشروع والنهب والاختطاف،

لم يُحاسب أفراد على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان إلا فيما ندر. ونتيجة لهذا، فُقدت الثقة في هيئات تنفيذ القانون وفي الجهاز القضائي في كثير من بلدان القارة.

نظرة عامة على مناطق العالم
إفريقيا

وخاصة من جانب الجماعات المسلحة. وظل الجهاز القضائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية عاجزاً عن التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في خضم الصراع. واستمر تجنيد واستخدام الجنود الأطفال في مختلف النزاعات بالقارة، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال.

وبقيت بعض الحكومات الإفريقية على ترددها في ضمان المحاسبة عن الجرائم المؤثَّمة بموجب القانون الدولي. فواصلت الحكومة السنغالية رفضها محاكمة أو تسليم الرئيس التشادي السابق حسين حبري. وفي نهاية العام، ناقشت حكومة بوروندي اقتراحً منقحًا بتشكل لجنة للحقيقة والمصالحة. مع ذلك بدا أن الحكومة لا تملك إرادة سياسية كافية لإنشاء المحكمة الخاصة التي أوصت بها الأمم المتحدة عام 2005.

العدالة والإفلات من العقاب

استمر عدم التصدي لكثير من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن والقوات المكلفة بتنفيذ القانون. ولم تشرع السلطات قط في إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في معظم ما ورد من أنباء عن حالات القبض والاعتقال التعسفيين، والتعذيب أو غيره من صور إساءة المعاملة، والاختفاء القسري. ولم يُحاسب أفراد على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان إلا فيما ندر. ونتيجة لهذا، فُقدت الثقة في هيئات تنفيذ القانون وفي الجهاز القضائي في كثير من بلدان القارة. كما تُعد التكاليف المرتفعة للتقاضي عقبة أخرى أمام وصول كثيرين إلى نظام القضاء الرسمي، بمن في ذلك ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وقد شاع إفلات الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون من المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان في كل من: بوروندي، والكاميرون، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وغامبيا، وغينيا، وغينيا بيساو، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، وموزمبيق، ونيجيريا، والسنغال، والسودان، وسوازيلاند، وتنزانيا، وزيمبابوي. وعلى سبيل المثال، لم تُنشر نتائج التحقيقات التي أجرتها لجنة شكلتها سلطات بوروندي لتقصي عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء. كما تقاعست سلطات بوروندي عن التحقيق في ادعاءات التعذيب على أيدي جهاز الاستخبارات الوطنية عام 2010. ومن الأمثلة الأخرى على نمط الإفلات من العقاب ذي الطابع الراسخ رفض السودان – أثناء «المراجعة العالمية الدورية» لسجل السودان في مجلس حقوق الإنسان في سبتمبر/أيلول – للتوصيات بإعادة النظر في قانون الأمن الوطني، وإصلاح «جهاز الأمن والمخابرات الوطني». ونتيجةً لذلك يواصل أفراد هذا الجهاز التمتع بحصانة من الملاحقة القضائية أو الإجراءات التأديبية عما ارتكبوه من انتهاكات لحقوق الإنسان.

وظلت أعداد المحتجزين في فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة مرتفعة جدًا، حيث لم تستطع النظم القضائية في معظم البلدان الإفريقية ضمان محاكمات عادلة دون تأخير لا مبرر له. ولم يتمكن كثير من المقبوض عليهم من التواصل مع ممثليهم القانونيين. وبقيت شروط الاعتقال على حالتها المروعة في بلدان كثيرة، من جراء الاكتظاظ الزائد للمعتقلين، والافتقار إلى المرافق الصحية الأساسية أو الرعاية الطبية أو المياه أو الطعام، ونقص العاملين بالسجون. وكثيراً ما كانت ظروف

الاحتجاز دون الحد الأدنى من المعايير الدولية، ومن ثم كانت تمثل نوعاً من المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة. ومن الحوادث البشعة بشكل خاص في هذا الصدد وفاة تسعة أشخاص اختناقًا، في سبتمبر/أيلول، بسبب الاكتظاظ أثناء احتجازهم في سجن للدرك الوطني في ليري بتشاد.

واستمر الاتجاه الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام. فقد صوت برلمان بنين بالتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق «بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، بما يؤكد النية لإلغاء عقوبة الإعدام. وفي غانا، أوصت لجنة مراجعة الدستور بإلغاء عقوبة الإعدام. كما أبلغ المدعي العام ووزير العدل في نيجيريا منظمة العفو الدولية، في أكتوبر/تشرين الأول، بأن الحكومة قد أقرَّت وقفًا رسميًا لتنفيذ أحكام الإعدام. وبالمثل، أصدرت حكومة سيراليون إعلانًا مماثلاً في سبتمبر/أيلول. غير أنه على النقيض من هذه التطورات الإيجابية، كانت الصومال وجنوب السودان والسودان من بين آخر البلدان الواقعة في جنوب الصحراء الإفريقية التي مازالت تُنفذ فيها أحكام الإعدام، وكثيراً ما يحدث ذلك بعد محاكمات فادحة الجور.

ازدادت الأوضاع سوءًا بالنسبة للتمييز ضد الأفراد على أساس ميولهم الجنسية المفترضة أو الحقيقية، أو على أساس هويتهم النوعية. وكثيراً ما استخدم السياسيون التصريحات والأفعال للتحريض على التمييز والاضطهاد بناءً على الميول الجنسية المفترضة.

التهميش

كان اللاجئون والمهاجرون، على وجه الخصوص، ممن تضرروا من انتهاكات حقوق الإنسان في بلدان كثيرة. فقد تعرض مواطنون كونغوليون من جديد لعنف جنسي أثناء طردهم من أنغولا. وألقت موريتانيا القبض بصورة تعسفية على عدة آلاف من المهاجرين قبل ترحيلهم إلى بلدان مجاورة. كما تعرض اللاجئون والمهاجرون لانتهاكات لحقوق الإنسان في موزمبيق، بما في ذلك عمليات قتل غير مشروع نفذها موظفون مكلفون بتنفيذ القانون. وفي جنوب إفريقيا استمر تعرض اللاجئين والمهاجرين لممارسات العنف وتحطيم ممتلكاتهم. وفي ديسمبر/كانون الأول، أوصت «المفوضية العليا لشؤون اللاجئين» التابعة للأمم المتحدة البلدان المضيفة باتخاذ ما يلزم من إجراءات لإنهاء وضع معظم الروانديين الموجودين على أراضيها. وقد عبرت منظمات معنية باللاجئين وحقوق الإنسان عن قلقها إزاء مدى تعبير المفوضية بشكل كافٍ عن المنطق وراء هذه التوصية، وكذلك القلق إزاء إمكانية أن يؤدي تطبيق دول بمفردها لهذه التوصية إلى وضع أعداد كبيرة من أناس يحتاجون للحماية تحت خطر إعادتهم قسراً إلى رواندا.

وقرر عشرات الألوف من أهالي جنوب السودان مغادرة السودان إلى جنوب السودان بسبب مخاطر فقدان حقوق المواطنة السودانية بعد إعلان استقلال جنوب السودان. وقد واجهوا مصاعب هائلة – بما في ذلك التحرش بهم – قبل وأثناء رحلتهم، ووضعًا إنسانيًا مزريًا لدى وصولهم.

ومازال العنف والتمييز ضد النساء منتشرين في بلدان كثيرة، لأسباب متعددة منها الأعراف والتقاليد الثقافية. وكان من شأن التشريعات القائمة في بعض البلدان أن ترسخ التمييز ضد المرأة. كما أضر التمييز بقدرة المرأة على الحصول على خدمات الرعاية الصحية.

واستمر تعرض الفتيات والنساء للاغتصاب وغيره من صور العنف الجنسي في بلدان مختلفة تعاني من الصراع أو الأعداد الكبيرة من اللاجئين أو النازحين.

نظرة عامة على مناطق العالم
إفريقيا

ومن بين تلك البلدان: تشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وساحل العاج، وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان (دارفور). وفي أغلب الحالات كان أفراد قوات الأمن الحكومية مسؤولين عن هذه الانتهاكات، وفي معظم الحالات لم يتم إجراء أية تحقيقات.

التمييز

ازدادت الأوضاع سوءًا بالنسبة للتمييز ضد الأفراد على أساس ميولهم الجنسية المفترضة أو الحقيقية، أو على أساس هويتهم النوعية. ولم يقف الأمر عند تقاعس السياسيين عن حماية حق المواطنين في عدم التعرض للتمييز، بل إنهم كثيراً ما استخدموا التصريحات والأفعال للتحريض على التمييز والاضطهاد بناءً على الميول الجنسية المفترضة.

ففي الكاميرون، تعرض للاضطهاد أشخاصٌ يُعتقَد أنهم يقيمون علاقات مع أفراد من ذات الجنس. وأُلقي القبض على العشرات، وصدرت ضد البعض أحكام بالسجن لمدد طويلة، ومنهم جان كلود روجر مبيدي. كما اقترحت حكومة الكاميرون إدخال تعديل على قانون العقوبات يقضي بزيادة أحكام السجن والغرامة ضد من يُدانون بإقامة علاقات جنسية مثلية. وفي ملاوي وموريتانيا وزيمبابوي، قُبض على رجال وحُوكموا بسبب ميلهم الجنسي المفترض. ففي ملاوي، سنَّت الحكومة تشريعًا بتجريم العلاقات الجنسية المثلية بين النساء، ووصف الرئيس بنغو واموثاريكا المثليين بأنهم «أسوأ من الكلاب». وفي نيجيريا، أقر مجلس الشيوخ تشريعًا مشروع قانون يزيد من تجريم العلاقات الجنسية المثلية. أما في غانا، فقد طالب وزير الإقليم الغربي بإلقاء القبض على جميع المثليين من الرجال والنساء.

وفي أوغندا، لم يناقش البرلمان مشروع قانون مناهض للمثلية الجنسية، ولكنه لم يُسحَب رسميًا. وفي يناير/كانون الثاني، قُتل في منزله ديفيد كاتو، وهو من المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان ومن النشطاء في الدفاع عن ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر. وقُبض على شخص واتُهم بالقتل وحُكم عليه بالسجن 30 عامًا، في نوفمبر/تشرين الثاني. وفي جنوب إفريقيا يمارس المجتمع المدني الضغط من أجل التصدي للعنف ضد الأفراد من ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر، ولاسيما النساء المثليات، ما حدا بالسلطات إلى تشكيل فريق عمل مهمته منع العنف المبني على الميول الجنسية المفترضة.

وفي موريتانيا استمرت ملاحقة مواطنين على أسس دينية، فقُبض بشكل تعسفي على عشرات، ويُعتقد أنهم تعرضوا لمعاملة سيئة أثناء الاعتقال.

الأمن وحقوق الإنسان

أصبحت إفريقيا معرضة بصورة متزايدة لأعمال الإرهاب التي تقوم بها جماعات مسلحة إسلامية متعددة، من بينها تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» الذي نشط في عدة بلدان بالساحل الإفريقي، والطائفة الدينية «بوكو حرام» التي صعدت من نشاطها في زرع العبوات الناسفة في نيجيريا طوال العام الماضي، وجماعة «الشباب» النشطة في كينيا والصومال. وكانت هذه الجماعات المسلحة مسؤولة

السؤال الآن هو ما إذا كانت القيادات السياسية في إفريقيا سوف تتبنى تلك التغييرات أم ستعتبرها تهديدًا لقبضتها على السلطة. فعلى مدار عام 2011، كان معظم القادة السياسيين، في ردود أفعالهم على المحتجين والمعارضين، جزءًا من المشكلة وليس الحل.

عن انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات العشوائية والقتل غير المشروع والاختطاف والتعذيب.

ورداً على ذلك، زادت حكومات بعض البلدان، بما في ذلك الساحل الإفريقي، من التعاون العسكري فيما بينها. كما تدخلت بعض الدول المجاورة عسكرياً. وأنشأت نيجيريا قوة مهام عسكرية خاصة لمواجهة جماعة «بوكو حرام» في بعض الولايات. وكثيراً ما كانت قوى الأمن الحكومية مسؤولة عن انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء تعاملها مع عنف الجماعات المسلحة. ففي موريتانيا، تعرض 14 سجيناً، من المحكوم عليهم لإدانتهم بارتكاب بأنشطة إرهابية، للاختفاء القسري أثناء ترحيلهم إلى مكان غير معلوم. وفي نيجيريا، تصدت قوى الأمن للعنف المتصاعد في بعض الولايات بالقبض على مئات الأشخاص واحتجازهم بصورة تعسفية، وتعرض البعض للاختفاء القسري وللإعدام خارج نطاق القضاء.

حان وقت التغيير

ربما لا يتحقق قدر أفضل من احترام وحماية حقوق الإنسان في بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء على نحو سريع ومثير كما حدث في بلدان شمال إفريقيا، بل إن الأوضاع قد تزداد سوءًا في بعض المناطق. غير أن عوامل مثل النمو الاقتصادي المستدام، وتزايد المطالبات بحكم أفضل، وصعود الطبقة المتوسطة، وتزايد قوة المجتمع المدني، وتحسن فرص الحصول على تقنيات الاتصال والمعلومات، سوف تسهم تدريجيًا في تحقيق أوضاع أفضل لحقوق الإنسان. والسؤال الآن هو ما إذا كانت القيادات السياسية في إفريقيا سوف تتبنى تلك التغييرات أم ستعتبرها تهديدًا لقبضتها على السلطة. فعلى مدار عام 2011، كان معظم القادة السياسيين، في ردود أفعالهم على المحتجين والمعارضين، جزءًا من المشكلة وليس الحل.

نظرة عامة على مناطق العالم

إفريقيا

«إن الكفاح من أجل العدالة لا يتوقف عندي. وهذا الكفاح هو من أجل جميع أمثال تروي ديفيس الذين مروا أمامي وجميع من سيأتون بعدي».
أعدم تروي ديفيس عقب قضاء 20 سنة وهو ينتظر الإعدام.

مارتينا كوريا تقيم تقييداً للشموع خارج السجن في 21 سبتمبر/أيلول، ليلة إعدام شقيقها، تروي ديفيس، في ولاية جورجيا، بالولايات المتحدة الأمريكية، رغم وجود شكوك جدية بشأن موثوقية إدانته. وعقب شهرين، توفيت مارتينا كوريا نفسها، بعد مرض طويل.

© Scott Langley

نظرة عامة على مناطق العالم
الأمريكيتان

«صفعة للديمقراطية، صفعة لحكم القانون».

النائب البرازيلي مارسيلو فريكسو، الذي تلقّى العديد من التهديدات بالقتل بسبب عمله في تقصي أفعال العصابات الإجرامية وشجبها، متحدثاً عن مقتل القاضية باتريسيا أسيولي.

في 11 أغسطس/آب 2011، أُطلقت 21 رصاصة على القاضية باترسيا أسيولي أمام منزلها في نيتروي، بولاية ريو دي جانيرو في البرازيل على أيدي أفراد الشرطة العسكرية. ومن المعروف أن سجلها الطويل في رئاسة التحقيقات المتعلقة بالقضايا الجنائية التي تورط فيها بعض أفراد الشرطة البرازيلية في انتهاكات حقوق الإنسان، قد جعلها هدفاً للعديد من التهديدات بالقتل. ففي أكتوبر/تشرين الأول، اعتُقل 11 ضابط شرطة، أحدهم برتبة قيادية، واتُّهموا بقتلها. وذُكر أن القاضية أسيولي كانت ترأس التحقيق في مزاعم عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والأنشطة الإجرامية على أيدي أفراد الشرطة المتورطين. وقد شكَّل مقتلها ضربة موجعة لحركة حقوق الإنسان في البرازيل. بيد أن سعيها الذي لا يكلُّ لإحقاق العدالة ظل يشكل إلهاماً لعدد لا يُحصى من القضاة الآخرين، الذين، شأنهم شأن القاضية أسيولي، يرفضون السماح بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان بلا محاسبة.

وقد ترددت أصداء المطالبة بحقوق الإنسان في مختلف أرجاء المنطقة خلال عام 2011 في المحاكم الوطنية وفي منظومة الدول الأمريكية وفي الشوارع. واستمرت المطالبة بالعدالة من جانب الأفراد والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والسكان الأصليين، وظلت تزداد قوة، الأمر الذي كثيراً ما دفع الناس إلى مصادمات مباشرة مع أصحاب المصالح الاقتصادية والسياسية القوية. وكانت سياسات التنمية الاقتصادية، التي تركت أناساً كثيرين، ولاسيما أولئك الذين يعيشون تحت نير الفقر والجماعات المهمشة، عرضة لخطر لسوء المعاملة والاستغلال، تقع في قلب العديد من تلك النزاعات.

المطالبة بإحقاق العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب

أحرزت العديد من قضايا حقوق الإنسان تقدماً بطيئاً، حيث أعاقها عدم إحقاق العدالة بشكل حقيقي وعدم استقلال القضاء واستعداد بعض القطاعات للجوء إلى التدابير المتطرفة لتجنب المساءلة وحماية المصالح السياسية والإجرامية والاقتصادية المكتسبة. وتفاقمت صعوبة تحقيق احترام الحقوق بفعل التهديدات التي استهدفت المدافعين عن حقوق الإنسان والشهود والمحامين والمدعين

العامين والقضاة، وقتلهم في بلدان كالبرازيل وكولومبيا وكوبا وغواتيمالا وهايتي وهندوراس وفنزويلا.

وكثيراً ما تم استهداف الصحفيين الذين حاولوا فضح إساءة استغلال السلطة وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

بيد أنه في بعض البلدان، وعلى الرغم من العقبات والنكسات المتكررة، فقد كان هناك تقدم كبير في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان السابقة وملاحقة مرتكبيها قضائياً، وأُدين عدد من الحكام العسكريين السابقين بحكم الأمر الواقع وكبار القادة، وحُكم عليهم بالسجن مدداً مختلفة.

في الأرجنتين، حُكم على رينالدو بيغنوني، وهو جنرال سابق في الجيش، ولويس أبيلاردو باتي، وهو سياسي وضابط شرطة سابق، بالسجن المؤبد في أبريل/نيسان على خلفية عمليات القتل والاختطاف والتعذيب التي نُفذت في مدينة إسكوبار إبان السبعينيات من القرن المنصرم. وفي أكتوبر/تشرين الأول حُكم على النقيب السابق في سلاح البحرية ألفريدو أستيز و 15 شخصاً آخر بالسجن مدداً مختلفة تتراوح بين 18 سنة والسجن المؤبد بسبب دورهم في 86 جريمة ضد الإنسانية إبان السبعينيات. وكان ضحاياهم قد اختُطفوا واحتُجزوا في مركز اعتقال سري في المدرسة البحرية في بوينوس أيريس (إسما)، حيث لقي بعض المعتقلين حتفهم تحت التعذيب، بينما أُلقي بآخرين إلى حتفهم من الطائرات. وكان من بين القتلى الراهبتان الفرنسيتان ليوني دوكويت وأليس دومون؛ والمدافعات عن حقوق الإنسان أزوسينا فيلافلور، وماريا بيانكو وإستر كاريبغا، وهنَّ من مؤسسات رابطة «أمهات بلازا دي مايو»؛ والكاتب والصحفي رودولفو وولش.

> حُكم على النقيب في سلاح البحرية ألفريدو أستيز و 15 شخصاً آخر بالسجن مدداً تتراوح بين 18 سنة والسجن المؤبد بسبب دورهم في 86 جريمة ضد الإنسانية إبان السبعينيات.

في بوليفيا، أدانت المحكمة العليا سبعة مسؤولين رفيعي المستوى من العسكريين والمدنيين السابقين في أغسطس/آب بسبب دورهم في الأحداث التي عُرفت باسم «أكتوبر الأسود»، التي أسفرت عن سقوط 67 قتيلاً وأكثر من 400 جريح خلال الاحتجاجات التي اندلعت في إل ألتو بالقرب من لاباز في عام 2003. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تصل فيها محاكمة مسؤولين عسكريين متهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان إلى نتائج في محكمة مدنية بوليفية. وقد حُكم على خمسة ضباط سابقين في الجيش بالسجن مدداً تتراوح بين 10 سنوات و 15 سنة، بينما حُكم على وزيرين سابقين بالسجن ثلاث سنوات لكل منهما، مع وقف التنفيذ لاحقاً.

في البرازيل، صدّق الرئيس روسيف على قانون إنشاء لجنة للحقيقة تتولى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في الفترة من عام 1946 إلى عام 1988. وفي شيلي ارتفع عدد قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي تحقق فيها المحاكم إلى أعلى مستوى له، وذلك بعد تقديم المدعي العام لإحدى المحاكم 726 شكوى جنائية جديدة وأكثر من 1,000 شكوى قُدمت على مدى سنوات من قِبل أقرباء الأشخاص الذين أُعدموا لأسباب سياسية إبان الحكم العسكري للجنرال أوغوستو بينوشيه.

وعاد الرئيس السابق جان – كلاودي دوفالير إلى هايتي بعد غياب 25 سنة في المنفى، ليجد نفسه خاضعاً لتحقيق جنائي على أساس شكاوى تتعلق بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان قدمها بعض الضحايا وأقرباؤهم. وفي كولومبيا، حُكم على

نظرة عامة على مناطق العالم
الأمريكيتان

الجنرال المتقاعد جيساس أرماندو أرياس كبراليس، في أبريل/نيسان، بالسجن لمدة 35 عاماً بسبب دوره في الاختفاء القسري لأحد عشر شخصاً في نوفمبر/تشرين الثاني 1985، إثر قيام قوات الجيش بمداهمة قصر العدل، حيث كان أفراد جماعة حرب العصابات M-19 تحتجز رهائن. وفي سبتمبر/أيلول، حُكم على خورغي نوغويرو، الرئيس السابق لدائرة المخابرات المدنية الكولومبية (داس) بالسجن مدة 25 سنة بتهمة قتل الأكاديمي ألفريدو كوريا دي أندورياس في عام 2004، وبسبب صلاته بجماعات شبه عسكرية.

وعلى أهمية هذه الحالات، فإنها شكَّلت الاستثناء، بينما ظل الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان هو القاعدة. فعلى سبيل المثال، ظلت مديرة سابقة أخرى لدائرة المخابرات المدنية الكولمبية، وهي ماريا ديل بيلار هورتادو، التي تورطت في فضيحة تنصت غير قانوني ومراقبة وتهديدات استهدفت معارضي الرئيس السابق ألفارو يوريبي، فارَّة من وجه العدالة، ومُنحت حق اللجوء في بنما في عام 2010.

في المكسيك. ظلت الإجراءات القانونية ضد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في حقبة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تراوح مكانها. بيد أن المحكمة العليا قضت بأن قرارات الحكم التي أصدرتها محكمة الدول الأمريكية ضد المكسيك، ومنها اشتراط إحالة الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان على أيدي العسكريين إلى الولاية القضائية المدنية، تعتبر ملزمة.

وفي مجال العدالة الدولية، لم يكن التقدم متوازناً. فعلى سبيل المثال، لم تُقْدم الحكومة الكندية في أكتوبر/تشرين الأول، على اعتقال الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش عندما سافر إلى كولومبيا البريطانية، وذلك على الرغم من توفر أدلة واضحة على أنه كان مسؤولاً عن ارتكاب جرائم تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ومنها جريمة التعذيب. بيد أن فرنسا قامت في ديسمبر/كانون الأول، بتسليم رئيس الدولة السابق بحكم الأمر الواقع مانويل نورييغا إلى بنما، حيث كان قد أُدين غيابياً بقتل معارضين سياسيين، من جملة جرائم أخرى.

نظام الدول الأمريكية لحقوق الإنسان

لقد تعرض نظام الدول الأمريكية، ولاسيما مفوضية الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، لهجوم دائم من دول عدة خلال عام 2011. فعلى سبيل المثال، استدعت البرازيل سفيرها في منظمة الدول الأمريكية رداً على قرار المفوضية بضرورة تعليق العمل في مشروع سد «بيلو مونتي» إلى حين إجراء عملية تشاور كافية مع جماعات السكان الأصليين المتضررة. ومن المثير للقلق أن الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية خوسيه ميغيل إنسلزا دعم موقف البرازيل على بشكل واضح، ودعا المفوضية علناً إلى مراجعة قرارها في قضية «بيلو مونتي». وقد قامت مفوضية الدول الأمريكية، في وقت لاحق، بتعديل التدابير الاحترازية التي اتُّخذت في هذه القضية، ولم تعد تطلب من البرازيل تعليق العمل بالمشروع بانتظار عملية التشاور.

كما جهرت كل من إكوادور وبيرو وفنزويلا بانتقاداتها للمفوضية واتهمتها بتجاوز نطاق صلاحياتها والتدخل في الحقوق السيادية. وركزت انتقادات إكوادور وفنزويلا على مكتب المقرر الخاص المعني بحرية التعبير، في حين أن بيرو أعربت

في مواجهة ارتفاع معدلات الجريمة العنيفة، ظلت ممارسات تنفيذ القوانين في البرازيل تتسم بالتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد وعمليات حفظ الأمن بالأساليب العسكرية.

عن انتقادها الحاد لقرار المفوضية بإحالة أية قضية تتعلق بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء المزعومة التي ارتُكبت أثناء عملية إنقاذ 71 رهينة في عام 1997 (عملية «تشافين دي هوانتار»)، إلى محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان.

وخلال النصف الثاني من عام 2011، استمرت الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في مناقشة الإصلاحات الممكنة لنظام الدول الأمريكية لحقوق الإنسان. وقد تمخَّض النقاش عن إصدار تقرير، كان من المقرر أن ينظر فيه المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية في مطلع عام 2012. ومع أن التوصيات الواردة في التقرير وُصفت بأنها محاولة لتعزيز النظام، فإن بعض التدابير المقترحة، في الواقع، يمكن أن يكون لها تأثير على تقويض استقلاله وفعاليته، وأن يكون لها تأثير خطير على عمل المفوضية ومقرريها.

الأمن العام وحقوق الإنسان

استمرت الحكومات في استغلال بواعث القلق المشروعة بشأن الأمن العام وارتفاع معدلات الجريمة لتبرير تجاهلها لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن التابعة لها عند ردها على الأنشطة الإجرامية أو الجماعات المسلحة.

ظهرت أدلة على أن الشرطة الدومينيكية كانت، في عدد من الحالات، قد اعتمدت سياسة إطلاق النار بهدف القتل، بدلاً من محاولة إلقاء القبض على المشتبه بهم غير المسلحين.

وقد غضت الحكومة المكسيكية الطرف عن عمليات التعذيب والاختفاء القسري والقتل غير المشروع والاستخدام المفرط للقوة على أيدي الجيش وسلاح البحرية، على نحو متزايد، في حملتها ضد كارتيلات المخدرات. وقُتل ما يربو على 12,000 شخص في حوادث عنف عُزيت إلى المنظمات الإجرامية، واستمر نشر نحو 5,000 فرد من الجنود ومشاة البحرية للقيام بواجبات تنفيذ القوانين بأمر من الرئيس فيليب كالديرون. وكانت هناك أدلة على تواطؤ أفراد قوات الشرطة والأمن مع المنظمات الإجرامية في عمليات اختطاف وقتل أفراد المنظمات الإجرامية الأخرى المشتبه بهم وغيرها من الجرائم. واستمرت الحكومة في التأكيد على أن الانتهاكات استثنائية وأن الجناة أُخضعوا للمساءلة، ولكن أفراد الجيش لم يقدَّموا إلى ساحة العدالة إلا في حالة واحدة فقط خلال عام 2011.

وعلى نطاق أضيق، استخدم عدد من البلدان الأخرى في المنطقة أفراد الجيش للقيام بواجبات تنفيذ القوانين. وشملت تلك البلدان الجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وفنزويلا، حيث أمر الرئيس هوغو تشافيز قوات الحرس الوطني بالنزول إلى الشوارع للقضاء على الجريمة العنيفة المتفشية على نطاق واسع.

ظلت ممارسات تنفيذ القوانين في البرازيل تتسم بالتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد وحفظ الأمن بالأساليب العسكرية.

في مواجهة ارتفاع معدلات الجريمة العنيفة، ظلت ممارسات تنفيذ القوانين في البرازيل تتسم بالتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد وعمليات حفظ الأمن بالأساليب العسكرية. وفي الوقت الذي حققت فيه مشاريع معينة خاصة بالأمن العام نجاحاً محدوداً في تخفيض مستويات العنف، فقد تقوَّضت الإصلاحات الخاصة بالأمن العام من جانب الحكومة الاتحادية بسبب التخفيضات الحادة في الموازنة وانعدام الإرادة السياسية. وظلت المجتمعات التي تعاني من الإقصاء الاجتماعي عالقة بين العصابات الإجرامية العنيفة وقوات حفظ الأمن بطريقة مسيئة، غالباً ما نتج

نظرة عامة على مناطق العالم
الأمريكيتان

عنها معاملة السكان وكأنهم مجرمون مشتبه بهم. وفي ريو دي جانيرو، استمرت قوة المليشيات بالنمو. وشدَّدت هذه العصابات، المؤلفة من أفراد سابقين في قوات تنفيذ القوانين، قبضتها على العديد من المجتمعات الأشد فقراً في ريو دي جانيرو، وذلك باستخدام العنف والابتزاز، وإدامة هذه القبضة من خلال الأنشطة المالية غير المشروعة، وخلق قواعد للسلطة السياسية. وقد أكَّد الاعتداء على القاضية أسيولي على ثقة هذه العصابات الإجرامية بنفسها، وعلى المدى الذي تستطيع أن تصل إليه.

وفي الجمهورية الدومينيكية، ارتكبت قوات الشرطة التي تنفذ «السياسة المتشددة» في مكافحة الجريمة، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ومنها عمليات الاعتقال التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وعمليات القتل غير المشروع والاختفاء. وبرزت أدلة على أن الشرطة، في عدد من الحالات، اعتمدت سياسة إطلاق النار بهدف القتل، بدلاً من محاولة إلقاء القبض على المشتبه بهم، الذين كان العديد منهم عزَّلاً من السلاح.

النزاع المسلح

ظل النزاع المسلح الداخلي الذي دام طويلاً في كولومبيا يسبب بؤساً لا يوصف للمجتمعات المدنية في شتى أنحاء البلاد. وكانت عواقب القتال على أوضاع حقوق الإنسان قاسية بشكل خاص على السكان الأصليين الريفيين والمنحدرين من أصول أفريقية ومجتمعات المزارعين الفلاحين، الذين أُرغم الآلاف منهم على الفرار من منازلهم. وكانت جماعات حرب العصابات، بالإضافة إلى القوات شبه العسكرية وقوات الأمن التي تتواطأ معها أحياناً، مسؤولة جميعاً عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ظل النزاع المسلح الداخلي الذي دام طويلاً في كولومبيا يسبب بؤساً لا يوصف للمجتمعات المدنية في شتى أنحاء البلاد.

لقد شكَّلت بعض التدابير التشريعية للإدارة، من قبيل قانون الضحايا واسترداد الأرض، خطوات أولى مهمة في الجهود الرامية إلى الاعتراف بالحق في إنصاف بعض الضحايا وإعادة جزء من ملايين الهكتارات من الأراضي التي سُلبت في مجرى النزاع. بيد أن القانون استثنى العديد من الضحايا وموجة من التهديدات وعمليات القتل التي استهدفت المدافعين عن حقوق الإنسان، ولاسيما أولئك الذين يعملون من أجل استرداد الأرض، مما أثار شكوكاً في قدرة الحكومة على الإيفاء بوعودها بإعادة الأرض إلى أصحابها الشرعيين.

إن الجهود التي بذلتها الإدارة الكولمبية من أجل توسيع نطاق الولاية القضائية العسكرية، التي يمكن أن تسمح لأفراد قوات الأمن بالتهرب من وجه العدالة على انتهاكات حقوق الإنسان، تلقي ظلالاً من الشك على التزام الإدارة بحقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. كما انتقد الرئيس خوان مانويل سانتوس ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة إدانة عدد من كبار ضباط الجيش بسبب ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان.

الأمن ومكافحة الإرهاب

في نهاية عام 2011، أي بعد مرور قرابة سنتين على الموعد النهائي الذي أعلنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما لإغلاق مركز الاعتقال في غوانتنامو الذي لم يتحقق الإيفاء به، لا يزال 150 رجلاً معتقلين هناك.

لقد خابت الآمال في أن تمضي الإدارة الأمريكية قُدماً في قرارها الذي أعلنته في عام 2009، والقاضي بتقديم خمسة من المعتقلين المتهمين بالضلوع في هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 إلى المحاكمة أمام محاكم فدرالية عادية، عندما أعلن وزير العدل في أبريل/نيسان أن المعتقلين الخمسة سيحاكَمون أمام اللجان العسكرية. وأوضحت الإدارة الأمريكية عزمها على طلب إصدار حكم الإعدام عليهم. وفي قضية أخرى خاصة باللجان العسكرية، اقتربت عقوبة الإعدام خطوة في سبتمبر/أيلول، عندما وُجهت التهم إلى المواطن السعودي عبدالرحيم الناشري لمحاكمته عليها كتُّهم يعاقَب عليها بالإعدام. واستمر الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في ظل الإدارة السابقة كجزء من برنامج الاعتقال السري التابع لوكالة المخابرات المركزية. وفي يونيو/حزيران أعلن وزير العدل أنه باستثناء حالتي وفاة في الحجز، لم يُسمح بإجراء تحقيقات إضافية في حالات الاعتقال، وذلك بالرغم من أن التعذيب والاختفاء القسري كانا جزءاً لا يتجزأ من البرنامج السري، وأن من بين الضحايا معتقلين يواجهون حالياً محاكمات جائرة أمام اللجان العسكرية، ويمكن أن يتم إعدامهم في حالة إدانتهم.

بعد مرور قرابة سنتين على الموعد النهائي الذي أعلنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما لإغلاق مركز الاعتقال في غوانتنامو، لا يزال 150 رجلاً معتقلين هناك.

السكان الأصليون

ظلت انتهاكات الحقوق الإنسانية للسكان الأصليين تشكل باعث قلق عميق على الرغم من إحراز بعض التقدم الإيجابي في المنطقة.

وفي العديد من الحالات، حُرم السكان الأصليون من حقهم في التشاور الحقيقي معهم، ومن إعطاء موافقتهم الحرة والمسبقة والمتبصرة على مشاريع التنمية الواسعة النطاق، ومنها مشاريع الصناعة الاستخراجية، التي تؤثر على حياتهم. وقد أقرت بيرو في عام 2011 قانوناً يعتبر علامة فارقة، ينص على إلزامية إجراء مشاورات مع السكان الأصليين قبل أن تمضي مشاريع التنمية قُدماً على أراضي أجدادهم. بيد أن ذلك ظل يشكِّل الاستثناء وليس القاعدة. وعلى الرغم من أن جميع دول المنطقة اعتمدت إعلان الأمم المتحدة لعام 2007 بشأن حقوق السكان الأصليين، فإن الحقوق التي ينص عليها الإعلان ظلت بعيدة عن نيل الاحترام.

إن عدم احترام حقوق السكان الأصليين لم يُحدث آثاراً سلبية على وسائل العيش فحسب، وإنما أدى كذلك إلى تعرض المجتمعات للتهديد أو المضايقة أو الإجلاء القسري أو النزوح أو الاعتداء أو القتل بسبب ازدياد حدة دوافع استغلال الموارد في الأراضي التي يعيشون فوقها. ففي البرازيل وكولومبيا وغواتيمالا والمكسيك، أُرغم السكان الأصليون على إخلاء أراضيهم، وغالباً ما تم ذلك باستخدام العنف. ووردت أنباء عن استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين من أجل حقوق السكان الأصليين والمناهضين لمشاريع التنمية في بيرو وبوليفيا. وكانت التهم الملفقة الموجهة لزعماء السكان الأصليين من بواعث القلق في إكوادور والمكسيك.

وظهرت علامات أخرى على أن الحكومات لم تأخذ حقوق السكان الأصليين على محمل الجد، أو لم تُبد الإرادة السياسية لدحر عقود من التمييز المستحكم.

وفي أبريل/نيسان حثت مفوضية الدول الأمريكية لحقوق الإنسان البرازيل على تعليق العمل في إنشاء سد «بيلو مونتي» إلى حين إجراء عملية تشاور كاملة وفعالة مع مجتمعات السكان الأصليين – بما في ذلك من خلال الاطلاع

نظرة عامة على مناطق العالم
الأمريكيتان

على تقييم الآثار الاجتماعية والبيئية للمشروع باللغات الملائمة – وإلى حين اتخاذ تدابير لحماية حياة المجتمعات التي تعيش في عزلة طوعية. وحاججت البرازيل بشراسة ضد هذه التدابير الاحترازية، ولكن تم إضعاف حججها من قبل المفوضية في النهاية.

في بوليفيا، وبعد مرور عدة أسابيع على الاحتجاجات التي أُصيب فيها عشرات الأشخاص بجروح، عندما استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع والهراوات لتفكيك مخيم مؤقت، قرر رئيس البلاد إلغاء قرار إنشاء طريق عبر أراضي إسيبورو – سيكيوري والمتنزه القومي. وقال السكان الأصليون إن تخطيط الطريق يشكل انتهاكاً للضمانات الدستورية بشأن التشاور المسبق معهم ولقوانين المحافظة على البيئة.

في أغسطس/آب، توصل مدقق فيدرالي كندي إلى نتيجة مفادها أن 39 بالمئة من أنظمة المياه في مجتمعات «الشعوب الأولى» تعاني من مثالب رئيسية، حيث تشكل 73 بالمئة من أنظمة مياه الشرب و 65 بالمئة من أنظمة المياه العادمة مخاطر متوسطة أو مرتفعة المستوى على الصحة.

حقوق النساء والفتيات

عجزت دول المنطقة عن وضع حماية النساء والفتيات من الاغتصاب والتهديد والقتل في صدارة جداول أعمالها السياسية. وظل تنفيذ القوانين المتعلقة بمكافحة العنف على أساس النوع الاجتماعي يشكل باعث قلق بالغ. وأثار انعدام الموارد اللازمة للتحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها تساؤلات حول الاستعداد الرسمي للتصدي لهذه القضية. كما أن الفشل في تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى ساحة العدالة أدى إلى ترسيخ الإفلات من العقاب على ارتكاب العنف بسبب النوع الاجتماعي في العديد من البلدان، وساعد على خلق مناخ يسمح بممارسة العنف ضد النساء والفتيات.

في البرازيل وكولومبيا وغواتيمالا والمكسيك، أُرغم السكان الأصليون على إخلاء أراضيهم، وغالباً ما تم ذلك باستخدام العنف.

وظلت انتهاكات الحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات متفشية وتنطوي على عواقب مروِّعة على حياتهن وصحتهن. واستمرت كل من السلفادور وشيلي ونيكاراغوا في حظر الإجهاض في جميع الظروف، بما في ذلك بالنسبة للنساء والفتيات اللائي يحملن نتيجة لاغتصابهن، أو اللائي يعانين من مضاعفات تهدد حياتهن أثناء الحمل. كما أن كل من تحاول الإجهاض أو توفره لغيرها تصبح عرضة لخطر السجن لفترة طويلة.

وفي بلدان أخرى سُمح بالحصول على خدمات الإجهاض الآمن بموجب القانون، ولكنه ظل ممنوعاً في الممارسة العملية بسبب الإجراءات القضائية الطويلة التي تجعل من الحصول على الإجهاض الآمن أمراً شبه مستحيل، ولاسيما بالنسبة لأولئك اللاتي ليس بمقدورهن دفع تكاليف الإجهاض في المرافق الخاصة. وظل الحصول على وسائل منع الحمل والمعلومات المتعلقة بالقضايا الجنسية والإنجابية يشكل باعثاً للقلق، وخاصة بالنسبة للنساء والفتيات الأشد تهميشاً في المنطقة.

المهاجرون: ضحايا مرئيون، حقوق غير مرئية

حُرم مئات الآلاف من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين في عدد من البلدان من الحماية بموجب القانون.

ففي المكسيك، تم اكتشاف مئات الجثث في مقابر سرية، وحُددت هوية بعض أصحابها بأنهم مهاجرون مختطفون. ونظَّمت عائلات المهاجرين المختفين من بلدان أمريكا الوسطى مسيرات على مستوى البلاد بأسرها للضغط على الحكومة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد أماكن أبنائها وتسليط الضوء على مصائر العديد من المهاجرين. وقد تعرض المهاجرون من بلدان أمريكا الوسطى، المسافرون عبر المكسيك، لعمليات الاختطاف والتعذيب والاغتصاب والقتل بالمئات على أيدي العصابات الإجرامية، وغالباً ما تم ذلك بتواطؤ من جانب موظفين عموميين. وفي حالة المهاجرين غير الشرعيين، كان الخوف من الانتقام أو الترحيل يعني أنهم نادراً ما كانوا قادرين على الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة التي تعرضوا لها.

وتعرض المدافعون عن حقوق المهاجرين لاعتداءات غير مسبوقة في المكسيك، وخاصة أولئك الذين يعملون في شبكة الملاجئ التي توفر المساعدات الإنسانية للمهاجرين.

نظَّمت عائلات المهاجرين المختفين مسيرات في البلاد بأسرها للضغط من أجل تحديد أماكن أبنائها.

وفي الولايات المتحدة عانى المهاجرون الشرعيون وغير الشرعيين على حدودها الجنوبية الغربية مع المكسيك من التمييز عند محاولتهم نشدان العدالة والحماية، وواجهوا العوائق أمام الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وقد شملت تلك العوائق السياسات التي ترمي إلى انتقاء المهاجرين لإخضاعهم للتدقيق الإضافي، والتهديد بإبلاغ سلطات الهجرة عنهم. وأرغمت المقترحات المتعلقة بسن قوانين جديدة مناهضة للهجرة بعض الطلبة على التسرب من المدارس خوفاً من القبض على والديهم. وقُدمت طعون قانونية في القوانين المناهضة للهجرة في ولايات جورجيا وإنديانا وساوث كارولينا ويوتاه في المحاكم الفدرالية.

وفي الجمهورية الدومينيكية، وقع مهاجرون هايتيون شرعيون وغير شرعيين ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، ومنها عمليات الترحيل الجماعي والعنيف وغير القانوني، وظل الدومينيكيون من أصل هايتي محرومين من حقهم في الحصول على الجنسية الدومينيكية. ووردت أنباء عن تعرض المهاجرين للضرب وفصل الأطفال عن والديهم خلال عمليات الترحيل. وفشلت عدة دول، ومن بينها جزر البهاما، في الاستجابة لدعوات الأمم المتحدة إلى وقف عمليات الترحيل إلى هايتي لأسباب إنسانية، آخذين بعين الاعتبار الأزمة التي نشبت في هايتي نتيجة للزلزال الذي ضربها ووباء الكوليرا الذي تفشى فيها في عام 2010.

عقوبة الإعدام

أُعدم 34 سجيناً في الولايات المتحدة خلال العام، وجميعهم بطريقة الحقنة المميتة. وبذلك وصل مجموع عمليات الإعدام التي نُفذت منذ أن ألغت المحكمة العليا قرار وقف تنفيذ عقوبة الإعدام في عام 1976 إلى 1,277 حالة. ولكن في إشارة أكثر إيجابية، أصبحت ولاية إلينوي في مارس/آذار الولاية السادسة عشرة التي تلغي عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أعلن حاكم ولاية أوريغون وقف تنفيذ عمليات الإعدام في الولاية، ودعا إلى إعادة النظر بعقوبة الإعدام.

نظرة عامة على مناطق العالم

الأمريكيتان

وكان تروي ديفيز أحد الأشخاص الذين أُعدموا في عام 2011. وقد أُعدم في ولاية جورجيا في سبتمبر/أيلول على الرغم من وجود شكوك جدية في صدقية إدانته. وظلت شقيقته مارتينا كوريا، وهي مناضلة عنيدة وشجاعة ضد عقوبة الإعدام، حتى لحظة وفاتها في ديسمبر/كانون الأول 2011، ملهمة للعديد من الأشخاص الذين يجهرون بالدفاع عن الكرامة الإنسانية والعدالة في سائر بلدان المنطقة وخارجها: «إن عقوبة الإعدام أمر بغيض، وحرمان من الكرامة الإنسانية. وهي لا تقوم على أساس اللون والعرق فحسب، وإنما على القدرة على محاربة النظام. إنني أحاول أن أمثّل صوت مَن لا صوت له. ولا أظن أنني شخصية خاصة، بل أعتقد أن مجتمعي لا يعني الناس الذين يعيشون في شارعي فحسب – وإنما يعني مجتمعي العالمي. فعندما يُقتل شخص ما في الصين أو أوغندا أو جورجيا أو تكساس، فإن جزءاً منا يُقتل».

رجال شرطة يسيئون معاملة ناشط سياسي أثناء احتجاج في باكو، بأذربيجان، 12 مارس/آذار 2011. حيث ترتب على حظر المظاهرات تجريم الاحتجاجات في مارس/آذار وأبريل/نيسان، وأدى إلى سجن العديد ممن قاموا بتنظيمها أو المشاركة فيها.

© Amnesty International

أوروبا ووسط آسيا

نظرة عامة على مناطق العالم
أوروبا ووسط آسيا

«أنا سعيد جداً لأنه قد أفرج عني. وأنا في غاية الامتنان لمنظمة العفو الدولية، التي نظمت الحملات من أجلي منذ البداية. وبرأيي، فقد أنقذتموني. فشكراً لجميع من بعثوا برسائلهم عبر 'تويتر'.»

الصحفي وسجين الرأي إيتولاّ فضلاييف من العاصمة الأذربيجانية، باكو.

ذات صباح ربيعي في قرية صغيرة في صربيا، وصلت أكبر عملية مطاردة لرجل في أوروبا إلى نهايتها. فالجنرال راتكو ملاديتش، المطلوب، بين جملة تهم، بتهمة قتل 8,000 رجل وصبي في سيربرينتسا، سيواجه أخيراً العدالة. وعقب شهرين، اعتقل كذلك الكرواتي من أصول صربية غوران هادجيتش، آخر المشتبه بهم المطلوبين «للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة»، ونُقل من ثم إلى لاهاي.

وكانت هاتان نقلتين نوعيتين لضحايا الجرائم المروعة لحروب تسعينيات القرن الماضي في يوغوسلافيا. فالقبض على الرجلين، الذي تأخر كثيراً، بعث الأمل في نفوس الناجين بأنهم سيحصلون، بعد طول انتظار، على الحقيقة والعدالة والإنصاف. بيد أن عديدين أكثر مما يجب، في مختلف أرجاء الإقليم، ما برحوا ينتظرون أن تسنح الفرصة لهم كي ينتصفوا لما لحق بهم من ظلم، وأن لا يطول ذلك.

حرية التعبير

في تناقض صارخ مع التطلعات والتغيير اللذين اجتاحا مختلف أرجاء العالم العربي، عززت الأنظمة الأوتوقراطية في عدد من الدول التي خلفت الاتحاد السوفييتي من قبضتها على السلطة. فقامت بسحق الاحتجاجات، وبالقبض على قادة المعارضة، وبإسكات الأصوات المعارضة. وبالنسبة لعديدين، فلا بد أن الآمال التي رافقت انهيار الاتحاد السوفييتي قبل 20 سنة قد غدت ذكرى قصيّة وعصيّة.

ففي بيلاروس، فُرض حظر على الاحتجاجات التي أعقبت تزوير الانتخابات المزعوم في السنة السابقة أو تم تفريقها، ولم يخلُ الأمر من اعتقال مئات المحتجين وفرض غرامات عليهم، بينما فرضت قيود أكثر شدة على حرية التجمع. ولم تسلم المنظمات غير الحكومية ذات المواقف الانتقادية كذلك من الاستهداف. وفي أذربيجان، نُزعت كل شرعية عن المظاهرات المناهضة للحكومة من الناحية الفعلية، وأفضت محاولات قام بها عدد من منتقدي الحكومة إلى موجة جديدة من القمع والترهيب. بينما فرض حظر غير معقول على المظاهرات التي جرى التخطيط لها لشهري مارس/آذار وأبريل/ نيسان للاحتجاج على الفساد والدعوة إلى مزيد من

الحريات المدنية والسياسية، وفرّقت من ثم رغم طبيعتها السلمية. وكما هو الحال في بيلاروس، شعرت المنظمات غير الحكومية ذات المواقف الانتقادية، ومعها المراسلون الصحفيين، بقسوة الرد الرسمي، فأغلقت خمس منظمات لحقوق الإنسان، بينما تعرض عدة صحفيين ممن نقلوا أخبار حوادث الترهيب والمضايقة في أعقاب الاحتجاجات مباشرة للملاحقة هم أنفسهم.

وفي آسيا الوسطى، واصلت تركمانستان وأوزبكستان فرض قيود مشددة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. بينما مُنعت الأحزاب السياسية ذات التوجهات المعارضة حقاً من التسجيل، ونادراً ما تمكن الناشطون الاجتماعيون من العمل في الهواء الطلق. أما الصحفيون من منتقدي السلطات والمدافعون عن حقوق الإنسان فتعرضوا للمراقبة بصورة روتينية وظلوا على الدوام عرضة لمواجهة الضرب والاعتقال والمحاكمات الجائرة. وتزايدت في طاجيكستان وكازاخستان وقرغيزستان المحاكمات الجائرة وحالات المضايقة لمنتقدي الحكومة ولمن يكشفون النقاب عن الانتهاكات التي يرتكبها الموظفون العموميون.

أما الصورة في روسيا فكانت مختلطة. وكما هو الحال في باقي دول الإقليم، تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان ومن يعملون بشأنها من الصحفيين للمضايقة والترهيب والضرب لكشفهم النقاب عن الانتهاكات. وكثيراً ما حُظرت المظاهرات المناهضة للحكومة وأخضع منظِّموها والمشاركون فيها لفترات قصيرة من الاعتقال، أو لغرامات. وكالمعتاد في مختلف دول الإقليم، ظلت معظم وسائل الإعلام والمنافذ الإعلامية الرئيسية تخضع لتأثيرات قوية من جانب السلطات الوطنية والمحلية. وعلى الرغم من هذا، استمر تنامي الأنشطة المدنية، حيث استقطبت مجموعة متنوعة من القضايا دعم الجمهور على نطاق واسع – بما في ذلك قضايا البيئة ومكافحة الانتهاكات التي يرتكبها الموظفون العموميون. وظلت الإنترنت خارج سيطرة السلطات نسبياً، وتنامت أهميتها كمصدر منافس للمعلومات ومنبر لتبادل الآراء.

في أذربيجان، نُزعت كل شرعية عن المظاهرات المناهضة للحكومة من الناحية الفعلية، وأفضت محاولات قام بها عدد من منتقدي الحكومة إلى موجة جديدة من القمع والترهيب.

على هذه الخلفية، شهدت روسيا، في ديسمبر/كانون الأول، أكثر المظاهرات زخماً منذ انهيار الاتحاد السوفييتي على خلفية مزاعم واسعة النطاق، وحالات عديدة تم تسجيلها، بتزوير الانتخابات البرلمانية التي أعادت حزب «روسيا الموحدة» الذي يتزعمه رئيس الوزراء، بوتين، إلى الحكم، رغم خسارته حصة لا يستهان بها من الأصوات. وجرى تفريق المظاهرات العفوية التي انطلقت ابتداء، عقب الانتخابات عبر مختلف المناطق الروسية، بصورة روتينية، حيث صدرت على المئات أحكام بالسجن أو اعتقلوا لفترات قصيرة أو فرضت عليهم غرامات. بيد أن المظاهرات التي نُظمت في موسكو في الأسابيع التي تلت كانت عظيمة الزخم ومن غير الممكن حظرها، فمرت بسلام.

وفي تركيا، ظل الصحفيون من منتقدي الحكومة، والناشطون السياسيون الأكراد وسواهم، عرضة للمقاضاة الجائرة لدى حديثهم عن أوضاع الأكراد في تركيا، أو انتقادهم القوات المسلحة. واستمرت التهديدات بالعنف للمتحدثين الجسورين البارزين، بينما بدأ في نوفمبر/تشرين الثاني سريان مفعول أنظمة جديدة تبعث على المزيد من القلق بما تفرضه من قيود تعسفية على المواقع الإلكترونية.

نظرة عامة على مناطق العالم
أوروبا ووسط آسيا

المهاجرون والنازحون

على خلفية العصف السياسي الذي يجتاح شمال أفريقيا والشرق الأوسط، حاول آلاف النازحين والمهاجرين ركوب أخطار البحر في مسعى منهم للعبور إلى أوروبا بحثاً عن السلامة وعن مستقبل آمن، وغالباً في مراكب مكتظة غير قادرة على تحمل أنواء البحار. وطبقاً لتقديرات متحفظة، غرق ما لا يقل عن 1,500 شخص، بينهم نساء حوامل وأطفال، في عرض المتوسط أثناء الرحلة. وعوضاً عن أن تُتخذ تدابير للحيلولة دون مثل هذا الموت في أعالي البحار، بما في ذلك عن طريق زيادة عمليات البحث والإنقاذ، تركز رد الاتحاد الأوروبي على تعزيز قدرات جهازها المكلف بمراقبة حدود كل دولة من دوله مع الدول الأخرى، والمسمى «فرونتيكس»، لمنع وصول هؤلاء إلى أوروبا عبر المتوسط. ووردت تقارير بأن حلف شمال الأطلسي (الناتو) لم يكترث لإنقاذ أشخاص كانوا يواجهون أنواء البحر، رغم حقيقة أن الذريعة الرئيسية التي لجأ إليها الحلف لتبرير تدخله العسكري في ليبيا كان الحيلولة دون وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

أما من كتبت لهم النجاة وعبروا، فغالباً ما وجدوا أمامهم أوروبا لا تبادلهم الود. وعوضاً عن التجاوب الإنساني مع هذه الأزمة الإنسانية، ظل الرد التقليدي واستجابة الدول الأوروبية يقومان على مقاربة همّها الحراسة الأمنية للحدود والسيطرة على عمليات تدفق المهاجرين.

فآلاف الأشخاص الذين نجحوا في الوصول إلى جزيرة «لامبيدوسا» الإيطالية واجهوا ظروف استقبال مريرة نتيجة تقاعس السلطات الإيطالية عن التجاوب بالقدْر الكافي مع الأعداد المتنامية من القادمين من الشواطئ المقابلة.

وتُرك القادمون الجدد إلى الجزيرة عالقين لينام العديد منهم في أوضاع شديدة القسوة ودون ما يلبي حاجاتهم من المنافع الصحية ومرافق الاغتسال. وليكتشفوا أن الوصول إلى الشواطئ الأوروبية لا يعني الوصول إلى دار الأمان: ففي أبريل/ نيسان، وعقب اتفاق بين الحكومة الإيطالية والسلطات التونسية، باشرت إيطاليا ببرنامج لعمليات طرد جماعية ومتعجلة للتونسيين وبإعادتهم إلى تونس.

ورفض العديد من الدول الأوروبية، بما في ذلك فرنسا والمملكة المتحدة، إعادة توطين أي لاجئين نزحوا جراء النزاع المسلح في ليبيا، رغم أنها كانت طرفاً في النزاع تحت جناح حلف الأطلسي.

وعبْر الإقليم بمجمله، واصلت الدول انتهاك حقوق الإنسان من خلال العمليات الاعتراضية لمواطني الدول الأجنبية، بمن فيهم المؤهلون للحصول على الحماية الدولية، واعتقال هؤلاء وطردهم. فتفشى الاعتقال، كأداة للردع، على نطاق واسع، عوضاً عن أي يكون آخر الخيارات المشروعة.

تفشى الاعتقال، كأداة للردع، على نطاق واسع، عوضاً عن أي يكون آخر الخيارات المشروعة.

وكثيراً ما خذلت أنظمة اللجوء من ينشدون الحماية، بما في ذلك كنتيجة لاعتماد إجراءات متعجلة لاتخاذ القرار بشأن حالات طلب اللجوء في فنلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة، التي لم توفر ضمانات كافية ضد مخاطر إعادة الأفراد إلى أماكن يمكن أن يواجهوا فيها انتهاكات لحقوقهم الإنسانية. فأعيد أشخاص من تركيا وأوكرانيا، مثلاً، دون فتح أي باب أمامهم كي يستفيدوا من أنظمة اللجوء في البلدين.

وعقب قرار صدر، في يناير/كانون الثاني، عن «الغرفة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان» في قضية م. س. س. ضد بلجيكا واليونان، وشكّل منعطفاً في هذا السياق، علّقت الدول الأوروبية إعادة طالبي اللجوء إلى اليونان بموجب «نظام دبلن 2»، نظراً لعدم وجود نظام فعال للجوء فيها. بيد أن بعض الدول واصلت إعادة أشخاص إلى بلدان مثل العراق وإريتريا، خلافاً لما أشارت به «المفوضية العليا لشؤون اللاجئين» التابعة للأمم المتحدة، وإعادة «الروما» قسراً إلى كوسوفو، رغم وجود خطر حقيقي بأن يتعرضوا للاضطهاد والتمييز هناك.

وفي مختلف أرجاء الإقليم، ظل آلاف الأشخاص يعانون من التشرد جراء نزوحهم بسبب النزاعات التي رافقت انهيار يوغوسلافيا السابقة والاتحاد السوفييتي، دون أن تكون أمامهم، في أغلب الأحيان، فرصة للعودة بسبب وضعهم القانوني – أو اللاقانوني – ونتيجة للتمييز الذي يرافق فرص التمتع بالحقوق، بما فيها الحق في الأمن على الممتلكات.

وأثناء المفاوضات التي نُظمت بشأن تشريع الاتحاد الأوروبي للّجوء، لم تُلق الدول الأعضاء في الاتحاد بالاً لأوجه الخلل في أنظمتها الخاصة باللجوء وفي ترتيباتها المتعلقة بترحيل طالبي اللجوء وإعادتهم إلى أول بلد أوروبي دخلوه.

التمييز

على الرغم من أن التمييز ظل يلحق الأذى بحياة ملايين الأشخاص في شتى أرجاء الإقليم، تقاعست الحكومات عن إعطاء أية أولوية لسياسات مكافحته، متذرعة بحاجات أخرى أكثر إلحاحاً. فلجأت إلى الحديث عن العوامل الاقتصادية، رغم وجود العديد من المؤشرات على أن من جرى تهميشهم يواجهون تهديداً متزايداً من تجذر أوجه الحيف التي عانوا منها بصورة أكبر. أو سعت ببساطة إلى الإشاحة بوجهها عن التزاماتها، كما فعلت الحكومة الهولندية، عندما أعلنت على الملأ في يوليو/تموز أن المسؤولية الرئيسية في التحرر من التمييز تقع على عاتق المواطنين أنفسهم.

وعوضاً عن مواجهة النظرات النمطية وأوجه التحامل التي تؤجج التعصب والكراهية، عمدت بعض الحكومات والمسؤولين العموميين فعلياً إلى تعزيزها. فحذرت هيئة المساواة في رومانيا رئيس البلاد مرتين من أخطار التصريحات المعادية «للروما» التي تبث على شاشات التلفزيون.

واستمرت على المستويين الوطني والأوروبي العام الثغرات التي تشل التشريعات المناهضة للتمييز. وفي بعض الحالات، ضاعت فرص سانحة لتصحيحها نتيجة تردد السلطات العامة أو الائتلافات الحكومية الناجم عن خشيتها من إمكان أن يثير تعزيز الحماية لمن يواجهون التمييز معارضة سياسية لها. فواجه شمول الهوية الجنسية بالحظر المفروض على أسباب التمييز في مشروع قانون جديد ضد التمييز في مولدوفا سيلاً من الانتقادات، وبما أدى إلى مأزق سياسي حال دون إقراره. وفي أسبانيا، لم يلق مشروع قانون ضد التمييز الدعم الكافي لإقراره قبل الانتخابات البرلمانية في نوفمبر/تشرين الثاني. وعلى المستوى الأوروبي، واصل «مجلس الاتحاد الأوروبي» نقاشاته بشأن مقترح لتشريع جديد على نطاق الاتحاد الأوروبي لمكافحة التمييز، اقُترح في 2008، بينما أولى المشاركون اهتماماً أكبر لكيفية إفراغ المقترحات من مضمونها أو إبقائها على الرف. وفضلاً عن ذلك،

عوضاً عن مواجهة النظرات النمطية وأوجه التحامل التي تؤجج التعصب والكراهية، عمدت بعض الحكومات والمسؤولين العموميين فعلياً إلى تعزيزها.

نظرة عامة على مناطق العالم
أوروبا ووسط آسيا

لم تضع المفوضية الأوروبية التشريعات الموجودة حالياً، كما هو الحال بالنسبة «للتعليمات المتعلقة بالعرق» أو «ميثاق الحقوق الأساسية»، موضع التنفيذ، رغم استمرار الخروقات من جانب الدول الأعضاء.

وتعرضت اتفاقيات مناهضة التمييز الوطنية والإقليمية أحياناً للانتقاد العلني وللتشكيك في شرعيتها. ولعبت المحكمة الأوروبية دوراً مهماً في تطبيق الحظر المفروض على التمييز المكرس في «الاتفاقية الأوروبية»، وفي تعزيز الحظر المفروض على التمييز على أسس بعينها، من قبيل الهوية الجنسية والميول الجنسية. بيد أن أحكاماً سابقة صادرة عن المحكمة، كتلك التي قضت بأن فصل أطفال الروما عن الآخرين في المدارس فعل تمييزي، لم تنفذ في عدة دول، كما هو الحال في جمهورية التشيك وكرواتيا.

وظلت اتفاقيات إقليمية مهمة لحقوق الإنسان كان من شأن التصديق عليها أن يعزز الحماية، دون تصديق. وعلى سبيل المثال، لم توقِّع أي دولة جديدة على «البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المتعلق بحظر التمييز» أو تصدق عليه. وفي سانحة أكثر إيجابية، تبنى مجلس أوروبا في مايو/أيار اتفاقية جديدة هي «الاتفاقية الخاصة بمنع ومكافحة العنف ضد المرأة وجميع أشكال العنف الأسري»، التي وقعت عليها عقب ذلك 18 دولة من دول الإقليم.

وبينما تقاعست بعض الحكومات عن تعزيز الآليات الوطنية أو الأوروبية للتصدي للتمييز، أبدت حماساً ملفتاً للنظر حيال أساليب التمييز الموجودة أو سعت إلى الترويج لأساليب جديدة. وظلت التشريعات والسياسات والممارسات التي تميِّز ضد «الروما» في سعيهم إلى التمتع بحقهم في السكن تحتل متن العديد من الدساتير، بينما استمر إخلاء تجمعات «الروما» قسراً من مساكنهم في عدة بلدان في طول القارة الأوروبية وعرضها، بما في ذلك في فرنسا وإيطاليا وصربيا. وأقرت في روسيا وليتوانيا مقترحات تشريعية تميِّز ضد الأفراد على أساس هوية نوعهم الاجتماعي أو ميولهم الجنسية.

في العديد من البلدان في أنحاء شتى من الإقليم، احتدم النقاش حول فرض حظر عام على ارتداء النقاب.

إن غياب الحماية القانونية الشاملة والافتقار إلى الدفاع المثابر عن الحقوق من جانب من هم في سدة السلطة قد أديا إلى عواقب سلبية على حياة الأفراد. وما برح العداء والتمييز الموجهان ضد الأقليات الإثنية والدينية، وكذلك ضد الأشخاص بناء على هوية نوعهم الاجتماعي أو ميولهم الجنسية، واللذان تؤججهما في معظم الأحيان أحزاب اليمين المتطرف الشعبوية، يشكلان مبعث قلق في مختلف أرجاء الإقليم. فلم يسلم ذوو الميول الجنسية المثلية أو الثنائية أو المتحولون إلى الجنس الآخر، و«الروما»، والمهاجرون والمسلمون، بين جملة فئات، من الاستهداف بالهجمات بدافع الكراهية. واستمر التخاذل عن التصدي لجرائم الكراهية على نحو كاف بسبب الثغرات في التشريع، أو رداءة أنظمة الإبلاغ، وعدم كفاية التحقيقات، أو بسبب مثالب في أنظمة القضاء الجنائي وانعدام الثقة بالشرطة. وقد أفضت مشاعر التحامل والنظرات النمطية أيضاً إلى اختلالات في سلوك الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون بدوافع عنصرية.

ففي العديد من البلدان في أنحاء شتى من الإقليم، احتدم النقاش حول فرض حظر عام على ارتداء النقاب. وسارعت كل من بلجيكا وفرنسا إلى وضع تشريعاتها الوطنية الخاصة بها في هذا الشأن موضع التنفيذ. وأدت المحاججات التي رافقت

ذلك، والقائمة في معظمها على الفرضيات وليس على البيانات العلمية الموثوقة، إلى المزيد من العزل الاجتماعي للمسلمين. فراح مسؤولون يملكون ناصية الشأن العام يطلقون الآراء النمطية عن الرموز التي يُرى أنها إسلامية، كغطاء الرأس، بدلاً من الوقوف في وجهها. وظلت أشكال بعينها من الرموز الدينية والثقافية والملابس تفضي إلى التمييز ضد المسلمين، ولا سيما النساء المسلمات، سواء فيما يتعلق بفرص العمل أو بالتعليم.

مكافحة الإرهاب والأمن

واصلت الحكومات الأوروبية بناء سد فيما بينها في وجه الجهود المنسقة لضمان المساءلة عن تواطئها المزعوم في برامج وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي آي أيه) للترحيل والاعتقال السري. وكشفت بعض الحكومات عن معلومات جديدة تتعلق بتورطها في هذه العمليات، أو اتُّهمت مجدداً بمثل هذا التواطؤ لدى اكتشاف أدلة جديدة على ذلك من قبل المنظمات غير الحكومية أو وسائل الإعلام. وأنهت حكومات أخرى تحقيقات هزيلة لم تلبِّ حتى الحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان، أو اكتفت بأن أوسعت هذه التحقيقات مديحاً لا معنى له، أو أنكرت ببساطة كل تورط لها، رغم تعاظم الأدلة على ذلك. وفي مارس/آذار، أقر البرلمان الأوروبي متابعةً لتقريره لسنة 2007 بشأن التورط الأوروبي في عمليات السي آي أيه هذه، بغرض ضمان التقيد بقراراته السابقة المتعلقة بالالتزام بالتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية.

فأنهت ليتوانيا فجأة في يناير/كانون الثاني تحقيقها بشأن مرفقين سريين للاعتقال أقيما على الأراضي الليتوانية من قبل السي آي أيه، متذرعة بصعوبات فنية وبأسرار الدولة. وفي أكتوبر/تشرين الأول، رفضت الحكومة إعادة فتح التحقيق، رغم ظهور أدلة جديدة قدمتها المنظمات غير الحكومية إلى السلطات في سبتمبر/أيلول، ولا تعوزها المصداقية، بشأن رحلة جوية محتملة انطلقت من المغرب إلى ليتوانيا. وواجه البروتوكول الخاص «بالتحقيق بشأن المعتقلين»، الذي أصدرته حكومة المملكة المتحدة في يونيو/حزيران بمعارضة قوية من جانب خبراء معترف بهم دولياً لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية ومعتقلين سابقين وممثليهم بسبب ما أثاره من بواعث قلق تتعلق بسيطرة الحكومة على ما يجوز الكشف عنه، وبسرية جلسات الاستماع، وبعدم وجود نص يتيح للضحايا أن يشاركوا على نحو ذي مغزى. وتعهد العديد من الجماعات والأفراد بعدم التعاون مع التحقيق ما لم تدخَل تغييرات عليه، ولكن مضى العام ولم تجر أية تعديلات على البروتوكول.

أنهت ليتوانيا فجأة في يناير/كانون الثاني تحقيقها بشأن مرفقين سريين للاعتقال أقيما على الأراضي الليتوانية من قبل السي آي أيه، متذرعة بصعوبات فنية وبأسرار الدولة.

وفي أغسطس/آب، مددت السلطات البولندية مهلة التحقيق في وجود موقع للسي آي أيه في البلاد، ولكنها واصلت وضع العراقيل أمام الحصول على المعلومات من جانب المحاميَيْن اللذين قام الضحايا بتوكيلهما، ولم تكشف عن أي معلومات بشأن سير التحقيق. واستثار ما كشفته وسائل الإعلام في ديسمبر/كانون الأول من معلومات تفيد بأنه قد تم تحديد مكان موقع سري للسي آي أيه في بوخارست، سيلاً من التصريحات أطلقتها السلطات الرومانية لتنكر بصلف حقيقة ذلك. وظلت ترفض كل ما يقال عن مشاركتها في عمليات السي آي أيه، رغم وجود أدلة حاسمة

بأن رومانيا كانت متورطة من رأسها حتى أخمص قدميها، وبأنها انخرطت طوعاً في هذه البرامج.

وأفرجت السلطات الفنلندية في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني عن معلومات تشير إلى أن طائرة على منتها أشخاص يجري ترحيلهم سراً قد حطت على أراضيها، وأطلقت دعوات إلى إجراء تحقيق مستقل في تورط فنلندا المزعوم، ولكنها لم تكن في نهاية العام قد اتخذت أي قرار بمباشرة التحقيق. واقتصر تحقيق في تواطؤ مزعوم من جانب الدنمرك، أُعلن عنه في نوفمبر/تشرين الثاني، على غرينلاند، ولم يتطرق إلا إجراء «مراجعة ورقية» للمعلومات التي تم تجميعها فيما سبق في مجرى التحقيق البرلماني.

وأمام العراقيل التي أقيمت في وجه التحقيقات على الصعيد الوطني، تقدّم بعض ضحايا عمليات الترحيل السري بطلبات إلى «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان»، آملين باستصدار قرار بتدبير ما لمحاسبة المسؤولين. وفي نهاية العام، كانت دعاوى مرفوعة ضد ليتوانيا ومقدونيا وبولندا لا تزال قيد النظر من جانب المحكمة.

وظلت سياسات وممارسات مكافحة الإرهاب المعتمدة في مختلف أرجاء الإقليم تقوِّض ضمانات حماية حقوق الإنسان. فانتشرت في أنحاء شتى من الإقليم بدعة اللجوء إلى تأكيدات دبلوماسية لترحيل الأشخاص الذين يعتبرون خطراً على الأمن القومي، ولا سيما في بلجيكا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، انتقدت الأمم المتحدة ألمانيا لتواطئها مع أجهزة استخبارات دأبت بصورة روتينية على توظيف أشكال من الإكراه أثناء التحقيقات. واستخدمت أوامر المراقبة وغيرها من أشكال الرقابة الاجتماعية، التي ترقى إلى مرتبة الحرمان من الحرية، في عدد من الدول، وعلى وجه الخصوص في المملكة المتحدة، كبديل مموه للمحاكمات الجنائية الكاملة لتلافي الضمانات التي ترافقها في العادة.

وفي تركيا، نُظر عدد من القضايا بموجب قوانين مثلومة لمكافحة الإرهاب لم تفِ بصورة روتينية بمقتضيات المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وكان العديد ممن جرت مقاضاتهم من الناشطين السياسيين، بينهم طلاب وصحفيون وكتاب ومحامون وأكاديميون. واستجوبوا روتينياً حول أنشطتهم التي يحميها الحق في حرية التعبير.

وظلت الحالة الأمنية في مناطق شمال القوقاز الروسية قابلة للانفجار وغير مستقرة. فواصلت الجماعات المسلحة استهداف الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون وغيرهم من الموظفين الرسميين، بينما ظل المدنيون يقعون في شراك تبادلات إطلاق النار، وأحياناً يستهدفون بصورة متعمدة. وكثيراً ما رافقت العمليات الأمنية في مختلف أرجاء المنطقة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ووردت تقارير تفيد بتعرض الشهود للترهيب، والصحفيين وناشطي حقوق الإنسان والمحامين للمضايقة والقتل.

وأعلنت منظمة «إيتا» المسلحة التي تدعو إلى انفصال الباسك عن أسبانيا عن إنهاء كفاحها المسلح، ولكن في تركيا، ظلت عمليات القصف والتفجيرات من جانب الجيش والجماعات المسلحة، على السواء، تؤدي إلى خسائر في الأرواح في صفوف المدنيين.

نظرة عامة على مناطق العالم
أوروبا ووسط آسيا

انتشرت في أنحاء شتى من الإقليم بدعة اللجوء إلى تأكيدات دبلوماسية لترحيل الأشخاص الذين يعتبرون خطراً على الأمن القومي.

الإفلات من العقاب بعد انتهاء الصراع

على الرغم من القبض على المشتبه بهما الأخيرين ممن وجِّهت إليهم تهم من قبل «المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة»، ظل التقدم نحو معالجة الإفلات من العقاب على ما ارتكب من جرائم إبان حروب التسعينيات من القرن الماضي بطيئاً. وظلت القدرات وروح الالتزام اللازمة للتصدي للإفلات من العقاب غائبة، بينما دفعت بعض الخطوات المساعي في هذا الصدد إلى الوراء. ففي كرواتيا، بذل الرئيس والسلطات القضائية بعض الجهود للتعامل مع حروب الماضي، ولكن لم تُتخذ تدابير تذكر من جانب الحكومة. وعوضاً عن ذلك، شنت شخصيات سياسية بارزة هجوماً على العدالة الدولية، وأقر البرلمان قانوناً تشكِّل أحكامه خرقاً لالتزام كرواتيا بالتعاون مع جمهورية الصرب في الأمور الجنائية. كما وضعت العراقيل أمام التعاون الإقليمي الهادف إلى تفكيك العقبات القانونية التي تحول دون تسليم من يشتبه بأنهم قد ارتكبوا جرائم حرب ما بين البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود.

وبعد 10 سنوات من اندلاع النزاع المسلح في مقدونيا، في 2001، ألغى تأويل جديد من جانب البرلمان لقانون العفو إجراءات المقاضاة في قضايا جرائم الحرب التي أحيلت من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى القضاء المقدوني، بما أدى، في نهاية المطاف، إلى ضمان الحصانة للجناة من المقاضاة أمام المحاكم الوطنية.

وفي قرغيزستان، وعلى الرغم من تيسير عملية تشكيل لجنتين مستقلتين للتقصي، تقاعست السلطات عن إجراء تحقيقات نزيهة وفعالة في أعمال العنف التي اجتاحت البلاد في يونيو/حزيران 2010، وفي الفترة التي أعقبت ذلك.

التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة

خذلت الأنظمة القضائية، بالمثل، ضحايا التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة في معظم الأحيان، ولم تخضع المسؤولين عن هذه الانتهاكات للمساءلة. وشملت العراقيل أمام مساءلة الجناة غياب فرص الاتصال السريع بمحام، وتقاعس المدعين العامين عن متابعة التحقيق بحرص، والخشية من الأعمال الانتقامية، وهزال العقوبات التي فرضت على من أدينوا من رجال الشرطة، وغياب الأنظمة المستقلة لتتبع الشكاوى والتحقيق في المخالفات الخطيرة من جانب الشرطة.

واستمر انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب. ففي أوزبكستان، ورغم التأكيدات من جانب السلطات بأن ممارسة التعذيب قد تراجعت إلى حد كبير، وإقرار تشريع جديد لتحسين معاملة المعتقلين، وردت عشرات التقارير عن تعرض معتقلين وسجناء للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة القاسية على مدار العام. وفي تركيا، أحبطت محكمة الاستئناف قراراً صدر في 2010 وشكل منعطفاً لا سابقة له في تاريخ القضاء التركي، حيث أدان القرار موظفين حكوميين وصدرت بحقهم أحكام بالسجن لمدد طويلة لتسببهم في وفاة معتقلين جراء التعذيب. وظلت تقارير عن وقوع حالات تعذيب على نطاق واسع تتوارد من أوكرانيا وروسيا، رغم الإصلاحات الشكلية لجهاز الشرطة في الأخيرة.

ظلت تقارير عن وقوع حالات تعذيب على نطاق واسع تتوارد من أوكرانيا وروسيا، رغم الإصلاحات الشكلية لجهاز الشرطة في الأخيرة.

وفي أماكن أخرى، أثيرت مزاعم باستخدام القوة المفرطة وسوء المعاملة من جانب الشرطة أثناء محاولتها تفريق الاحتجاجات المناهضة للتدابير التقشفية، ولا سيما في اليونان وأسبانيا.

عقوبة الإعدام

ما زالت بيلاروس الدولة الوحيدة التي تنفذ أحكاماً بالإعدام، فأعدمت رجلين عقب محاكمتهم بناء على إجراءات قضائية جنائية مليئة بالثغرات، بينما ظلت السرية تلف العملية برمتها. ونُفذ حكما الإعدام رغم تلقي السلطات طلباً رسمياً من «لجنة حقوق الإنسان» التابعة للأمم المتحدة بوقف التنفيذ حتى تتمكن من دراسة قضيتي الرجلين.

خاتمة

بعث اعتقال راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش برسالة قوية ليس فحسب للضحايا، وإنما عبر الإقليم بمجمله. وشكّل رسالة أمل في وجه سنوات طويلة من الانتظار، ولكن رسالة تحذير أيضاً لجميع من اعتقدوا أن وجود أصدقاء ذوي نفوذ وجيران أقوياء أو مصالح راسخة خفية سوف يحميهم من قبضة العدالة، أو يمكن أن يحميهم. وشكّل الاعتقال دليلاً على ما يمكن إنجازه عندما يلتزم الأفراد والمجتمع المدني والحكومات والمجتمع الدولي التزاماً حقيقياً باحترام حقوق الإنسان العالمية.

بيد أن أناساً كثْراً، وأكثر مما يجب، في مختلف أرجاء الإقليم، ما انفكوا تائهين بين الكلام الطنان عن حقوق الإنسان وواقع عدم التنفيذ الذين يرونه بأم أعينهم. ففي أغلب الأحيان، وبإفراط وتفريط، ظلت الدول ترى في الدعم الصارم لحقوق الإنسان عقبة لا تتواءم مع رغباتها في تعزيز أمن الدولة أو التزود بالنفط. وتعرضت استقلالية «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان» لتحديات مقلقة أيضاً؛ وكثيراً ما تبيّن للملأ أن الاتحاد الأوروبي ليس سوى نمر بلا أسنان في وجه الانتهاكات التي ارتكبتها دوله الأعضاء. أما دول الاتحاد فرادى، فقد خذلت بشكل مثير للقلق التزامها الأساسي بأن تحترم جميع الحقوق الإنسانية للجميع.

نظرة عامة على مناطق العالم
أوروبا ووسط آسيا

بعث اعتقال راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش برسالة قوية ليس فحسب للضحايا، وإنما عبر الإقليم بمجمله.

الناشطة الحقوقية اليمنية والحائزة على جائزة نوبل للسلام، توكل كرمان، تهتف بشعارات بينما يرمقها أحد رجال الشرطة بنظرة أثناء مظاهرة مناهضة للحكومة في صنعاء، باليمن، 15 فبراير 2011.

© REUTERS/Khaled Abdullah Ali Al Mahdi

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نظرة عامة على مناطق العالم
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

«لا نخاف القتل أو الإصابة أو الاعتقال أو التعذيب، فلا وجود للخوف بعد اليوم. الناس يريدون أن يعيشوا بكرامة. ولذا فلن نتوقف أبداً.»

أحمد حرارة، طبيب أسنان، أصيب في إحدى عينيه برش الخرطوش، خلال الاحتجاجات في القاهرة في 28 يناير/كانون الثاني، ثم في العين الأخرى في 19 نوفمبر/تشرين الثاني، فأصبح كفيفاً.

لقد كان عام 2011، بالنسبة لشعوب ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عاماً عظيم الشأن. كان عام انتفاضات واضطرابات غير مسبوقة، وعاماً نجحت فيه الضغوط والمطالب والاحتجاجات التي اجترحها جيل ناهض في كنس سلسلة من الطغاة القدامى، الذين بدا، حتى لحظات سقوطهم، أنه يستحيل الخلاص منهم. وبحلول نهاية العام، ظل آخرون متشبثين بالسلطة، ولكن بأشد الوسائل بطشاً، وظل مستقبلهم يتأرجح في الميزان. وكانت المنطقة بأسرها تموج في خضم الهزات والارتدادات المتواصلة للزلزال السياسي والاجتماعي الذي انفجر في الأشهر الأولى من العام. وعلى الرغم من أن أموراً كثيرة لا تزال غير مؤكدة، فقد كانت أحداث عام 2011 من جميع الوجوه، بالنسبة لشعوب المنطقة، تكتسي الأهمية نفسها التي اكتساها سقوط جدار برلين وانهيار الامبراطورية السوفييتية بالنسبة لشعوب أوروبا ووسط آسيا.

وفي سائر أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تميَّز عام 2011 بالمطالبة الجماهيرية بالتغيير: من أجل حرية التفكير والتعبير والعمل والانعتاق من الخوف الخانق من قمع الدولة؛ ومن أجل الشفافية والمساءلة ووضع حد لتفشي الفساد على أوسع نطاق وأرفع المستويات؛ من أجل المزيد من الوظائف وفرص العمل الأكثر عدالة ووسائل تحسين مستوى المعيشة؛ من أجل المساواة ووضع حد للتمييز على أساس النوع الاجتماعي والعرق والدين؛ من أجل العدالة وحقوق الإنسان، ومنها الحق في أن يعيش المرء حياته وأن يُنشئ أسرته بكرامة وأمن. من أجل تلك المطالب تدفَّق مئات الآلاف من الجماهير، وبينهم أطفال، إلى شوارع تونس والقاهرة وصنعاء وغيرها من المدن والبلدات في شتى أرجاء المنطقة للمطالبة بالتغيير. وظهر جلياً أن النساء كنَّ في طليعة تلك الجماهير الحاشدة. وقد استمر المتظاهرون في نضالهم على الرغم من المذابح التي تعرضوا لها على أيدي القناصة وقوات الأمن التابعة للحكومات. لقد فعلوا ذلك بكل عزم وتصميم وبشجاعة فائقة، وهم بذلك إنما حرروا أنفسهم من الخوف الذي ما انفكت حكوماتهم تغرسه في

نفوسهم منذ أمد بعيد، بهدف إسكاتهم وإبقائهم على ما هم عليه. إن فكرة قوة الشعب سيطرت على المنطقة، في وقت ما على الأقل، وهزَّتها من الأعماق.

في البداية عبَّرت الاحتجاجات في معظمها عن مشاعر الإحباط التي انتابت الشعوب من فشل زعماء بلدانها في تلبية احتياجاتهم وطموحاتهم. وقد ردَّ أولئك الزعماء على شعوبهم بأسلوب متطابق، وهو إرسال قوات شرطة الشغب وعملاء الأمن لسحق الاحتجاجات بالقوة، ولكنهم بذلك لم ينجحوا سوى بصبِّ الزيت على النار وإشعال شرارة المزيد من الغضب والتحدي الشعبيْن. ومع سقوط المحتجين صرعى بالرصاص بدم بارد، وتعرُّضهم للاعتقالات الجماعية والتعذيب وإساءة المعاملة، ازداد المزاج الشعبي صلابة. وتدفق المزيد من الناس في الشوارع، غير هيَّابين من سفك دمائهم، للمطالبة باستبدال أو إسقاط زعماء بلدانهم الذين سقطت صدقيتهم وتم ازدراؤهم، مع سعيهم إلى تعزيز سلطة عائلاتهم وتشديد قبضتها على مقاليد الحكم. وقد ترددت أصداء السقوط السريع للرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك في جميع أرجاء المنطقة، وأرسلت رسالة أمل إلى دعاة التغيير والإصلاح في دول أخرى. وبدا في ذلك الوقت أن شكلاً جديداً من أشكال تداعيات لعبة الدومينو بدأ بالعمل، ومن شأنه أن يؤدي إلى كنس حكام قمعيين ومستبدين آخرين وإطاحتهم من سدة الحكم. وفي غضون أشهر لقي العقيد معمر القذافي، الذي مكث في الحكم أكثر من 40 عاماً عجافاً، نهاية عاجلة ودموية. وفي اليمن وسوريا، ظل النظامان اللذان تربَّعا طويلاً على سدة الحكم يخوضان قتالاً ضارياً من أجل البقاء في مواجهة المطالبة الجماهيرية المستمرة بزوالهما. وفي البحرين، استخدمت الحكومة القوة وآلة القمع لإخماد الاحتجاجات، وانتهى العام بتعهد الحكومة بإجراء إصلاحات سياسية وإصلاحات في مجال حقوق الإنسان. وفي بلدان أخرى، من قبيل الجزائر والأردن والمغرب، وعد الممسكون بزمام السلطة شعوبهم بإجراء إصلاحات، وبأن يكون لها دور أكبر في الحكم. وفي البلدان الغنية بالنفط والغاز كالسعودية وغيرها من دول الخليج، استخدم الحكام الاحتياطي المالي الذي يملكونه للتصدي لبعض التظلمات الاجتماعية، وللمحافظة على سلاسة سير الأمور في بلدانهم.

تميَّز عام 2011 بالمطالبة الجماهيرية بالمزيد من حرية التفكير والتعبير والعمل والانعتاق من الخوف الخانق من قمع الدولة.

الثورات

بزغ فجر عام 2011 بينما كانت تونس في حالة غليان. وقد حاول الرئيس بن علي لفترة من الوقت إخماد الاحتجاجات بالطريقة نفسها التي قمع بها الاحتجاجات السابقة التي كانت قد اندلعت في قفصة في عام 2008، أي عن طريق استخدام القوة الغاشمة. وفي غضون أسابيع قليلة قتلت قوات الأمن التابعة له نحو 300 تونسي، ولكنها لم تتمكن من الفتِّ في عضد المحتجين وإضعاف عزيمتهم. وفي 11 فبراير/شباط انهار بن علي وفرَّ مع عائلته، التي نهبت البلاد، على متن طائرة بحثاً عن ملاذ آمن في المملكة العربية السعودية. لقد كانت لحظة هزَّت المشاعر، حيث أدركت الحكومات والشعوب في شتى أنحاء المنطقة أن ما بدا حتى ذلك الوقت أنه لا يمكن مجرد التفكير به – وهو الفرار القسري لحاكم مستبد مكث في الحكم ما يربو على 20 عاماً – قد تحقق للتو. وبالنسبة للحكومات القمعية الأخرى في المنطقة، من الجزائر إلى الرياض وطهران، فإن زوال بن علي المفاجئ قرع أجراس الإنذار؛ أما بالنسبة لجماهير الشعب

نظرة عامة على مناطق العالم

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التي كانت تراقب الأحداث وهي تتطور على شاشات الجزيرة وغيرها من المحطات الفضائية، فإن «ثورة الياسمين» قد ألهمتها آمالاً جديدة وحرَّكت فيها شعوراً بأنها تستطيع أن تحقق ما استطاع الشعب التونسي تحقيقه.

وفي غضون أسبوعين شهدنا كيف أن ما حدث في تونس قد انعكس في مصر، ولكن على نطاق أوسع. إذ أصبح «ميدان التحرير» المنصة ونقطة الارتكاز وساحة المعركة الرئيسية التي أطلق منها المصريون مطالبهم من أجل التغيير. وفي غضون 18 يوماً وعن طريق استخدام شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والهواتف الخليوية للمساعدة في تنظيم وتنسيق أنشطتهم، نجح المحتجون في اجتراح «ثورة 25 يناير» والإطاحة بالرئيس حسني مبارك بعد تربُّعه على سدة الحكم لمدة 30 سنة متواصلة. وقد حققوا ذلك في مواجهة القمع المفرط على أيدي قوات الأمن والبلطجية المستأجَرين من قبل نظام الحكم. وقُتل ما لا يقل عن 840 شخصاً وجُرح أكثر من 6,000 شخص وقُبض على آلاف آخرين، وتعرضوا للضرب أو التعذيب. في 11 فبراير/شباط أعلن حسني مبارك تنحيه عن الحكم وانسحب للعيش في منزله بمنتجع شرم الشيخ الواقع على البحر الأحمر، ومن هناك استدعاه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي حل محله، للمثول أمام محكمة في القاهرة.

إن سقوط حسني مبارك، الذي حدث أمام أنظار العالم أجمع عبر وسائل الإعلام العالمية، أطلق شرارة الدعوات إلى تنظيم احتجاجات جماهيرية في العديد من المدن والبلدات الأخرى في سائر أنحاء المنطقة. ففي البحرين نظَّم المحتجون الذين ينتمي معظمهم إلى الطائفة الشيعية التي تشكل الأغلبية في البلاد مظاهرات سلمية، وأقاموا مخيم احتجاج في «دوار اللؤلؤة» في العاصمة المنامة للمطالبة بأن يكون لهم صوت أقوى في شؤون حياتهم، ووضع حد للتهميش المزعوم الذي يعانون منه على أيدي الأقلية السنية الحاكمة. وقد تم إخلاء المحتجين باستخدام القوة المفرطة بعد أيام، ومن ثم بوحشية أشد، عندما استأنفوا احتجاجاتهم في مارس/آذار. وفي إيران دعا زعماء الاحتجاجات الجماهيرية التي سحقتها الحكومة في عام 2009 إلى تنظيم مظاهرات جديدة، ووُضعوا قيد الإقامة الجبرية رداً على ذلك. وفي الجزائر استدعت الحكومة قوات الأمن بأعداد كبيرة لردع المظاهرات، ولكنها حاولت تخفيف حدة التوتر من خلال رفع حالة الطوارئ التي دامت 19 عاماً. ووعد سلطان عمان قابوس بن سعيد بخلق آلاف الوظائف الجديدة، وقام بتحسين منافع العاطلين عن العمل وأمر بإطلاق سراح المحتجين المعتقلين. وفي المملكة العربية السعودية ورد أن الحكومة دفعت إلى المواطنين أكثر من 100 مليار دولار أمريكي، مع تحذيرهم من مغبة المشاركة في المظاهرات العامة التي حظرتها جميعاً. كما لجأت إلى تعبئة قوات الأمن ونشرها لقمع كل من يشارك في «يوم الغضب» في الرياض. وقد تجرأ رجل واحد على التظاهر، فكان مصيره الاعتقال.

في اليمن، بدأت الاحتجاجات في يناير/كانون الثاني؛ وأطلقت شرارتها التغييرات الدستورية المقترحة، التي كان من شأنها أن تجيز للرئيس علي عبدالله صالح البقاء في السلطة مدى الحياة وتوريثها إلى نجله من بعده. واستمرت الاحتجاجات خلال العام، بإلهام من أحداث مصر وغيرها، في الوقت الذي استمرت قوات الرئيس صالح في إطلاق النار بصورة عشوائية على جموع المتظاهرين، واستخدم علي صالح المناورات في محاولة للاحتفاظ باحتكار السلطة الطويل الأمد

بصفته حليفاً موثوقاً به للسعودية والولايات المتحدة في «الحرب على الإرهاب». وبحلول نهاية العام، كان منصب الرئيس اليمني قد تآكل بشكل كبير، بيد أنه ظل متشبثاً بالسلطة، مع منحه حصانة من الملاحقة القضائية من قبل مجلس التعاون الخليجي أولاً، ومن ثم من قبل الأمم المتحدة، على الرغم من هول جرائم القتل غير المشروع وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قواته. إن منح الحصانة للرئيس علي صالح وغيره من المسؤولين عن تلك الجرائم يعتبر صفعة على وجه العدالة وخيانة سافرة لضحايا جرائم نظامه.

في ليبيا، المحصورة بين تونس ومصر، حملت الأحداث التي وقعت في هذين البلدين أملاً جديداً لشعبها، الذي ظل على مدى 42 عاماً من حكم معمر القذافي محروماً من حرية الكلام وتشكيل الأحزاب السياسية المستقلة أو نقابات العمال أو منظمات المجتمع المدني. وكان العقيد معمر القذافي قد احتفظ بالسلطة لمدة طويلة جداً عن طريق اللعب بجزء من السكان ضد الجزء الآخر، ومحاباة الذين كان يعتبرهم موالين له، وقمع الذين يعبِّرون عن معارضتهم له بلا هوادة. كما أن الحاكم الذي كان في السابق منبوذاً على المستوى الدولي بسبب رعايته المزعومة للإرهاب الدولي، أصبح في السنوات الأخيرة يحظى بعودة العلاقات المزدهرة مع الديمقراطيات الغربية؛ لأن صناعة استخراج النفط الليبية تطورت، واكتسبت ليبيا أهمية جديدة كطريق عبور (ترانزيت) للاجئين والمهاجرين الأفارقة الذين يسعون إلى دخول أوروبا. وبدا معمر القذافي واثقاً ومسيطراً على الوضع تماماً عندما سقط بن علي وتلاه حسني مبارك. ولكن عندما اعتقلت شرطته السرية محامياً كان يمثل عائلات 1,200 سجين سقطوا قتلى في مجزرة ارتكبتها قواته في سجن أبو سليم بطرابلس في عام 1996، كان ذلك الاعتقال بمثابة الشرارة التي أشعلت نار ثورة شعبية. وسرعان ما تحولت إلى نزاع مسلح دولي، تورَّط فيه حلف شمال الأطلسي «الناتو»، وبلغ ذروته، في 20 أكتوبر/تشرين الأول، بإلقاء القبض على معمر القذافي ومصرعه العنيف عندما حاول الفرار من قلعته المحاصرة سرت. ثم تولى الحكم مجلس وطني انتقالي، ولكنه لم يكن قد بسط سلطته على البلاد بحلول نهاية العام، وكانت ليبيا تعجُّ بالأسلحة والمليشيات المسلحة المتنافسة، التي نفذت عمليات انتقام ضد الذين يُشتبه في أنهم موالون للقذافي، وشكلت تهديداً مستمراً للأمن العام.

نادى المحتجون في مصر بسقوط الرئيس مبارك في مواجهة القمع المفرط على أيدي قوات الأمن. وقد سقط ما لا يقل عن 840 قتيلاً.

في سوريا، حيث ظل النظام برئاسة عائلة الأسد، وهم من أفراد الأقلية الدينية العلوية، في سدة الحكم منذ عام 1970، كانت التحركات الاحتجاجية الأولى التي وقعت في فبراير/شباط متدنية الزخم ومترددة. بيد أنه عندما اعتقلت قوات الأمن أطفالاً كانوا قد كتبوا شعارات مناهضة للحكومة في مدينة درعا بجنوب البلاد، أصبحت احتجاجات جماهيرية، ما لبثت أن امتدت من مدينة إلى أخرى. وأغلقت الحكومة أبواب البلاد أمام وسائل الإعلام العالمية والمراقبين المستقلين. وشنَّت حملة قمع شرسة مكثفة ضد المحتجين العزَّل، حيث وضعت قناصة على أسطح المباني وأمرت الجنود بإطلاق النار على الحشود، ونشرت دبابات الجيش في المناطق المدنية، مدَّعيةً طوال الوقت بأن عمليات القتل هي من فعل عصابات مسلحة غامضة مناهضة للحكومة. وبحلول نهاية العام ذكرت الأمم المتحدة أن 5000 شخص، معظمهم مدنيون، قد قُتلوا وجُرح آلاف آخرون أو اعتُقلوا أو تعرضوا

للإصابة والاعتقال معاً. وفي بعض جيوب البلاد، ظهرت بوادر نشوب حرب أهلية بين قوات النظام والجنود الذين انشقوا عن الجيش للانضمام إلى المحتجين.

وحاولت الحكومة السورية إخفاء نطاق الاحتجاجات وعنف الرد عليها، بيد أن محاولاتها أُحبطت إلى حد كبير بفضل شجاعة وتصميم النشطاء والشهود المحليين الذين سجلوا المقتلة بواسطة كاميرات الهواتف الخليوية وقاموا بتحميل مئات الأفلام على الشبكة العنكبوتية. وأظهر بعض تلك الصور أجساد أشخاص تعرضوا للتعذيب حتى الموت في الحجز، وللتمثيل بها في بعض الحالات، وكان بينهم أطفال.

نظرة عامة على مناطق العالم

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الرد الدولي

فشلت حكومة الولايات المتحدة والحكومات الغربية التي كانت الحليف الرئيسي للزعماء المستبدين في تونس ومصر، في إدراك أهمية الاحتجاجات، وكان رد فعلها بطيئاً. بيد أنها ما لبثت أن سارعت إلى صياغة سياسة مفادها الاعتراف بالطبيعة القمعية للأنظمة التي أُطيح بها، والإقرار بالخطأ الذي ارتكبته الحكومات الغربية في السابق بالتغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفتها تلك الأنظمة.

وعندما انزلقت ليبيا في نزاع مسلح، تدخلت بشكل حاسم ضد العقيد القذافي بدعم من دول الخليج الرئيسية، مستخدمةً صلاحيات مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين، وهو ما مهَّد الطريق أمام الحملة الجوية لحلف الناتو، والتي قلبت موازين القوى ضد الزعيم الليبي.

في البحرين، حيث تقع القاعدة البحرية الأمريكية للأسطول الخامس، وفي سوريا واليمن بشكل خاص، كان المدنيون بحاجة ماسة إلى الحماية من سياسات القتل التي تنتهجها حكومات هذه البلدان. بيد أنه بالنسبة لهؤلاء المدنيين، لم يكن هناك تدخل على الطريقة الليبية. وفي حين أن مجلس الأمن قام بإحالة معمر القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية، فإن المجلس لم يتخذ إجراء مماثلاً ضد الرئيس السوري بشار الأسد على الرغم من توفر أدلة دامغة على أن قواته ارتكبت جرائم ضد الإنسانية.

واستخدمت روسيا الاتحادية والصين وحكومات البلدان القوية الناشئة – البرازيل والهند وجنوب أفريقيا – نفوذها في مجلس الأمن للحيلولة دون اتخاذ إجراءات فعالة ضد سوريا؛ على الرغم من أن مسؤولة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تحدثت ضد الجرائم التي ارتكبها نظام بشار الأسد. كما أدانت السعودية جرائم الحكومة السورية، في الوقت الذي تحرم فيه شعبها من الحق في التظاهر، وبعد إرسال قوات إلى البحرين قبيل شن حملة قمع دموية من قبل السلطات البحرينية في مارس/آذار. وعلى وجه العموم، فإن هذا الموقف يعكس القصة المحبطة إياها والمتمثلة في أن الحكومات من جميع الألوان السياسية لا تزال مستمرة في التصرف بشكل انتقائي، وأنها، بغض النظر عن تشدقها، تُخضع حقوق الإنسان لمصالحها المتصوَّرة والمتحزبة.

النزاع

لقد ألقت الانتفاضات التي احتلت العناوين الرئيسية خلال عام 2011 بظلالها على مشكلات عميقة أخرى تنطوي على عواقب كارثية محتملة على أوضاع حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها.

فقد استمرت إسرائيل في حصار قطاع غزة، وعملت على إطالة أمد الأزمة الإنسانية هناك، كما استمرت في بناء المستوطنات بصورة عدائية – وهي مستعمرات محض يهودية في الواقع – في الضفة الغربية الفلسطينية التي احتلتها منذ عام 1967. وظلت المنظمتان السياسيتان الفلسطينيتان الرئيسيتان، فتح وحماس، وعلى الرغم من اتفاق المصالحة الموقع بينهما في مايو/أيار، في حالة انقسام، واستهدفت كل منهما أنصار الأخرى، بينما ظلت القوات الإسرائيلية والجماعات المسلحة الفلسطينية تشن هجمات متبادلة في قطاع غزة. لقد استمرت القصة المؤسفة والمألوفة، التي ظل ثمنها باهظاً، يُدفع من أرواح البشر.

وازدادت الحكومة الإيرانية عزلة على المستوى الدولي، ولم تسمح بأية معارضة في الداخل؛ وكان المدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء حقوق المرأة والأقليات من بين الذين تعرضوا للاضطهاد؛ واستُخدمت عقوبة الإعدام على نطاق واسع، لمعاقبة المجرمين في الظاهر، ولكن لترهيب الناس كذلك.

وفي أماكن أخرى من المنطقة، لم يكن من الواضح كيف سيؤثر انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق على الأوضاع الأمنية في ذلك البلد بعد مرور ثماني سنوات على النزاع. كما أن قضية تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية لا تزال تشكل جرحاً نازفاً يسمم العلاقات بين حكومات البلدان المغاربية.

واستمرت أنماط أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان، حيث مثَّلت عاملاً أساسياً من عوامل اندلاع الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية، وأدت ردود أفعال الحكومات إلى تعميقها. كما ظلت الاعتقالات التعسفية والمحاكمات الجائرة وعمليات القتل غير المشروع على أيدي القوات التابعة للدولة شائعة وواسعة النطاق في شتى بلدان المنطقة. وسمح المتربعون على سدة الحكم، بلا استثناء تقريباً، لقواتهم بارتكاب عمليات القتل والتعذيب مع الإفلات من العقاب. ففي مصر انصاع المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى المطالب الشعبية وحلَّ وحدة الشرطة السرية، التي كانت مشهورة بالتعذيب في عهد حسني مبارك. بيد أن التعذيب لم يتوقف؛ فقد اضطلع الجيش بهذه الممارسة، حتى أنه أخضع بعض النساء المحتجات لما سمي بـ«فحص العذرية»، في الوقت الذي قام فيه باعتقال آلاف المدنيين وتقديمهم إلى المحاكمة أمام محاكم عسكرية جائرة. ومع ذلك، فقد ظل آلاف المصريين يتحلون بالعناد في وجه القمع الجديد للسلطات، واستمروا في المطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية وبإجراء تغييرات في أوضاع حقوق الإنسان.

بحلول نهاية العام كانت ليبيا تعجُّ بالأسلحة. وقد نفَّذت المليشيات المسلحة المتنافسة عمليات انتقام ضد الذين اشتُبه في أنهم موالون للقذافي، وشكَّلت تهديداً مستمراً للأمن العام.

التمييز

ظل التمييز على أساس النوع الاجتماعي والعرق والدين والأصل الوطني وغيرها من العوامل، من قبيل الميول الجنسية، متفشياً على نطاق واسع، وكان له أثر بالغ على أوضاع حقوق الإنسان. وقد انعكس الشعور بالظلم الذي ولَّده ذلك في اندلاع موجة الاحتجاجات والانتفاضات، مثلما حدث عندما تظاهر أفراد الجماعتين السنية والكردية في سوريا ضد حكامهم العلويين، أو عندما تجمَّع أفراد «البدون» المحرومون من الجنسية في الكويت للمطالبة بالاعتراف بهم كمواطنين. وفي الوقت نفسه أدت الاضطرابات إلى تعميق الانقسامات، كما حدث عندما اندلعت موجة العنف ضد الأقباط المصريين، واستمرار التوترات بين القبائل والجماعات الليبية

نظرة عامة على مناطق العالم

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في أعقاب مقتل معمر القذافي، والخوف الذي دبَّ في مكونات النسيج المعقد من أتباع العقائد والطوائف المختلفة في سوريا من أن تنزلق البلاد إلى أتون حرب أهلية تنطوي على مرارة وكراهية أشبه بتلك الحرب التي مزَّقت لبنان في الفترة من عام 1975 إلى عام 1990 – وهي الحرب التي لم يتم التصدي حتى الآن لإرثها المتعلق بحالات الاختفاء وانعدام الثقة بين مكونات الشعب.

كان المهاجرون من بين الضحايا الرئيسيين للنزاع في ليبيا، وكان العديد منهم قد قدِموا من بلدان جنوب الصحراء الأفريقية. ونزح آلاف الأشخاص منهم قسراً بسبب القتال، وفرَّ العديد منهم إلى مصر أو تونس، ولكن آخرين علقوا لعدة أسابيع أو أشهر وتعرضوا لهجمات عنصرية في ليبيا، وغالباً ما اتُّهموا بأنهم «مرتزقة» أفارقة جنَّدهم العقيد القذافي. ولم يتمكن بعض الذين وصلوا إلى مصر وتونس، ومن بينهم العديد من الإريتريين، من العودة إلى بلدانهم الأصلية خوفاً من التعرض للاضطهاد، وكانوا بحلول نهاية عام 2011 محشورين في مخيمات صحراوية مقفرة بانتظار إعادة توطينهم في بلدان أوروبية وغيرها من البلدان، التي سيتمتعون فيها بالأمان. ولقي آخرون حتفهم أثناء محاولتهم عبور البحر إلى إيطاليا.

وفي سائر أنحاء المنطقة، تعرَّض العمال المهاجرون من البلدان الفقيرة والنامية لسوء المعاملة والاستغلال، مع أنهم كانوا يشكلون شريان الحياة للاقتصاد، كما هي الحال بالنسبة للعديد من دول الخليج. وكثيراً ما كانوا يفتقرون إلى الحماية الكافية، هذا إذا حصلوا على أية حماية أصلاً، بموجب قوانين العمل المحلية. وقد تعرَّضت عاملات المنازل لأقسى المعاناة – فقد وقعن ضحايا للتمييز المتعدد الوجوه، أي كنساء وكمهاجرات وكمواطنات أجنبيات، ولم تُعر حكومات بلدانهن اهتماماً يُذكر بمحنتهن.

بواعث القلق الاقتصادية – السكن ووسائل العيش

في نهاية عام 2011، كان من السابق لأوانه إجراء تقييم لآثار «ثورة 25 يناير» المصرية على ملايين الفقراء المهمشين من سكان العشوائيات أو المستوطنات غير الرسمية التي تغصُّ بها القاهرة، ناهيك عن تحسين أوضاعهم. فقد عاش العديد من السكان في مناطق صُنفت رسمياً بأنها «غير آمنة»، بسبب المنحدرات الصخرية غير المستقرة وغيرها من الأخطار، ولا تتوفر فيها الخدمات الأساسية – كالمياه النظيفة والمرافق الصحية الفعالة والكهرباء – وكانوا عرضة للإخلاء القسري من منازلهم بدون إعطائهم مهلة كافية أو التشاور معهم. وخلال العام نُفذ المزيد من عمليات الإخلاء القسري في منشأة ناصر، وهي منطقة عشوائية ممتدة، التي قُتل فيها أكثر من 100 شخص نتيجةً لانهيار صخري في عام 2008، في ظل سلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الأمر الذي يعني إدامة السياسة التي اتُّبعت في عهد حسني مبارك، والتي تؤدي إلى ترك العديد من العائلات بلا مأوى.

في إسرائيل أيضاً، استمرت السلطات في إخلاء السكان من منازلهم قسراً – سواء من الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، أو من عرب إسرائيل المقيمين في «قرى غير معترف بها» رسمياً في صحراء النقب وغيرها من الأماكن – مع استمرار السلطات الإسرائيلية في اتباع سياسة هدم المنازل وغيرها من المباني التي أُنشئت بدون تراخيص رسمية، ترفض أن تمنحها لهم أصلاً.

> إن منح الرئيس علي عبدالله صالح حصانة من الملاحقة القضائية من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو بمثابة صفعة على وجه العدالة وخيانة سافرة لضحايا الجرائم التي اقترفها نظامه.

وعلى النقيض من ذلك، فإن آلاف الإسرائيليين الذين يعيشون في المستوطنات التي أُقيمت على الأراضي الفلسطينية المحتلة يلقون كل التشجيع على المزيد من توسيع المستوطنات وتطويرها وتعزيزها؛ حتى لو كانت محظورة بموجب القانون الدولي. وفي تلك الأثناء، استمر الحصار الإسرائيلي المضروب على قطاع غزة، وظل يخنق الاقتصاد المحلي ويطيل الأزمة الإنسانية التي صنعها الإنسان، والتي تدفع ثمنها الباهظ الفئات الأشد ضعفاً – الأطفال والمسنون والمرضى الذين يحتاجون إلى رعاية طبية متخصصة غير متوفرة في غزة. إن الحصار يمثل عقوبة جماعية لسكان قطاع غزة البالغ عددهم 1.6 مليون نسمة ويشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

عندما أضرم الشاب محمد البوعزيزي، البالغ من العمر 24 عاماً، النار في نفسه في 17 ديسمبر/كانون الأول 2010 في مدينة سيدي بوزيد التونسية، لم يكن بوسع أحد تقريباً أن يتنبأ بهذه العاصفة النارية الإقليمية من الاحتجاجات والتغييرات التي يمكن أن يقدح زنادها ذلك الحدث المأساوي. وبعد مرور عام على تلك العاصفة تبخَّرت مشاعر الانتعاش التي كانت قد تفجرت. فلا تزال المكتسبات المبكرة للانتفاضات الشعبية في الميزان، واستمرت النضالات من أجل التغيير في كل من سوريا واليمن والبحرين وليبيا وغيرها تكلِّف الشعوب ثمناً باهظاً من حياتهم ومن انتهاكات حقوقهم الإنسانية. ومع ذلك، فقد ساد في نهاية عام 2011 شعور واضح بأن النظام القديم الذي فقد صدقيته إنما هو ذاهب إلى بطون التاريخ من خلال الجهود الباسلة والمصمِّمة التي تبذلها الشعوب. وبالنسبة لشعوب العالم العربي، يبدو أن المشوار الطويل نحو الحرية والعدالة وحقوق الإنسان للجميع قد بدأ بلا ريب.

لقد حاولت الحكومة السورية إخفاء اتساع نطاق الاحتجاجات وعنف ردها عليها، بيد أن محاولاتها أُحبطت إلى حد كبير بفضل شجاعة النشطاء المحليين.

نظرة عامة على مناطق العالم

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

نساء وأطفال ينتظرون لتلقي العناية الطبية في مستشفى أحمد شاه بابا في أرزان قيمت، بأفغانستان. وقد حرمت الهجمات على العاملين في المساعدات والأطباء، وبخاصة في المناطق الأشد تأثراً بالنزاع، الملايين من الرعاية الصحية في 2011. فبراير/شباط 2011.

© James Oatway/Panos

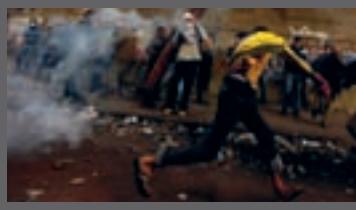

12

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2012

عناوين المنظمة

فروع
منظمة العفو الدولية

Algeria ❖ Amnesty International,
10, rue Mouloud ZADI (face au 113 rue Didouche Mourad),
Alger Centre, 16004 Alger
email: amnestyalgeria@hotmail.com

Argentina ❖ Amnistía Internacional,
Av. Pueyrredón 689, Piso 2, (C1032ABG) Buenos Aires
email: contacto@amnistia.org.ar
www.amnistia.org.ar

Australia ❖ Amnesty International,
Locked Bag 23, Broadway NSW 2007
email: supporter@amnesty.org.au
www.amnesty.org.au

Austria ❖ Amnesty International,
Moeringgasse 10, A-1150 Vienna
email: info@amnesty.at
www.amnesty.at

Belgium ❖
Amnesty International **(Flemish-speaking)**,
Kerkstraat 156, 2060 Antwerpen
email: amnesty@aivl.be
www.aivl.be
Amnesty International **(francophone)**,
Rue Berckmans 9, 1060 Bruxelles
email: amnesty@amnesty.be
www.amnestyinternational.be

Bermuda ❖ Amnesty International,
PO Box HM 2136, Hamilton HM JX
email: director@amnestybermuda.org
www.amnestybermuda.org

Burkina Faso ❖ Amnesty International,
BP 11344, Ouagadougou 08
email: aiburkina@fasonet.bf
www.amnesty-bf.org

Canada ❖
Amnesty International **(English-speaking)**,
312 Laurier Avenue East, Ottawa, Ontario, K1N 1H9
email: info@amnesty.ca
www.amnesty.ca
Amnistie internationale **(francophone)**,
50 rue Ste-Catherine Ouest, bureau 500, Montréal, Quebec, H2X 3V4
www.amnistie.ca

Chile ❖ Amnistía Internacional,
Oficina Nacional, Huelén 164 - Planta Baja,
750-0617 Providencia, Santiago
email: info@amnistia.cl
www.amnistia.cl

Colombia ❖ Amnistía Internacional,
On-line Action Platform
email: AIColombia.Online@amnesty.org

Côte d'Ivoire ❖ Amnesty International,
04 BP 895, Abidjan 04
email: amnesty.ci@aviso.ci

Czech Republic ❖ Amnesty International,
Provaznická 3, 110 00, Prague 1
email: amnesty@amnesty.cz
www.amnesty.cz

Denmark ❖ Amnesty International,
Gammeltorv 8, 5 - 1457 Copenhagen K.
email: amnesty@amnesty.dk
www.amnesty.dk

Faroe Islands ❖ Amnesty International,
Stephanssons Hús, Kongabrúgvin,
Fo-100 Tórshavn
email: amnesty@amnesty.fo
www.amnesty.fo

Finland ❖ Amnesty International,
Ruoholahdenkatu 24 , FI-00180 Helsinki
email: amnesty@amnesty.fi
www.amnesty.fi

France ❖ Amnesty International,
76 boulevard de la Villette,
75940 Paris, Cédex 19
email: info@amnesty.fr
www.amnesty.fr

Germany ❖ Amnesty International,
Heerstrasse 178, 53111 Bonn
email: info@amnesty.de
www.amnesty.de

Greece ❖ Amnesty International,
Sina 30, 106 72 Athens
email: athens@amnesty.org.gr
www.amnesty.org.gr

Hong Kong ❖ Amnesty International,
Unit D, 3/F, Best-O-Best Commercial Centre,
32-36 Ferry Street, Kowloon
email: admin-hk@amnesty.org.hk
www.amnesty.org.hk

Iceland ❖ Amnesty International,
Þingholtsstræti 27, 101 Reykjavík
email: amnesty@amnesty.is
www.amnesty.is

Ireland ❖ Amnesty International,
Sean MacBride House, 48 Fleet Street,
Dublin 2
email: info@amnesty.ie
www.amnesty.ie

Israel ❖ Amnesty International,
PO Box 14179, Tel Aviv 61141
email: info@amnesty.org.il
www.amnesty.org.il

عناوين منظمة العفو الدولية

Peru ❖ Amnistía Internacional,
Enrique Palacios 735-A, Miraflores, Lima 18
email: amnistia@amnistia.org.pe
www.amnistia.org.pe

Philippines ❖ Amnesty International,
18-A Marunong Street, Barangay Central,
Quezon City 1100
email: section@amnesty.org.ph
www.amnesty.org.ph

Poland ❖ Amnesty International,
ul. Piękna 66a, lokal 2, I piętro, 00-672,
Warszawa
email: amnesty@amnesty.org.pl
www.amnesty.org.pl

Portugal ❖ Amnistia Internacional,
Av. Infante Santo, 42, 2°, 1350 - 179 Lisboa
email: aiportugal@amnistia-internacional.pt
www.amnistia-internacional.pt

Puerto Rico ❖ Amnistía Internacional,
Calle Robles 54, Suite 6, Río Piedras PR 00925
email: amnistiapr@amnestypr.org
www.amnistiapr.org

Senegal ❖ Amnesty International,
303/GRD Sacré-coeur II, Résidence Arame SIGA,
BP 35269, Dakar Colobane
email: asenegal@sections.amnesty.org
www.amnesty.sn

Sierra Leone ❖ Amnesty International,
13B Howe Street, Freetown
email: amnestysl@gmail.com

Slovenia ❖ Amnesty International,
Beethovnova 7, 1000 Ljubljana
email: amnesty@amnesty.si
www.amnesty.si

Spain ❖ Amnistía Internacional,
Fernando VI, 8, 1º izda, 28004 Madrid
email: info@es.amnesty.org
www.es.amnesty.org

Sweden ❖ Amnesty International,
PO Box 4719, 11692 Stockholm
email: info@amnesty.se
www.amnesty.se

Switzerland ❖ Amnesty International,
Speichergasse 33, CH-3011 Berne
email: info@amnesty.ch
www.amnesty.ch

Taiwan ❖ Amnesty International,
3F., No. 14, Lane 165, Sec. 1, Sinsheng S. Rd,
Da-an District, Taipei City 106
email: amnesty.taiwan@gmail.com
www.amnesty.tw

Italy ❖ Amnesty International,
Via Giovanni Battista De Rossi 10, 00161 Roma
email: info@amnesty.it
www.amnesty.it

Japan ❖ Amnesty International,
7F Seika Bldg. 2-12-14 Kandaogawamachi,
Chiyoda-ku, Tokyo 101-0052
email: info@amnesty.or.jp
www.amnesty.or.jp

Korea (Republic of) ❖ Amnesty International,
Gwanghwamun P.O.Box 2045 Jongno-gu, 10-620 Seoul
email: info@amnesty.or.kr
www.amnesty.or.kr

Luxembourg ❖ Amnesty International,
BP 1914, 1019 Luxembourg
email: info@amnesty.lu
www.amnesty.lu

Mauritius ❖ Amnesty International,
BP 69, Rose-Hill
email: amnestymtius@erm.mu

Mexico ❖ Amnistía Internacional,
Tajín No. 389, Col. Narvarte, Del. Benito Juárez,
03020 Mexico D.F.
email: vinculacion@amnistia.org.mx
www.amnistia.org.mx

Morocco ❖ Amnesty International,
281 avenue Mohamed V, Apt. 23, Escalier A, Rabat
email: amorocco@sections.amnesty.org
www.amnestymaroc.org

Nepal ❖ Amnesty International,
PO Box 135, Amnesty Marga, Basantanagar,
Balaju, Kathmandu
email: info@amnestynepal.org
www.amnestynepal.org

Netherlands ❖ Amnesty International,
Keizersgracht 177, 1016 DR Amsterdam
email: amnesty@amnesty.nl
www.amnesty.nl

New Zealand ❖ Amnesty International,
PO Box 5300, Wellesley Street, Auckland
email: info@amnesty.org.nz
www.amnesty.org.nz

Norway ❖ Amnesty International,
Grensen 3, 0159 Oslo
email: info@amnesty.no
www.amnesty.no

Paraguay ❖ Amnistía Internacional,
Manuel Castillo 4987 esquina San Roque González,
Barrio Villa Morra, Asunción
email: ai-info@py.amnesty.org
www.amnesty.org.py

Mongolia ❖ Amnesty International,
Sukhbaatar District, Baga Toirog 44,
Ulaanbaatar 210648
email: aimncc@magicnet.mn
www.amnesty.mn

Turkey ❖ Amnesty International,
Abdülhakhamid Cd. No. 30/5, Talimhane,
Beyoğlu, Istanbul
email: posta@amnesty.org.tr
www.amnesty.org.tr

هياكل التنسيق تحت التأسيس في منظمة العفو الدولية

Croatia ❖ Amnesty International,
Praška 2/III, 10000 Zagreb
email: admin@amnesty.hr
www.amnesty.hr

Thailand ❖ Amnesty International,
90/24 Lat Phrao Soi 1, Lat Yao, Chatuchak, Bangkok 10900
email: info@amnesty.or.th
www.amnesty.or.th

منظمة العفو الدولية
مكاتب ترفع تقاريرها مباشرة إلى الأمين العام في البلدان التالية

Benin ❖ Amnesty International,
01 BP 3536, Cotonou
email: amnestybenin@yahoo.fr

Brazil ❖ Amnesty International,
email: contato@anistia.org.br
www.anistia.org.br

Ghana ❖ Amnesty International,
H/No. 347/7 Rolyat Castle Road, Opposite Havard College,
Kokomlemle, Accra
email: info@amnestyghana.org

India ❖ Amnesty International,
email: amnestyindia@amnesty.org

Kenya ❖ Amnesty International,
Suite A3, Haven Court, Waiyaki Way, Westlands,
P.O.Box 1527, 00606 Sarit Centre, Nairobi
email: amnestykenya@amnesty.org

Slovakia ❖ Amnesty International,
Karpatska 11, 811 05 Bratislava
email: amnesty@amnesty.sk
www.amnesty.sk

Togo ❖ Amnesty International,
2322 avenue du RPT, Quartier Casablanca, BP 20013, Lomé
email: contact@amnesty.tg
www.amnesty.tg

Tunisia ❖ Amnesty International,
67 rue Oum Kalthoum, 3ème étage, escalier B,
1000 Tunis
email: admin-tn@amnesty.org

United Kingdom ❖ Amnesty International,
The Human Rights Action Centre,
17-25 New Inn Yard, London EC2A 3EA
email: sct@amnesty.org.uk
www.amnesty.org.uk

United States of America ❖ Amnesty International,
5 Penn Plaza, 16th floor, New York, NY 10001
email: admin-us@aiusa.org
www.amnestyusa.org

Uruguay ❖ Amnistía Internacional,
San José 1140, piso 5, C.P. 11.100 Montevideo
email: oficina@amnistia.org.uy
www.amnistia.org.uy

Venezuela ❖ Amnistía Internacional,
Torre Phelps piso 17, oficina 17 A,
Av. La Salle, Plaza Venezuela, Los Caobos, Caracas 1050
email: info@aiven.org
www.aiven.org

Zimbabwe ❖ Amnesty International,
56 Midlothean Avenue, Eastlea, Harare
email: amnestyinternational.zimbabwe@gmail.com

هياكل التنسيق في منظمة العفو الدولية

Hungary ❖ Amnesty International,
Rózsa u. 44, II/4, 1064 Budapest
email: info@amnesty.hu
www.amnesty.hu

Malaysia ❖ Amnesty International,
A-3-3A, 8 Avenue, Jalan Sungai Jernih, 8/1,
Section 8, 46050 Petaling Jaya, Selangor
email: aimalaysia@aimalaysia.org

Mali ❖ Amnesty International,
Immeuble Soya Bathily, Route de l'aéroport,
24 rue Kalabancoura, BP E 3885, Bamako
email: amnesty.mali@ikatelnet.net

Moldova ❖ Amnesty International,
PO Box 209, MD-2012 Chişinău
email: info@amnesty.md
www.amnesty.md

عناوين منظمة العفو الدولية

Amnesty International Language Resource Centre – French (AILRC-FR)
Paris office
47 rue de Paradis - Bât C, 75010 Paris, France
www.amnesty.org/fr

IS New York – UN Representative Office
Amnesty International,
777 UN Plaza, 6th Floor, New York,
NY 10017, USA
email: aiunny@amnesty.org

IS Geneva – UN Representative Office
Amnesty International,
22 rue du Cendrier, 4ème étage,
CH-1201 Geneva, Switzerland
email: uaigv@amnesty.org

Amnesty International European Institutions Office
Rue de Trèves 35, B-1040 Brussels,
Belgium
email: amnestyIntl@amnesty.eu
www.amnesty.eu

IS Beirut – Middle East and North Africa Regional Office
Amnesty International,
PO Box 13-5696, Chouran Beirut 1102 - 2060,
Lebanon
email: mena@amnesty.org
www.amnestymena.org

IS Dakar – Africa Human Rights Education Office
Amnesty International,
SICAP Sacré Coeur Pyrotechnie Extension, Villa No. 22,
BP 47582, Dakar, Senegal
email: isdakaroffice@amnesty.org
www.africa-hre.org

IS Hong Kong – Asia Pacific Regional Office
Amnesty International,
16/F Siu On Centre, 188 Lockhart Rd, Wanchai,
Hong Kong
email: admin-ap@amnesty.org

IS Kampala – Africa Regional Office
Amnesty International,
Plot 20A Kawalya Kaggwa Close, PO Box 23966,
Kampala, Uganda
email: ai-aro@amnesty.org

IS Moscow – Russia Resource Centre
Amnesty International,
PO Box 212, Moscow 119019,
Russian Federation
email: msk@amnesty.org
www.amnesty.org.ru

IS Paris – Research Office
Amnesty International,
76 boulevard de la Villette,
75940 Paris, Cédex 19, France
email: pro@amnesty.org

South Africa ❖ Amnesty International,
11th Floor Braamfontein Centre, 23 Jorrissen Street,
2017 Braamfontein, Johannesburg
email: info@amnesty.org.za
www.amnesty.org.za

Ukraine ❖ Amnesty International,
Olesya Honchara str, 37A, office 1, Kyev 01034
email: info@amnesty.org.ua
www.amnesty.org.ua

شركاء استراتيجيون لمنظمة العفو الدولية

«مشروع الشركاء الاستراتيجيون» جزء من «وحدة النماء» في منظمة العفو الدولية. ويهدف المشروع إلى تنمية أنشطة حقوق الإنسان وتأثيراتها في البلدان التي لا توجد فيها كيانات لمنظمة العفو الدولية، وذلك عن طريق إقامة شراكات مع منظمات غير حكومية محلية. كما يهدف إلى زيادة حضور منظمة العفو الدولية والشريك الاستراتيجي، وإيجاد منابر للقضايا التي تعمل منظمة العفو الدولية من أجلها في البلاد. وشمل الشركاء الاستراتيجيون لمنظمة العفو الدولية في 2011 كلاً من كمبوديا وهايتي وإندونيسيا وتيمور الشرقية ولاتفيا وليبيريا ورومانيا. لمزيد من المعلومات بشأن الشركاء الاستراتيجيين، يرجى الاتصال على العنوان الإلكتروني التالي:
Strategic_Partnerships_Team@amnesty.org

العضوية الدولية في منظمة العفو الدولية

ويوجد أيضاً أعضاء دوليون في عدة بلدان وأقاليم في شتى أنحاء العالم. يمكنكم الاطلاع على مزيد من المعلومات على شبكة الإنترنت:
www.amnesty.org/en/join
email: online.communities@amnesty.org

مكاتب منظمة العفو الدولية

International Secretariat (IS)
Amnesty International,
Peter Benenson House, 1 Easton Street,
London WC1X 0DW, United Kingdom
email: amnestyis@amnesty.org
www.amnesty.org

Amnesty International Language Resource Centre (AILRC)
Head office
Calle Valderribas, 13, 28007 Madrid, Spain
email: AILRC@amnesty.org
Spanish: www.amnesty.org/es
Arabic: www.amnesty.org/ar

تُصدر **منظمة العفو الدولية** مجموعة كبيرة من المواد، بما في ذلك تقارير عن الحملات، وتقارير تتناول موضوعات أو بلدان بعينها، وملخصات، وتقارير قانونية موجزة، بالإضافة إلى مواد وكتب خاصة بالتحركات.

والعناوين العشرة الواردة هنا هي مجرد عينة من الإصدارات الحديثة للمنظمة. وللمزيد من المعلومات عن هذه الإصدارات، أو لطلب نسخ منها، يمكن زيارة الموقع التالي:
www.shop.amnesty.org
وللاطلاع على إصداراتنا الأخرى، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني www.amnesty.org

مثخنون بالجراح ولكن لا ينحنون
الدولة تستخدم العنف دون سابق إنذار ضد المحتجين البحرينيين

يسلط هذا التقرير الموجز الملون الضوء على التظاهرات السلمية الحاشدة المطالبة بالإصلاح السياسي، والتي هزت أحداثها البحرين منذ منتصف فبراير/شباط. وتم صدور التقرير قبيل تدخل القوات السعودية للمساعدة في سحق الحركة الاحتجاجية في البحرين. ويدعو إلى التزام حكومي قوي باحترام حقوق الإنسان.

رقم الوثيقة: MDE 11/009/2011
المواصفات: 8 صفحات، A4، تقرير موجز ملون
اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3548AR، P3548EN

تونس في خضم الثورة
عنف الدولة خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة

يسلط هذا التقرير، الذي صدر في مارس/آذار 2011، الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الأمن إبان الأسابيع السابقة على الإطاحة بالرئيس بن علي في 14 يناير/كانون الثاني. وكان من بين الانتهاكات استخدام القوة المفرطة من قبل قوات الأمن، من بينها إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين السلميين، مما أدى إلى وقوع الكثير من الوفيات والإصابات؛ وتعرض المعتقلين للتعذيب.

رقم الوثيقة: MDE 30/011/2011
المواصفات: 40 صفحة، A4، تقرير ملون
اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3505AR، P3505EN

حانت لحظة الحقيقة لليمن

يسلط هذا التقرير، الذي صدر في إبريل/نيسان 2011، الضوء على حالة التردي السريع التي وصلت إليها حقوق الإنسان في اليمن، من بينها الرد الوحشي لقوات الأمن على الاحتجاجات الحاشدة المطالبة بالإصلاح. ويحث السلطات لوضع حد لأعمال القمع، وإجراء تحقيقات في الانتهاكات الأخيرة.

رقم الوثيقة: MDE 31/007/2011
المواصفات: 36 صفحة، A4، تقرير بالأبيض والأسود مع غلاف ملون
اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3575AR، P3575EN

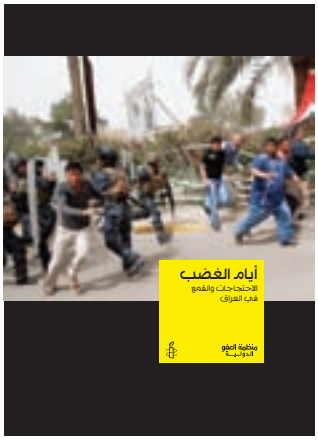

أيام الغضب
الاحتجاجات والقمع في العراق

يسلط هذا التقرير، الصادر في إبريل/نيسان، الضوء على التظاهرات الحاشدة للعراقيين التي بدأت في مطلع فبراير/شباط 2011، وقوبلت بالقوة المفرطة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي السلطات. وكان المتظاهرون يحتجون ضد الغياب المزمن للخدمات الأساسية، والبطالة المنتشرة، والفساد المتفشي؛ ويطالبون بالمزيد من الحقوق المدنية والسياسية.

رقم الوثيقة: MDE 14/013/2011
المواصفات: 20 صفحة، A4، تقرير بالأبيض والأسود مع غلاف ملون
اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية والكردية
رمز طلب المنتج: P3565AR، P3565EN، P3565KU

مصر تنتفض
أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال «ثورة 25 يناير»

يوضح هذا التقرير، الصادر في مايو/أيار، لماذا وكيف قامت الثورة. ويكشف أنماط القمع التي تعرض لها المتظاهرون على أيدي قوات الأمن بدءاً من 25 يناير/كانون الثاني حتى 7 مارس/آذار، عندما أدت الحكومة المؤقتة للبلاد اليمين الدستوري.

رقم الوثيقة: MDE 12/027/2011
المواصفات: 130 صفحة، A4، تقرير بالأبيض والأسود مع غلاف ومرفق ملونين
اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3563AR، P3563EN

«نحن لسنا مهملات»
عمليات الإخلاء القسري في المناطق العشوائية في مصر

يتناول هذا التقرير الملون، الصادر في أغسطس/آب، الأوضاع التي تواجه ملايين المصريين الذين اضطروا إلى العيش في الأحياء الفقيرة الشاسعة بسبب النقص الحاد في المساكن التي يمكنهم تحمل نفقاتها. ويوثق التقرير تقاعس السلطات المتواصل عن حماية سكان المناطق العشوائية من الأوضاع الخطيرة، ولجوء هذه السلطات إلى إخلائهم قسراً بصورة غير قانونية.

رقم الوثيقة: MDE 12/001/2011
المواصفات: 114 صفحة، A4، تقرير ملون
اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3324AR، P3324EN

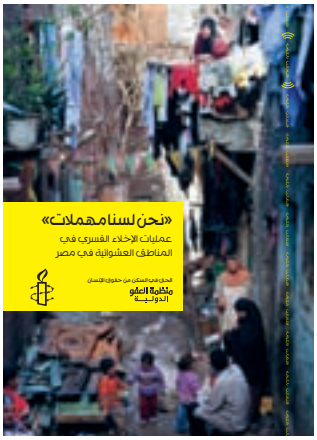

لا يوجد مكان آمن –
الهجمات على المدنيين في ليبيا

مع تطور الاحتجاجات المناهضة للحكومة إلى صراع مسلح بين القوات الموالية للعقيد القذافي ومقاتلي المعارضة في أواخر فبراير/شباط 2011، أصبح المدنيون في بعض المناطق يفتقرون وبشكل متزايد إلى إيجاد مكان آمن. ويوضح هذا التقرير الموجز، الصادر في سبتمبر/أيلول، كيف ارتكبت قوات القذافي انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي في محاولتها لإعادة السيطرة على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

رقم الوثيقة: MDE 19/027/2011
المواصفات: 12 صفحة، A4، تقرير موجز ملون
اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3695AR، P3695EN

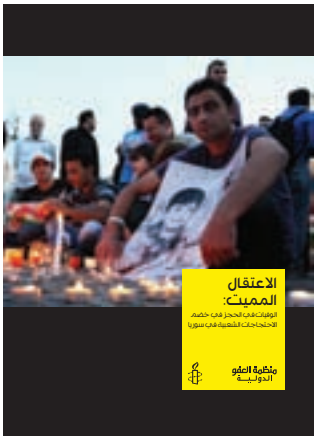

الاعتقال المميت: الوفيات في الحجز في خضم الاحتجاجات الشعبية في سوريا

يكشف هذا التقرير، الصادر في أغسطس/آب، القمع الوحشي على أيدي قوات الأمن الحكومية في محاولة منها لقمع الاحتجاجات المتصاعدة المطالبة بالإصلاح. ويسلط التقرير الضوء على عشرات الأشخاص الذين لقوا حتفهم بسبب التعذيب، ومن بينهم أطفال.

رقم الوثيقة: MDE 24/035/2011
المواصفات: 36 صفحة، A4، تقرير بالأبيض والأسود بغلاف ملون
اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3739AR ،P3739EN

الأزمة الصحية – الحكومة السورية تستهدف الجرحى والعاملين الصحيين

يكشف هذا التقرير، الصادر في أكتوبر/تشرين الأول، كيف قامت السلطات السورية بمنع المصابين من الحصول على الرعاية الصحية أو الالتفاف على سبل الوصول إليها في البلاد خلال الاضطرابات من منتصف مارس/آذار 2011، معرضة حياة الكثير من الأشخاص للخطر.

رقم الوثيقة: MDE 24/059/2011
المواصفات: 38 صفحة، A4، تقرير بالأبيض والأسود وبغلاف ملون
اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3739AR ،P3739EN

المملكة العربية السعودية: القمع باسم الأمن

يوضح هذا التقرير، الصادر في ديسمبر/كانون الأول، كيف أن السلطات السعودية قد أطلقت موجة جديدة من القمع، في مطلع 2011، في خضم الأحداث التي أشعلت شرارتها المظالم المتراكمة المتعلقة بعمليات الاعتقال دون تهمة أو محاكمة. كما يتناول بالتحليل مسودة قانون بشأن الإرهاب تسربت إلى منظمة العفو الدولية، يتوعد بتجريم حتى أبسط أشكال المعارضة.

رقم الوثيقة: MDE 23/016/2011
المواصفات: 8 صفحة، A4، تقرير بالأبيض والأسود وبغلاف ملون
اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3672AR ،P3672EN

أريد أن
أساعد

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

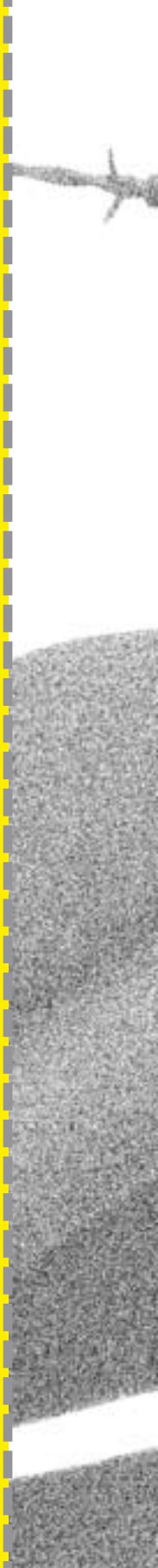

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوِّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نُسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: ☐ Visa ☐ Mastercard

رقم ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك.
(انظر الصفحات 76 إلى 79 لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).
وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:
Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org

© AP Photo/Lefteris Pitarakis

شرطي مكافحة شغب يوناني يركل إحدى المحتجات أثناء مصادمات في ساحة سينتاغما، بأثينا، 15 يونيو/حزيران 2011. حيث اشتبك المحتجون مع شرطة مكافحة الشغب في وسط أثينا أثناء مسيرة رئيسية ضد قرارات التقشف.

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2012
حالة حقوق الإنسان في العالم

يوثّق تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2012 حالة حقوق الإنسان في 155 بلداً وإقليماً خلال عام 2011.

فعلى مدار العام المنصرم، تعالت الأصوات في شتى أرجاء المعمورة مطالبةً بإعلاء حقوق الإنسان. وقد بدأ العام باحتجاجات في بلدان تُقمع فيها حرية التعبير وحرية الاجتماع بشكل مستمر. ولكن بحلول نهاية العام، كانت الاحتجاجات تعم بلداناً أخرى في مختلف أنحاء العالم، من جراء السخط والغضب على تقاعس الحكومات عن ضمان العدل والأمن والكرامة الإنسانية.

وسواء أكانت هذه الاحتجاجات في ميدان التحرير في القاهرة، أو في حديقة زوكوتي في نيويورك، أو في ساحة الكرملين في موسكو، فإن ثمة ملمحاً يربط بينها جميعاً، ألا وهو سرعة إقدام الحكومات على استخدام القوة لسحق الاحتجاجات وإخراس المعارضة. وقد أظهر هؤلاء الذين خرجوا إلى الشوارع بسالةً لا حدود لها في مواجهة حملات القمع، التي كثيراً ما اتسمت بالوحشية، وأمام وسائل القوة المميتة، التي كثيراً ما استُخدمت على نطاق واسع.

وفي خضم ذلك العام الذي يشهد اضطرابات وتحولات ونزاعات، لا يزال كثير من البشر محرومين من أبسط حقوقهم الأساسية. ومع تصاعد الأصوات المطالبة بنظم حكم أفضل وبمزيد من الاحترام لحقوق الإنسان، يبين هذا التقرير أنه ما زال يتعين على قادة العالم أن يرتفعوا إلى مستوى التحديات.

رقم الوثيقة:
AI Index: POL 10/002/2012 Arabic

منظمة العفو الدولية

amnesty.org